

السياسة الأمريكية

تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991 – 2012)

U.S. Policy Toward the Iranian Nuclear Program Crisis (1991- 2012)

إعداد

هاشم أجريد الخوالدة

(401020022)

إشراف

الدكتور غازي صالح بني ملحم

قُدِمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كُلية الآداب والعُلوم الإنسانية

جامعة الشرق الأوسط

2013

التفويض

أنا الطالب هاشم أجريد الخوالدة أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّـــة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : هاشم أجريد الخوالدة

التاريخ : ٤ / ٢ / ٢٠١٣

التوقيع :



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991 – 2012) وأجيزت بتاريخ : 8 / 1 / 2013

- أعضاء لجنة المناقشة : -

أ. الدكتور غازي صالح بني ملحم رئيساً التوقيع ٢٠١٣/١/٢٩

ب. الدكتورسعد فيصل السعد مشرفاً التوقيع ٢٠١٣/١/٢٨

ج. الاستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان ممتحناً خارجياً التوقيع ٢٠١٣/١/٢٩

الشكر والتقدير

بعد أن وفقني الله تعالى بإتمام هذا العمل فلا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الدكتور غازي صالح بني ملحم الذي كان لمشورته القيّمة وتوجيهاته السديدة ونصائحه الكريمة الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل الأكاديمي إلى حيز الوجود .

وأتقدم بخالص شكري وعرفاني إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعت من وقتهم الثمين الشيء الكثير لقراءة الرسالة ووضع الملاحظات الطيبة عليها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة ... وإلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط أقدم الشكر الجزيل لما بذلوه من مساعدة وتقديم النصح والإرشاد ... وإلى كل من أسدى لي نصيحة او قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها ، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة .

هاشم أجريد الخوالدة

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى باني مجد الأردن الحديث سليل الدوحة المحمدية راعي العلم والعلماء في هذا البلد الطيب جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه .
- إلى الذي رسخ في نفسي محبة العلم الذي يسمو الإنسان به ويعز عند سلوك دروبه ... والدي العزيز أطال الله عمره
- إلى والدتي الحنونة بكل التقدير والاحترام جزاها الله وأحسن خاتمتها ...
- إلى أخوتي جميعاً أعزهم الباري القدير ...
- إلى زملائي في العمل والدراسة مكّنَهم الحق المبين ...
- إلى كل من أعانني في رحلة العمر ...
- لهم ولمن في القلب يسمو ..

أهدي جهدي المتواضع

هاشم أجريد الخوالدة

قائمة المحتويات

الفصل الرابع

مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني

الفصل الخامس

الخاتمة

الملخص

السياسة الأمريكية

تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991 – 2012)

إعداد

هاشم أجريد الخوالدة

إشراف

الدكتور غازي صالح بني ملحم

هدفت الدراسة بشكل رئيس الكشف عن السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، التي تضمنت اتباع عدد من الوسائل السياسية والاقتصادية بما فيها الجهود الدبلوماسية من قبل الإدارة الأمريكية، والعقوبات المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي.

ودارت **مشكلة الدراسة** حول السلوك الأمريكي تجاه هذه الأزمة إذ لم تتبع الولايات المتحدة سياسة واحدة تجاه قضايا الانتشار النووي، ولم تتعامل مع الدول الساعية إلى الحصول على القدرات النووي وفق معيار واحد، إذ برزت المشكلة في الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بسلوك الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني. ومن خلال هذا التساؤل تبلورت مجموعة من الأسئلة الفرعية.

أما **فرضية الدراسة** فقد أشارت إلى أن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع أزمة البرنامج النووي الإيراني لم تكن من منطلق ما يمكن أن يخلفه هذا البرنامج على النظام العالمي الساعي لمنع الانتشار النووي، وإنما من منظور ما يشكله من تهديد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولأمن حلفائها.

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم **استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي**، إلى جانب الأخذ **بمنهج التحليل النظمي** في العلاقات الدولية، لأنها المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات، وقد أوصلتنا الدراسة إلى صحة فرضيتها، واستوجبت عدة **توصيات** أهمها:

1. قيام إيران بالتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشفافية أكبر، ومحاولة إقناعها بحقيقة النوايا الإيرانية من وراء برنامجها النووي.
2. التمسك بالجهود الدبلوماسية في التعامل مع أزمة البرنامج النووي الإيراني، بما يساهم في جعل منطقة الشرق الأوسط تصبح خالية من أسلحة الدمار الشامل.

Abstract

U.S. Policy Toward the Iranian Nuclear Program Crisis (1991- 2012)

Prepared by

Hashim Ojerid Khawaldeh

Supervised by

Dr. Ghazi Saleh Bani Melhem

Aimed of the study:- The study aimed mainly disclosure of U.S. policy toward Iran's nuclear program, which included follow a number of political and economic means, including diplomatic efforts by the U.S. administration, and the sanctions imposed on Iran by the United States and the UN Security Council and the European Union.

Problem of the study:- There was a problem study about American behavior towards this crisis because did not follow the United States one policy towards nuclear proliferation issues, and did not deal with countries seeking to obtain capacity nuclear accordance single criterion, since emerged problem in answering the question President on the behavior of the United States toward crisis Iran's nuclear program. Through this question crystallized a group of sub-questions.

Hypothesis study:- The hypothesis study has indicated that the deal the United States with the Iranian nuclear program were not out of what could be his successor this program on the global system is seeking to prevent nuclear proliferation, but from the perspective of the threat of a threat to the interests of the United States of America and the security of its allies.

Approaches used:- To validate the hypothesis and to answer the questions of the study has been used historical methodology and analytical approach descriptive, along with taking approach analysis systemic in international

relations, as it approaches best suited to address such studies, has brought us study the health premise, and necessitated several recommendations, including:

1. Iran was dealing with the International Atomic Energy Agency (IAEA) greater transparency, and try to convince them of the fact Iran's intentions behind its nuclear program.
2. Stick to diplomatic efforts in dealing with the crisis of the Iranian nuclear program, thus contributing to making the Middle East become free of weapons of mass destruction.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد

أثارت السياسة الأمريكية تجاه ما سمي بأزمة البرنامج النووي الإيراني إشكاليات نظرية عديدة تتعلق بأنماط الرؤية الأمريكية تجاه هذه الأزمة، خاصة إن التصعيد في الموقف الأمريكي قد يدخل الشرق الأوسط في أحداث دامية ويخلق حالة حرب جديدة قد تعصف بالمنطقة، لا سيما أن حالة القلق التي تعيشها دول المنطقة لم تكن وليدة الظروف الحالية أو التحولات الدولية التي شهدها العالم ؛ وإنما جاءت منذ ظهور ما يسمى نظام الجمهورية الإسلامية في إيران بعد انتصار الثورة الإيرانية عام (1979) وإسقاط نظام الشاه، بعد أن تنافست أطراف إقليمية واعدة مع أخرى دولية عظمى على فرض سيطرتها على المنطقة، كان الواضح منها يتحدد في المواجهة (الإيرانية – العراقية)، و(العراقية – الأمريكية)، ومن ثم برزت السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، وحصل التصعيد في الخليج العربي بعد دخول أطراف دولية وإقليمية ومحلية أخرى، لتزيد من حالة الشد والجذب في محركات الدول الفاعلة في شؤون المنطقة.

ويلعب المشروع النووي الإيراني مكانة الصدارة في هذا التصعيد وذلك بعد الهدوء النسبي الذي حصل جراء الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام (2011)، ليبرز مسار جديد يتعلق بتطور البرنامج النووي الإيراني وما يرافقه من مواقف لدول العالم تجاهه، وعلى وجه الخصوص مواقف الدول المشاركة في مفاوضات الملف النووي الإيراني مثل مواقف دول الاتحاد الأوروبي، وما يمكن أن تؤديه العقوبات فيه، فضلا عن التهديدات باستخدام خيار القوة

من خلال إمكانية توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، الذي كان خياراً يلوح بالأفق طيلة سنوات العقد الحالي.

إن ما تثيره طبيعة التفكير الأمريكي وأنماطه تجاه الأزمات التـي قـد تنـتج جـراء الإشكاليات النظرية التي تتعلق بمفهوم الانتشار النووي، هذه الإشكاليات التي تتحدث عـن رأي يشير إلى إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتبع سياسة واحدة تجاه هذه القضايا، ولم تتعامـل مع الدول الساعية إلى الانتشار النووي وفق معيار واحد، وإنما تحددت سياستها وفق عـاملين، يتعلق الأول بالمدركات الإستراتيجية لمصالح الأمن القومي الأمريكي تجاه الدولة المعينة، أمـا العامل الثاني فيتمثل في الدوافع والتوجهات السياسية للقائمين على اتخاذ القرار الأمريكي، سواء في جهاز الاستخبارات الأمريكية، أو إدارات البيت الأبيض المختلفة.

لذلك وبغية الوصول إلى حقيقة التفكير الأمريكي عن كيفية إدارتها لهذه الأزمة، يـأتي سعي الباحث في هذه الدراسة للوقوف على توجهات السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النـووي الإيراني، وتحليل التوجهات الأمريكية الساعية للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط والعالم بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، ولما يشكله البرنامج النووي الإيرانـي مـن تهديـد للمصالح الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية، فضلا عن تهديد هـذا البرنـامج لحالـة الأمـن الإسرائيلي، كما يحاول الباحث التعرف على الوسـائل الـسياسية والاقتـصادية والعـسكرية المستخدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها لهذه الأزمة الدولية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتبع سياسة واحـدة تجـاه قضايا الانتشار النووي، ولم تتعامل مع الدول الساعية إلى الحصول على القدرات النووي وفق معيار واحد، إذ تبرز المشكلة في الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بسلوك الولايات المتحدة

الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني. ومن خلال هذا التساؤل تبلورت مجموعة من الأسئلة الفرعية ستحاول الدراسة الإجابة عنها وهي: -

1. ما المبررات الإيرانية لبرنامجها النووي ؟ وما هي مراحل إنشاءه ؟
2. هل يشكل البرنامج النووي الإيراني تهديداً لأمن حلفاء الولايات المتحدة في الخليج العربي وإسرائيل ؟ وما المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي ؟
3. ما أهم الوسائل المستخدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها لهذه الأزمة الدولية ؟
4. ما مرتكزات السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف عن سلوك السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الإيراني، من خلال التعرف على كيفية إدارة هذه الأزمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومدى تأثيرها على أمن حلفاء الولايات المتحدة منطقة الخليج العربي وإسرائيل، بالإضافة للتعرف على الوسائل الأمريكية المستخدمة تجاه البرنامج النووي الإيراني.

أهمية الدراسة

1. تكمن الأهمية النظرية للدراسة بكونها تسهم في تعميق الفهم لدى الباحثين السياسيين عن السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني.
2. تقدم الأهمية العلمية للدراسة خيارات عدة مبنية على أسس قد تكون ذات فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة، عن طبيعة الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط.

3. توفر الأهمية العملية للدراسة فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن الدولي الاطلاع على السلوك الأمريكي في استخدام الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية لإدارة هذه الأزمة الدولية.

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: " تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع أزمة البرنامج النووي الإيراني ليس من منطلق ما يمكن أن يخلفه هذا البرنامج على النظام العالمي الساعي لمنع الانتشار النووي، وإنما من منظور ما يشكله من تهديد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولأمن حلفائها في الخليج العربي وإسرائيل ".

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: الفترة (1991 – 2012)، وهي الفترة الممتدة من انطلاق مرحلة الاندفاع المكثف للبرنامج النووي الإيراني عام (1991) ولغاية الآن.

الحدود المكانية: إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

التعريف بالمصطلحات

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

الأزمة (Crisis):

الأزمة لغوياً، إنها الشدة والقحط والمحنة، وأزم عن الشيء أمسك عنه، والأزم يعني الحمية، والمأزم المضيق، وكل طريق ضيق بين جبلين مأزم، وموضع الحرب أيضاً مأزم. (الرازي، 2005: 15)

أما الأزمة اصطلاحا، فهي نقطة تحوّل مصيرية في مجرى حدث ما، تتميز بتحسن ملحوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بتجاذب قديم لا بد أن يزول ليحلّ محلها ارتباطات جديدة، تورث تغيرات كمية ونوعية في هذا الحدث (العماري، 1993: 22). أو هي حدّ يبلغه التناحر الدولي يؤدي إلى تعطيل سير النظام أو يحول دون تأديته لوظيفته أو لإحدى وظائفه. لهذا السبب تُحـــدد طبيعـــة الأزمة وفقاً لطبيعـــــة النظام (حماد، 2011: 16).

الأزمة الدولية (International Crisis):

هي تلك الحالة التي تحكم العلاقات بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالشك الكبير فـــي النوايا، أو إنها تلك الفترة الزمنية القصيرة نسبيا المتضمنة ضغطـــــاً غيـــر اعتيـــادي علـــى صانعي القرار وقد تشتمل على إمكانية اندلاع الحرب والنهاية المأساوية لها (الهدلة، د.ت).

وقد حدثت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تطورات عديدة في النسق الـــدولي جـــراء تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الشيوعي مما أدى لتعاظم القوة الأميركية وخـــصوصاً بعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام (1991)، وتأثيراتها في الساحة الدوليـــة، الأمـــر الـــذي أصبحت فيه السياسة الخارجية الأميركية إطاراً لإدارة الأزمات الدولية.

إدارة الأزمة (Crisis management):

تعد إدارة الأزمات مسألة قائمة بحد ذاتها منذ القدم، لأنها من مظاهر التعامل الإنـــساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة التي واجهها الإنسان بعد أن جوبه بتحدي الطبيعة. ولـــم تكـــن تعرف باسم إدارة الأزمات وإنما عرفت بتسميات أخرى مثل الحنكة الدبلوماســـية، أو براعـــة القيادة، أو حسن الإدارة. وكانت هذه الممارسة هي المحك الحقيقي لقدرة الإنسان على مواجهـــة الأزمات والتعامل مع المواقف الحرجة بما تفجره من طاقات، وتستفزّ قدراته على الابتكـــار،

هذه القدرات التي جعـل منها تشارلس روتر(Charles Rooter) في كتابه "فن الدبلوماسـية" الأصل في نشأة الدبلوماسية. (العماري، 1993: 18).

فالمفهوم البسيط لإدارة الشيء، هو التعامل معه للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، بما يحقق مصالح القائم بالإدارة. ومن هنا فإن إدارة الأزمة تعني "التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها الوطنية. وهي أيضا عبارة عـن "محاولـة لتطبيـق مجموعـة مـن الإجـراءات والقواعد والأسس المبتكرة, تتجاوز الأشكال التنظيميـة المألوفـة وأسـاليب الإدارة الروتينيـة المتعارف عليها, وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكّم فيها وتوجيهها وفقاً لمصلحة الدولة. (هويدي، 1993: 537)

السياسة الخارجية (Foreign Policy): لم يتفق الباحثون والمهتمون في العلـوم الـسياسية والعلاقات الدولية على تعريف لمصطلح السياسة الخارجية، إذ يلاحظ: –

- عرفها (ربيع، 1973: 101) بأنها: " جميع صور النشاط الخارجي حتى لو لم تصدر عـن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسـم الـسياسة الخارجيـــة".
- يقول (الرمضاني، 1991: 13) عنها:" أنها السلوك السياسي الخارجي الهـادف والمـؤثر لصانـــع القرار.
- يعرف مكريدس (Macridis,1958:12) السياسة الخارجية لأي دولة بأنها: " ميدان أفعالها تجاه دول أخرى، وهي برنامج يعد لتحقيق أفضل موقع ممكن للدولة بالطرق الـسلميـة أو بأي طريقة أخـرى دون اللجوء للحرب".

- تناول هيرمان (Herman,1972:13) المصطلح فقال بأنها: " تلك السلوكيات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية".
- يربط فيرنس وسنايدر مفهوم السياسة الخارجية بقواعد العمل فيقولان عنها: " منهج للعمل أو مجموعة القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل" (سليم، 1998: 7).

ويمكن للباحث أن يخلص إلى تعريف مصطلح السياسة الخارجية أنها: " مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والأعراف التي تنظم العلاقات بين الدول ".

السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني: تقوم السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني على اعتبارات بأن إيران قامت بنشاطات نووية سرية، حين قامت بإنشاء محطة "ناتنز" لتخصيب اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية.مما عرض مصالحها للخطر في منطقة الشرق الأوسط، حيث تعمل على خفض سباق التسلح المتزايد في هذه المنطقة الحيوية، وقد واجهت الولايات المتحدة مجموعة من المحددات التي أثرت في أسلوب إداراتها لهذه لأزمة.فإقليميا، مثل الموقف الإسرائيلي فرصة للولايات المتحدة لتعزيز سياستها تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني. وعلى الصعيد الدولي، جاءت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شأن إيران خالية من أي دليل فني وتقني على أن الأخيرة تهدف إلى تصنيع سلاح نووي، فضلا عن مواقف الترويكا الأوروبية الرافضة لأي خيار عسكري للتعامل مع الأزمة، وموقف كل من الصين وروسيا الرافض لفرض عقوبات جوهرية ومؤثرة في إيران (عبد القادر، 2012: 56).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري

أظهرت الثورة الإيرانية منذ قيامها عام (1979) عداءها للولايات المتحدة، واستمرت على هذا النحو بالرغم من كل التّغييرات التي طرأت على البيئة السياسية الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي (1991)، وظلت على هذا الحال حتى بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (2001)(عتريسي، 2004: 441).

وينبع هذا الموقف الإيراني من خلال عوامل عديدة منها: الآثار الأيديولوجية للثورة الإيرانية، وصراع الزعماء على السلطة بين المعتدلين (الإصلاحيين) الأقل تشدداً من الناحية الأيديولوجية وأكثر استعداداً للتوصل إلى نوع من التفاهم مع الغرب، وبين المتشددين (المحافظين)، وتشدد الموقف الأمريكي من إيران (هنتر، 2001).

وقد جاء البرنامج النووي الإيراني ليزيد من المحاذير والقلق في النظرة الأمريكية تجاه هذا البرنامج التي رافقها خوف متزايد من احتمالات سعي إيران إلى استخدام التقنية النووية في المجال العسكري، الأمر الذي أحدث أزمة كبيرة لم تقتصر على الجانبين الأمريكي والإيراني لتشمل عدداً من دول العالم التي تتأثر بهذا البرنامج، إذ برزت في مواقفها اتجاهات تظهر الاختلاف في وجهات النظر من البرنامج النووي الإيراني، وما نجم عنه من ردة فعل أمريكية ودولية،ومن خلال الاطلاع على مواقف تلك الدول المتعلقة بموضوع هذه الدراسة لا بد من الوقوف عند الاتجاهين البارزين في هذه المواقف،وكما يلي:-

1. يؤكد الاتجاه الأول على الحقائق والاعتبارات الجغرافية التي تفترض عملياً أن تكون إيران القوة المهيمنة في منطقة الخليج العربي، وذلك انطلاقاً من موقعها الجيوستراتيجي وامتلاكها لأطول شريط ساحلي على الخليج، وكونها أكبر دول الخليج مساحةً وسكاناً

(نوار، 2008)، (بني ملحم، 2009)، إلا إن السياسة الإيرانية حققت انطلاقة كبيرة عززت من علاقاتها مع عدد من الدول الإقليمية، إدراكاً لما تمتلكه من مقومات جغرافية حيوية ساهمت بتفعيل خصائصها الإستراتيجية (اللباد، 2007)، وحسنت موقفها الدبلوماسي من خلال اتساع مساحة حركتها في كل من السودان وليبيا ولبنان وسوريا واليمن وسلطنة عمان والعراق، وشكلت علاقات إيران الدولية عنصراً مهماً في مساعيها لتقويض السياسة الأمريكية الطامحة لعزل وتطويق إيران، بعد أن استفادت من الصراعات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى، وعلى رأسها روسيا والصين (رفعت، 2007).

2. أشار الاتجاه الثاني إلى الاتحاد الأوروبي الذي كانت له مواقف مغايرة مع ارتفاع وتيرة تداعيات البرنامج النووي الإيراني (الراوي، 2006)، مما ساهم في دعم سياسة العقوبات الأمريكية ضد إيران التي لم تحظ بتأييد المجتمع الدولي عند بدايتها، الأمر الذي دفع إيران إلى إحداث تغيير كبير في سياستها الدفاعية نتيجة لتأثير المتغيرات الدولية التي استجدت على الساحة الإقليمية والدولية بعد التواجد العسكري الأمريكي الكثيف في منطقة الخليج العربي منذ عام (1991) (عبد القادر، 2012)، فعملت إيران على تكثيف نشاطات برنامجها النووي الذي أثار إشكالية أمنية في منطقة الخليج العربي أوصلت المنطقة إلى مرحلة أمنية حرجة (بني ملحم، 2009).

لقد أثار البرنامج النووي الإيراني العديد من التساؤلات حول طبيعته،وما يمكن أن يقدمه لإيران على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، وما قد يتوصل إليه في صنع الأسلحة النووية من قبل دولة محسوبة على محور الشر من وجهة النظر الأمريكية، وغير المرغوب في توجهاتها السياسية والثقافية من قبل عدد من الدول العربية والإسلامية، جراء ما قد يؤول إليه

حال منطقة الشرق الأوسط في حال تحقق النبوءة الأمريكية عن حقيقة النوايا الإيرانية من وراء برنامجها النووي، هذه النوايا التي أحدثت أزمة دولية كبيرة تصدت لها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد القطب الأوحد المهيمن على منطقة الشرق الأوسط والعالم، والتي تطلبت منها جهوداً حثيثة لإدارتها. ومن أجل هذا لا بد من التطرق لذلك نظرياً، إذ تعد إدارة الأزمات مظهرا من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة، وكانت في السابق تتداول تحت عناوين مثل (حسن الإدارة – الحنكة الدبلوماسية) إذ كان يمارسها قدماء البابليين والمصريين والرومان. وكانت إدارة الأزمات حاله مألوفة وتمارس في عصر توازن القوى الأوروبي ولكنها لم تكتسب أهميتها في الدراسة والتحليل إلا في وقت متأخر، وخصوصاً في عصر أسلحة التدمير الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية.

وعدت أزمة الصواريخ الكوبية عام 1961 النموذج الناجح لإدارة الأزمات، وإشارة البدء لانطلاق الجهد الأكاديمي نحو التأصيل العلمي لمبادئ أدارة الأزمات إذ أصبح تأريخ أزمة الصواريخ، أول دخول لمصطلح إدارة الأزمات في قاموس العلاقات الدولية، وذلك عندما أطلق روبرت ماكنمارا* جملته الشهيرة حول إدارة الأزمات: لقد انتهى عهد الإستراتيجية وبدأ عصر فن إدارة الأزمات، وقد جاء هذا القول ليبرز أهمية إعطاء إدارة الأزمات قدراً أكبر من الاهتمام نتيجة لعواقب انزلاق الأزمات الدولية في العصر النووي نحو الحرب الذي يسبب بالتالي دفع الكون إلى هاوية الدمار الشامل.ولذلك أنشأت العديد من الدول أجهزة ووكالات متخصصة بإدارة الأزمات الدولية.وظهرت منظمات دولية غير رسمية تعنى بمتابعة الأزمات الدولية مثل، مجموعة الأزمات الدولية.

---

* روبرت مكنمارا وهو وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في أدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جون كنيدي وهو شخص أسهم في بلورة حقل أدارة الأزمات.

إن مصطلح إدارة الأزمات (CRISIS MANGMENT) مشوب بالضبابية وعدم الوضوح في استخدامه فقد عرف هذا المفهوم على أساس الاختلاف في التوجهات الفكرية واختلاف الحقول الدراسية التي تناولت دراسته، لذلك فقد أورد المتخصصون لهذا المفهوم مجموعة من التعريفات كلٌ من رؤيته الخاصة، لعل من أبرزها الآتي: -

أ عرفها (فيليب ويليامز) على أنها "سلسلة من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدياً إلى نشوب الحرب وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة الدولية هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها(ويليامز، 1986: 89).

ب يذهب الكاتبان (ج.أي دورثي وفاتسجراف) في تعريفهما لإدارة الأزمة الدولية على أنها "قدرة أحد الأطراف الداخلين في النزاع على إقناع خصمه أو خصومه بصدق عزمه على تصعيد النزاع لحمله أو حملهم على التراجع عن تصعيد الأزمة تجنباً للمساس بمصالحه وقد يفضل أطراف النزاع احتواء الأزمة من خلال ممارستهم لضبط النفس من خلال الوصول إلى تسوية لنزع فتيل الأزمة بدون المساس بالمصالح الجوهرية (دورتي، 1985: 48).

ج وعرفت إدارة الأزمات أيضاً على أنها "تشتمل على سعي صناع القرار إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف أو سعيهم إلى تسوية الأزمة عن طريق التعايش والتوافق دون أن تتحمل دولهم تكاليف أو خسائر (علوي، 1983: 187).

د يعرفها السيد عليوة على أنها تتضمن رفع كفاءة نظام صنع القرارات وقدرته سواءً على المستوى الجماعي أو الفردي للتغلب على معوقات الآلية البيروقراطية الثقيلة التي تعجز

عن مواجهة الأحداث والمتغيرات المتـــــلاحقة والمفاجئة وبالتالي إخراج النظام أو الكيان السياسي من حالة الترهل (عبد الحسن، 2002: 34).

هـــ. تطرقت الباحثة أميمة الدهان، إلى مفهوم إدارة الأزمات بوصفها نظاما لمواجهة الحالات الطارئة والتخطيط للتعامل مع الحالات التي يمكن تجنبها أو إجراء التحضيرات للازمـــة التي يمكن التنبوء بحدوثها (الدهان، 1993: 209). وهو نظام يطبق للتعامل مـــع هـــذه الحـــالات عند حدوثها أو قبل حدوثها بغرض التحكم في النتائج المتتابعة التي يمكـــن أن تترتب على الخلل الحاصل والمؤدي إلى تلك النتيجة.

و. يفترض نظام إدارة الأزمات أن هنالك إدارة تضمن استمرار عمل الكيان المتأزم بـــشكل طبيعي وفي الوقت نفسه تقوم إدارة الأزمات بالتصدي للأزمة ومعالجتها ومحاولة الخروج منها وليست إدارة الأزمات حلا سريعا فهي تتطلب التعرف على الأزمة وإدارتها ووضع الأساليب التي تمكن الكيان السياســـي مـــن تجنبها أو التعامـــل معهـــــا (الخـــضيري، 1993: 59).

ز. يؤكد (فيليب ويليامز) على أن إدارة الأزمات تعني قيادة الأزمة وتوجيههـــا والإمـــساك بمتغيراتها وإدارتها وتشكيلها بالصورة التي تسمح لمن يديرها بدفعها إلى الطريق الـــذي يرغب في أن تدفع إليه لإيصالها إلى الخاتمة التي ينجـــز فـــي ظلهـــا أهدافـــه ويحمـــي مصالحه.كما يضيف ويليامز إلى أنه يمكن أن تدرك إدارة الأزمة على أساس كونها كسب الأزمة مع الإبقاء عليها في الوقت ذاته في حدود من الخطر يمكـــن تحملهـــا مـــن قبـــل الطرفين (ويليامز، 1986: 94).

ج. يرى (سنايدر) أن إدارة الأزمة هي عملية تفاعلية يتم بموجبها التلاعب بقيم ومدركات الهويات المشتركة في الأزمة وهي في الوقت نفسه عملية تحكم بالأزمة بتقليل الفرص لوصولها إلى الحرب ((Snyder, 1976: 82.

ط. يمكن فهم إدارة الأزمة أيضا على أنها استخدام دولة ما لمختلف أدوات المساومة الضاغطة القسرية والمساومة التوفيقية على نحو يعزز سياستها ويضعف سياسة الخصم أو على الأقل يقلل من الخسائر(شكارة، 2001: 33).

ي. عرفت إدارة الأزمات على أنها محاولة وقف حدوث تحول جذري إلى الأسوأ في المسار الطبيعي للعلاقات التي تتعرض لها الأنظمة السياسية (العماري،1993: 19).

وتجدر الإشارة إلى أن اغلب التعاريف الموضوعة في مصطلح إدارة الأزمات تكاد تتفق على إن إدارة الأزمات هي الوسيلة التي يتم من خلالها مواجهة الظروف والحالات الطارئة والمفاجئة والتقليل من الخسائر والعمل على عدم انزلاق الموقف المتأزم إلى الهاوية حيث يصبح من المستحيل السيطرة عليه والتحكم به.

وفي مجال الحديث عن إدارة الأزمات لا يكون التعريف مكتملا ما لم نتطرق إلى الوجه الآخر من هذا المفهوم ألا وهو الإدارة بالأزمة (MANGMENT BY CRISIS) إذ يقول جيمس ريتشاردسون في معرض حديثه عن إدارة الأزمات، إن الدراسات الخاصة بإدارة الأزمات يجب أن لا تفترض أنّ تجنب الأزمة أو الحد من تصاعدها هو الهدف الذي يسعى إليه كل أطرافها إذ تلجأ بعض الدول في سعيها لتحقيق مصالحها القومية إلى افتعال أزمة والتخطيط لها وتصعيدها (العماري، 1993: 49)، حيث تعرف الإدارة بالأزمات بأنها حقل خاص بصناعة الأزمات للتحكم والسيطرة على الآخرين وبناء عليه فإن الإدارة بالأزمات تقوم على افتعال الأزمات كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل التي يعاني منها مدير الأزمة

داخليا (شكارة، 2001: 23)، وتتمثل مواصفاتها بالإعداد المبكر للأزمة وتهيئة المسرح الذي سوف تنفذ عليه الأزمة وتوزيع الأدوار على قوى صنع الأزمة، واختيار التوقيت المناسب لتفجيرها، وإيجاد المبرر والذريعة لها حيث تستخدم الدول الكبرى الإدارة بالأزمات أي (صناعة الأزمات) بهدف إخفاء الأزمات الداخلية وإحكام السيطرة على دول العالم، من خلال التدخل في شؤونها الداخلية أو احتلالها أو احتلال جزء من أراضيها التي قد تتمتع بأهمية في مجال الثروات والمناطق الحيوية (الرفاعي، 2003: 45).

والأمثلة على هذا الأمر عديدة إذ مارست الإدارة الأمريكية ومازالت تمارس هذه الآلية في إستراتيجيتها الكونية فتقوم باختيار منطقة جغرافية معينة وتعمل على خلق أزمة ما في تلك المنطقة ومن ثم تدخل هي كطرف ضاغط لتدير الأزمة مثل التشجيع على إثارة الفوضى في العديد من دول العالم تحت شعارات الديمقراطية والإطاحة بالأنظمة المستبدة او مقاومة نشر أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب، او أية ذريعة أخرى، لتبرير تدخلها في شؤون الدول. أما عن أساليب إدارة الأزمات فيمكن القول إن لكل إدارة أساليبها ووسائلها وأدواتها للتعاطي مع الأزمات إلا أن هناك اتجاهين رئيسيين لإدارة الأزمة الدولية:

الاتجاه الأول:

يستخدم هذا الاتجاه الحل السلمي في إدارة الأزمات حيث يستعين بالأدوات الدبلوماسية والتحكيم والمفاوضات والوساطة والتوفيق وتحقيق الهدف في هذا الاتجاه من خلال السيطرة على الموقف وتجنب المخاطر الجسيمة، والأزمة من خلال وجهة نظر هذا الاتجاه عبارة عن مرض خطير لابد من علاجه والشفاء منه بأسرع ما يمكن حتى لا يتفاقم ويؤدي إلى الوفاة (الجمال، 1992: 238).

ويعد التفاوض أحد الوسائل السلمية لحل الأزمات إذ يسعى أطراف الأزمة إلى حــل الخلافــات التي تشوب علاقاتهم المتبادلة عن طريق الحجة والإقناع بغية التوصل إلى حــل مقبــول لكــل الأطراف في الوقت الذي يبقى كل طرف محافظا على حق اتخاذ القرار النهائي ســواء أكــانوا على اتفاق أم لا ويمكن أن تدار الأزمة من خلال المفاوضات المتكافئة حيث يتوصل الطرفــان إلى حل متوازن يرضي كليهما كما يمكن أن تدار من خلال المفاوضات غير المتكافئة إذ يعمل الطرف الأقوى بالضغط على الطرف الأضعف الذي يعمل على تقديم التنازلات المطلوبة.ويعد التفاوض " حجر الزاوية لاتصال الدولة مع غيرها من الدول، والخطوة الأولى، فالمفاوضــات هي الخيار الأسلم الذي يحقق المصالح ويفضي إلى التسويات (عبد الفتاح، 2001: 16).

الاتجاه الثاني:

يقف هذا الاتجاه على النقيض تماما من الاتجاه الأول فهو يفسر إدارة الأزمات على أنها تدريب على شيء واحد هو الفوز، والهدف منه إخضاع الخصم والحصول على امتيازات وعدم إعطاء أي تنازلات. وبهذا تعزز الــدولة مكانتها وقــوتها في الــساحة الدولية، فالأزمــة وفــق هــذا الاتجاه ليست حــالة مرضية وإنما فرصــة لتعظــيم المكاسب ولا يكون الــتركيز على الأزمة بل على الخصم فتحصل منافســة شرســة يحاول فيــها كل طرف أن يــؤثر فــي ســلوك الطرف الآخر لكي يحصل على ما يرغب فيه (الجمــال، 1992: 238) مــن خــلال أدوات القــوة في إدارة الأزمات، فتشمل على التحركات والإجراءات الهادفــة إلــى إظهــار الحــزم وتمسك كل طرف بمصالحه إزاء الخصم، من خلال التــهديد أو استعمال القوة بأشكالها المختلفة لغرض التأثير في خيارات الخصــم ودفعه نــحو الاستجابة لمطالب الطرف الــضاغط (عبــد الفتاح، 2001: 20).

وعليه يمكن أن يطلق على هذا الاتجاه توصيف المساومات القسرية، التي تجرى في مناخ التهديد والتخويف وعرض القوة والميل إلى الابتزاز، الذي تحاول أن تمارسه أطراف قوية على أطراف ضعيفة تجعلها تخضع لما يراد إملاؤه عليها من شروط مجحفة بحقوقها ومصالحها.

من خلال ما تقدم نجد أن الأسلوب الذي اعتمدته الولايات المتحدة في إدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني قام على المواءمة مابين الاتجاه الأول و الاتجاه الثاني من خلال الجمع ما بين الأدوات السلمية وأدوات القوة، ونظرت إلى أن استخدام كلا الاتجاهين يجعل عملية إدارة أزمة أكثر جدوى وفائدة من استخدام احد الاتجاهين بشكل منفرد، إضافة إلى إن طبيعة وموضوع الأزمة هو الذي يدخل في اختيار احد الاتجاهين، وربما تحولت المفاوضات في مرحلة ما من اتجاه الضغط نحو اتجاه التصالح، والأمر مرهون بتطورات الأزمة وطبيعة الأطراف المشاركة فيها غير الولايات المتحدة وإيران والعوامل المؤثرة فيها.

ثانيا: الدراسات السابقة

تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الخاص بالسياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني، ومن أبرزها:-

- **دراسة الهياجنة (2006): أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة إستراتيجية:** تتناول هذه الدراسة سيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل في التعامل مع الملف النووي الإيراني الذي أصبح مسألة تسيطر على اجتماعات الدول الكبرى، خاصةً مستقبل الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. إذ تعد هذه المنطقة من أكثر المواقع العالمية في التركيز السياسي والإعلامي، نظراً للتطورات التي تحدث فيها حالياً والمتوقع حصولها في المستقبل. فالحرب الأمريكية على العراق، التي أدت إلى احتلال أمريكا للعراق، وتوقف عملية السلام بما

فيها من حصارٍ على الشعب الفلسطيني المستمر أمام أنظار العالم، يُبقي الضغوط على المنطقة من جميع الأطراف الدولية، وكأن العالم حلَّ جميع مشكلاته، ولم تبق إلا مشكلة هذه المنطقة، التي اخترقت كل الأنظمة الأمنية لدول العالم الكبرى في ما يسمى بالحرب على الإرهاب!!

- **دراسة الراوي (2006): البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط:**

تتبعت هذه الدراسة البرنامج النووي الإيراني وما يثيره من تناقضات وتباين في وجهات النظر بين الجمهورية الإيرانية الإسلامية من جهة، والتي تصر على كونه مخصصا للأغراض السلمية، أو من الجانب الآخر المشكك به، والذي تقوده – بشكل خاص – الولايات المتحدة الأمريكية، التي توجه الاتهام إلى إيران أن برنامجها النووي يحوى في ثناياه، أو يواكبه بخط متواز معه برنامج نووي عسكري سري، يهدف – في محصلته النهائية – إلى امتلاك السلاح النووي.

وتناولت الدراسة مدى تأثير البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط في ظل البيئة الدولية الحالية ومتغيراتها الدولية والإقليمية، ضمن إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض هيمنتها على إيران كجزء من إستراتجيتها الدولية بشكل عام، وفى منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، في محاولة لإقناع المجتمع الدولي بأن الهدف الحقيقي الذي تسعى إيران إلى تحقيقه من وراء برنامجها النووي هو امتلاك السلاح النووي، ومحاولة إفهام الرأي العام العالمي أن ذلك من شأنه أن يعرض الأمن والسلم الدوليين إلى الخطر، لاسيما وأن إيران – من وجهة النظر الأمريكية – لها صلة بالإرهاب، فضلا عن كونها إحدى دول محور الشر كما تدعى أمريكا.

- **دراسة شبلي (2008): "التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة":** تطرقت الدراسة إلى التحديات التي واجهت السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، التي كانت عبارة عن عدد من الأزمات الدولية التي تستوجب من الولايات المتحدة الأمريكية القيام بإدارتها، حيث كان من أبرزها ما جاء بالفصل الرابع المتعلق بالصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الأوسط من خلال ما تتمتع به من قوة جراء شروعها ببناء برنامج نووي واعد لها ورادع لدول المنطقة ومهدد للمصالح الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية، وقد تناولت الدراسة هنا التجاذب الإيراني – الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط، والإستراتيجية الإيرانية المتبعة في هذه المنطقة، والدور الإيراني في الإشكالية الأمنية في الشرق الأوسط، وقد خصصت الدراسة مبحث مستقل للتحالفات الإيرانية مع كل من سوريا وحزب الله وحركة المقاومة الفلسطينية حماس.
- **دراسة بني ملحم (2009): البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي:** تناولت هذه الدراسة في مبحثها الأول عدد من مفاهيم الأمن وبعض الكتابات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، وألقى المبحث الثاني الضوء على المدركات الأمنية الإيرانية وعلى العوامل المؤثرة على السلوك السياسي الإيراني تجاه أمن الخليج العربي، فيما استعرض المبحث الثالث السياسة الإيرانية والعوامل التي دفعت إيران إلى بناء برنامجا النووي، أما المبحث الرابع فقد بيّن رد فعل دول الخليج العربي على البرنامج النووي الإيراني، وجاء في الخاتمة بيان بعض الأفكار المقترحة لتجنب المخاطر المحتملة من البرنامج المذكور على دول المنطقة.

- **دراسة الزبيدي (2011): إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية:** توزعت الدراسة على مقدمة وأربعة فصول رئيسة مع خاتمة، تناول الأول الإطار النظري للموضوع الذي شمل رؤية نظرية للازمة، ورؤية نظرية لإدارة الأزمة، وانصب الثاني على الإطار النظري لإدارة الأزمة الدولية مركزاً على مفهوم الأزمة الدولية وإدارة الأزمة الدولية، فيما ركز الثالث على إدارة الأزمة الدولية في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، ومن خلال ثلاثة مباحث هي: إدارة الأزمة في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي.والولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمة مع العراق.والولايات المتحدة وإدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني، والكوري الشمالي.

وأخيراً الفصل الرابع الموسوم مستقبل إدارة الأزمة الدولية في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي رؤية تحليلية، وانتهت الدراسة بخاتمة تطرقت إلى أن الأزمة السياسية تُعّد نقطة التحول بين الحياة والموت، بين السلم والحرب، وهي تعني في أوسع معانيها موقفاً مفاجئاً يهدد بتحول جذري في الوضع القائم بسبب المفاجأة وضيق الوقت القراري والتهديد القائم للمصالح الحيوية. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فإن سلوكها لإدارة الأزمات برز بنمط الإدارة بالأزمة وهو الأسلوب الذي اتبعته بالأزمات العديدة التي واجهتها خلال سنوات الحرب الباردة وما بعدها، سواء على صعيد أزمات الأمن القومي الأمريكي مثل أحداث الحادي عشر من (أيلول 2001)، أو على صعيد الاقتصاد كالأزمة المالية التي واجهتها خلال الأعوام (2007 – 2009). أو على صعيد السياسة كالذي حدث في مواجهة شبح التهديد المزعوم بالإرهاب الدولي.

- **دراسة عبد القادر (2012): " الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية (2001 – 2011) "**: تناولت الدراسة طبيعة التفكير الأمريكي وأنماطه في إدارة لأزمات المتعلقة بالانتشار النووي وما تثيره من إشكاليات نظرية تتعلق بمفهوم الانتشار النووي، وفي محاولة لفهم بعض الإشكاليات المرتبطة بالإدارة الأمريكية لهذه الأزمات فقد أفرد الكاتب الفصل الأول لإطار نظري يتناول ملامح نظام منع الانتشار النووي، من حيث مفهومه والمداخل الرئيسة للتعامل معه.

فيما تعاملت الدراسة في الفصل الثاني مع الرؤية الأمريكية لقضايا الانتشار النووي، أما الفصل الثالث فقد عالج طبيعة التناول الأمريكي للأزمة النووية الإيرانية، وتناول الفصل الأخير سيناريوهين محتملين لكيفية تعامل إدارة "بارك أوباما" مع الملف النووي الإيراني.

ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ستحاول هذه الدراسة تجاوز بعض الأمور التي لم تراعَ في الدراسات السابقة، تلك التي كانت تتعلق بالآتي: –

1. افتقدت بعض الدراسات السابقة للتحليل اللازم إذ جرى عرض أغلب المعلومات دون وجود رأي للباحث.
2. اعتمدت بعض الدراسات السابقة على طريقة السرد الإخباري نقلا" عن المسئولين الأمريكيين والإيرانيين دون الوقوف عند القضايا المهمة والمصيرية خاصة تلك التي تتعلق بتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

3. وجود صور نمطية في ذهن كتاب وباحثي بعض الدراسات السابقة جعلتهم ينقلون حالة الإدراك الأمريكي عن العرب والمسلمين في منطقة الشرق الأوسط دون حساب لتأثيرات اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

4. إن بعض الدراسات السابقة لم تتطرق إلى تطورات الأحداث في ضوء المعطيات الحديثة في مسار العلاقات الدولية والتي تؤثر على مجرى إدارة الأزمات الدولية، خاصة ما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

منهجية الدراسة

سيتم في هذه الدراسة استخدام المناهج العلمية التالية: المنهج التاريخي من أجل فهم الواقع والتأسيس لتصورات مستقبلية، والمنهج التحليلي الوصفي لتوصيف أزمة البرنامج النووي الإيراني وانعكاساتها على الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية التي شهدتها منطقة الخليج العربي، والمنهج التحليلي النظمي، الذي يقوم على مجموعة منظمة من المكونات او المنظومات الفرعية التي ترتبط ببعضها وفق خطة معينة لتحقيق هدف محدد، المنظومة تحتوي على مجموعة من الأسس إذ لكل منظومة مدخلات ولها مخرجات وبها عمليات تحدد العلاقة بين المدخلات والمخرجات وأن المنظومة مصممة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف، وقد جرى استخدام هذا المنهج لأن النظام السياسي الأمريكي يتأثر بالبيئة الخارجية والداخلية، خاصة وأن فترة الدراسة قد شهدت تحولات عالمية، ساهم فيها التقدم العلمي الأمريكي والتفوق العسكري والاقتصادي بشكل كبير، وانعكست تلك التأثيرات في الإستراتيجية الأمريكية للفترة التي تعالجها الدراسة، وبشكل خاص بعد أحداث(أيلول2001). ولأن موضوع الدراسة معني بإدارة أزمات دولية مهمة فإن متابعة المنهج الأمريكي في اتخاذ القرارات يمكن أن يُوصل إلى تقييم نجاحات أو إخفاقات الدور الأمريكي في إدارة الأزمة.

الفصل الثاني

البرنامج النووي الإيراني

المبحث الأول: طبيعة البرنامج النووي الإيراني

المطلب الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني

المطلب الثاني: المبررات الإيرانية لبرنامجها النووي

المبحث الثاني: البرنامج النووي الإيراني والأمن في الخليج العربي

المطلب الأول: موقف دول الخليج العربية من البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثاني: أمن الخليج العربي في المنظور الإيراني.

الفصل الثاني

البرنامج النووي الإيراني

أثار البرنامج النووي الإيراني جملة من التساؤلات وعلامات الاستفهام الكبرى لا سيما حول طبيعته، فالمعلن من الجانب الإيراني يرى بأن هذا الملف يرتبط بالهوية القومية والدينية لإيران، وبأنه أفضل تصميم على امتلاك قدرات نووية سلمية رغم التكاليف الجمة المترتبة عليه، وبكونه يساهم في بناء الدولة الإسلامية الواعدة الراغبة بتعميم تجربتها لدول الجوار، بالاعتماد على الأبعاد الجغرافية والديمغرافية المستندة إلى قوة اقتصادية وعسكرية تسعى لأداء دور إقليمي بارز في منطقة الشرق الأوسط.

أما الفهم الغربي للملف النووي الإيراني الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، فيشكك بالموقف الإيراني المعلن حول سلمية برنامجها النووي، وينطلق من مقاربة عقلانية تؤدي إلى مسارين احدهما اقتصادي يرفض فكرة حصول إيران على الطاقة السلمية النووية الذي سيؤمن لها ميزات اقتصادية أساسية، بحجة إن إيران دولة غنية بالموارد النفطية سواء منها النفط أو الغاز، وأن ما ستتركه العقوبات الاقتصادية الدولية أو الأحادية الأمريكية من أضرار على قطاع الطاقة أكبر بكثير من المميزات الاقتصادية المتوقعة من البرنامج السلمي، فيما يعتقد المسار الآخر وهو مسار عسكري أمني بأن الغاية من امتلاك إيران للقدرات النووية يكمن في زيادة القوة الإيرانية العسكرية، أو لأغراض الأمن من خلال قدرة الردع الاستراتيجي، وهذا ما ستعمل هذه الدراسة على تناوله من خلال المبحثين التاليين:-

المبحث الأول: طبيعة البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الثاني: البرنامج النووي الإيراني والأمن في الخليج العربي.

المبحث الأول

طبيعة البرنامج النووي الإيراني

واجه النظام السياسي الإيراني الذي استطاع إسقاط نظام حكم الشاه محمد رضا بهلــوي عام (1979) بقيادة الخميني تحديات سياسية وأمنية واقتصادية كبرى، من قبــل قــوى دوليــة وإقليمية ومحلية جراء تبنيه سياسات متطرفة كانت تقوم على مبدأ تــصدير الثــورة إلـــى دول الجوار، مما أحدث للنظام مشكلات عديدة دفعته إلى تطوير قــدرات الــبلاد تكنولوجيــاً عبــر الاستفادة من المشروع النووي الذي شُرِعَ ببنائه في عهد الشاه السابق، لذا فإن البرنامج النووي الإيراني ينبع من إستراتجية الأمن القومي المستندة إلى الفكر الإستراتيجي الإيراني، الذي ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية – الإيرانيــة(1980 – 1988)، والتهديــدات الأمريكية والإسرائيلية لإيران، فضلا عن المستجدات السياسية بسبب العمليات العــسكرية فـــي أفغانستان والعراق، والقلق الإيراني من مستوى التسلح المتطور الذي وصلت إليه دول مجلــس التعاون الخليجي، من خلال حصولها على كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية الغربية الحديثــة، إلى جانب الضمانات الأمنية التي توصلت إليها هذه الدول بموجب الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بناءً على ما تقدم سيتناول هذا المبحث أبعاد البرنامج النــووي الإيرانـــي مـــن خـــلال المطلبين التاليين:–

المطلب الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني

المطلب الثاني: المبررات الإيرانية لبرنامجها النووي

المطلب الأول

مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني

جاء إنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية بمساعدة أمريكية، في عهد شاه إيران "مُحَمَّد رضا بهلوي"، إذ يعود التاريخ النووي الإيراني إلى عام(1960)، حين كانت لإيران علاقة قوية وطيبة مَعَ الولايات المتحدة الأمريكية، وقد مر البرنامج النووي الإيراني منذ بداية تأسيسه والى اليوم بعدد من المراحل بدت وكأنها تعكس طبيعة النظام السياسي الإيراني وتفكيره وسياسته الداخلية والخارجية، سواء أكان ذلك في عهد الشاه أم بعد الإطاحة به ومجيء النظام الجمهوري الإسلامي عام (1979)، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم دراسة البرنامج النووي الإيراني إلى المراحل التالية:

1. المرحلة الأولى (1967 – 1979):

تعود بدايات تأسيس المشروع النووي الإيراني إلى منتصف ستينيات القرن العشرين، إذ قام مركز طهران للبحوث النووية بمزاولة نشاطاته البحثية عام 1967م عندما أُلحقَ بجامعة طهران، إذ أهدت الولايات المتحدة الأمريكية للمركز مفاعلاً صغيرًا بقدرة 5 ميغاواط لأغراض البحث، وكان لهذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج 600 غرام من البلوتونيوم سنويًا من وقوده النووي المستهلك(دسوقي، 2008: 109)، وقد وقّعت إيران على معاهدة الحَدّ من إنتاج وتجربة الأسلحة النووية في الأول من تموز (1968)، وأصبح التوقيع نافذاً في الخامس من آذار عام (1970)(السرجاني، 2010: 4).

ثم تطورت العلاقة الإيرانية الأمريكية النووية بعد حرب تشرين عام (1973)، حين امتنع الشاه عن استعمال النفط كأداة ضغط ضد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان الطرفان يرتبطان في تحالف قوي، فقامت إيران بضَخّ نفطها إِلى الأسواق العالمية وبكميات كبيرة سدّت

من خلالها الاحتياج المطلوب دولياً في وقته، فيما شجعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام (1973) على تطوير المشروع النووي الإيراني السلمي بحجة حاجة إيران إِلى طاقة أُخرى غير الطاقة النفطية لسدّ احتياجاتها من الطاقة الكهربائية، فتم عام (1974) تأسيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية والتي تعرف اختصاراً (AEOI)، فجاءت التوجهات الإيرانية نحو وضع الخطط لإنشاء (23) مفاعلا نوويا تنتشر في عموم الأراضي الإيرانية، ولتكون جاهزة للعمل بشكل كامل في منتصف التسعينات من ذلك القرن وبكلفة تبلغ نحو(30) مليار دولار أمريكي، وهي مفاعلات يمكنها إنتاج البلوتونيوم الذي يشكل العنصر المهم والأساسي في صناعة الأسلحة النووية (وهاس، 2012: 5).

وقد نجح شاه إيران عام (1974) بالتعاقد مَعَ الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين، تنفذهما شركة (فرام أتم) قدرة كلا منهما (950) ميغاواط، إلا أن هذين المفاعلين لم يريا النور أبدًا كنتيجة لقيام الثورة الإيرانية وسقوط الشاه، وَمَعَ حلول عام (1975)؛ بدأ المشروع النووي الإيراني السلمي يأخذ طريقه لإنتاج الطاقة الكهربائية، حين أصدر معهد (ستانفرد) للبحوث التابع للحكومة الأمريكية تقريرًا جاء في مضمونه: على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد إيران على بناء (5–7) مفاعل نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وبالتالي خلال ثلاثة أشهر من هذا التقرير قامت الشركات الأمريكية ببناء تلك المفاعلات في أماكن متفرقة من إيران (الراوي، 2009: 46).

وعند ذاك شعر شاه إيران بتنامي قواه، مما جعله لا يكترث لعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية وبدأ يتصرف بوسيلة انعكست عليه سلبيًا، فنجح في إبرام عقد مَعَ شركة (كرافت ورك) الألمانية في عام (1975) سبب إزعاجًا كبيرًا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان فحوى العقد يقوم على بناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر بقدرة (1200) ميغاواط

تنفذه شركة (سيمنز) الألمانية، وبعدها قام الشاه بتوقيـع معاهـدة مَـعَ معهـد (ماسيوشـست) التكنولوجي لتدريب (800) مهندس وفني إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه، (السرجاني، 2010: 4). وبالإضافة إِلى ذلك فهناك عقدان آخران وقعهما الشاه قبل سقوطه مَعَ الصين لبناء مفاعلين نوويين في منطقة داركوفن قرب نهر كارون، لكنهما أَيضًا لم يريا النـور قَـطّ.

2. المرحلة الثانية (1979 – 1990):

تعرضت جميع الأنشطة النووية الإيرانية خلال هذه المرحلة إلى الجمود بعـد أن تـم الإطاحة بحكم الشاه محمد رضا بهلوي، ففي شباط من عام (1979) شهدت الأحداث السـياسية في إيران تطورات بارزة أُعلن فيهـا عـن قيـام الجمهوريـة الإسـلامية ليتـولى الخمينـي منصب المرشد الأعلى للثورة الإسـلامية وهـو المنـصب الأعلـى فـي النظـام الـسياسي الإيراني(وهاس، 2012: 5)، فتغيرت كذلك سياسة إيران تجاه برنامجها النووي وذلك للأسباب التالية:-

أ. تأزم العلاقات السياسية بين العراق وإيران بعـد أن تبـادل البلـدان سـحب الـسفراء في (آذار1980(وخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي في) 4أيلـول 1980(جـراء اتهـام العراق الإيرانيين بقصف البلدات الحدودية العراقية، الأمر الـذي أدى فـي (22 أيلـول 1980) إلى اندلاع الحرب بين الطرفين قامت إيران بقصف أهداف عسكرية واقتـصادية عراقية، فيما هاجم العراق أهدافاً في العمق الإيراني قدرت أضـرارها علـى الاقتـصاد الإيراني بحوالي(450) مليار دولار شملت البنى التحتية في البلاد، والخـسارة الكبيـرة الناجمة من تعطل الإنتاج في حقول النفط (موسوعة ويكيبيـديا فـي شـبكة المعلومـات العنكبوتية) .

ب. إن اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988) أفرز عن ضغوط على النظـام السياسي الجديـد، جراء استنزاف الحرب قدرات إيران البشرية والاقتصادية، مما أسهم بشكل كبير في انشغال إيران بقضايا أخرى غير البرنامج النووي، وذلـك للـدفاع عـن استمرارية النظام السياسي من خطر الزوال جراء ما تعرض له مـن ظـروف خلقـت مشكلات اجتماعية كبيرة تجسدت في الأعداد الكبيرة للقتلى من الشباب، وأعداد أخرى من الأسرى والمفقودين والمعوقين، فضلاً عن التأثيرات المتعلقة بالجوانب العلمية والتربويـة والتعليمية، حيث تعطلت الدراسة الجامعية لسنوات طويلة وتوقفت مراكز البحوث العلمية عن أداء دورها في عملية البناء، وتردي حالة المصانع والمعامل وتحولها إلـى منـشآت تخدم المجهود الحربي (الراوي، 2006: 128).

ج. اعتبر قادة الثورة الإسلامية الإيرانية بزعامة الخميني انتـصار ثـورتهم وتمكنهـا مـن الإطاحة بحكم الشاه هو انتصار للشعوب الإسلامية، وأنهم يتعهدون بمساعدة هذه الشعوب للخلاص من الحكام الفاسدين في البلاد الإسلامية خاصة بعد تصفية النظام الإمبراطوري الإيراني والقيادة العسكرية الموالية له، كما أعلنوا العداء للولايات المتحدة الأمريكية بحكم كونها تدعم نظام الشاه واعتبروها بمثابة الشيطان الأكبر الذي يسعى للسيطرة على العالم الإسلامي لخدمة مصالح إسرائيل، في حين تعلن القيادة الإيرانية على تأكيد فكرة العـداء للولايات المتحدة وإسرائيل الراغبتين بإسقـاط النظام الإيرانـي(شبلي، 2008: 107).

وقد أسهمت التطورات الإقليمية والدولية في الضغط على النظام السياسي الإيراني جراء حالة العداء الناجمة عن استخدام مبدأ تصدير الثورة لـدول الجـوار، والاختلافـات العقائديـة والفكرية التي كانت تنادي بها القيادة الإيرانية سواء من رجال الدين المتشددين أو طلابهم فـي المدارس الدينية، خاصة خلال السنوات الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية، التي كان مـن

نتائجها تنامي حالة العداء مع الولايات المتحدة في أعقاب الأزمة الدبلوماسية التي حدثت بين إيران والولايات المتحدة عندما اقتحمت مجموعة من الطلاب الإسلاميين السفارة الأمريكية في طهران دعما للثورة الإيرانية واحتجزوا (52) مواطنا أمريكيا لمدة (444) يوم من(4 تشرين الثاني 1979) حتى (20 كانون الثاني 1981).

3. المرحلة الثالثة (1990 – 2004):

اكتسبت الجهود الإيرانية في المجال النووي خلال هذه المرحلة قوة دفع كبيرة كونها أصبحت جزءاً من المجهود الإيراني لإعادة بناء القوة الإيرانية الشاملة لتعويض الخسائر الهائلة التي لحقت بها على كافة الأصعدة أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، ثم جاءت جهود المختصين من العلماء والمهندسين والفنيين الإيرانيين لتشكل قوة دفع مكتسبة جراء المتغيرات التي ارتبطت بالوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت في آب 1990 والذي أفضى لاندلاع حرب الخليج الثانية عام (1991) (دسوقي، 2009: 109).

ثم أصبحت إيران العنوان الأبرز على الأجندة الأمريكية في الشرق الأوسط سواء الجديد أو الكبير، فدفعها هذا الأمر للتوجه نحو بناء منشآت نووية وأخرى حيوية تقوم بأداء الدور العقائدي الذي بنت عليه دولة آيديولوجية لشعب مستعد للتضحية من أجل نظامه وقد سمح التواجد العسكري الأمريكي الكثيف في منطقة الخليج العربي لحصول تفاعلات داخلية وخارجية على المشهد السياسي الإيراني بالاعتماد على أرضية جيوسياسية تتمثل في الموقع الجيوبوليتيكي لإيران التي لم تتوقع ومنذ قيام نظامها الجمهوري عام (1979) أن تكون على مقربة من قوات الولايات المتحدة في مرحلة أولى بعد عام (1990) وجارة لها في مرحلة لاحقة بعد

الاحتلال الأمريكـــــي لكـــــل مــــــن أفغانـــستان عـــام (2001) والعـــراق عـــام (2003) (الزعبي،2007: 92).

وقد شهدت هذه المرحلة تطورات سريعة في البنية النووية الأساسية لإيران، إذ أصبحت تمتلك بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة كما موضح في الملحق رقم (1) الذي يتضمن تفاصيل عن مواقع البنية النووية الإيرانية الخاصة بالأبحاث النووية.

4. المرحلة الرابعة (2004 – 2012):

قامت إيران خلال هذه المرحلة التي بـــدأت أوائل عـــام (2004) بتطويـــر منجــــــم " ساغاند Saghand " الذي يقع بالقرب من محافظــــــة " يزد Yazd " وســـط إيـــران، إذ تـــم التنقيب عن كتل خامات صخرية منخفضة الرتب من اليورانيوم، وتبلـــغ القـــدرة التـــصميمية التقديرية الإنتاجية لهذا المنجم حوالي (50) طناً من اليورانيوم سنوياً، ويتم معالجة هذه الخامات في المفرزة الموجودة في منطقـــــة " آردكان Ardakan "، لكي يتم تحويلهـــا إلى ركاز خـــام اليورانيوم (UOC) التي يطلـــق عليهـــا " الكعكــــــة الـــصفراء Yellow Cake " – وهـــي الخطـــوة الأولى في دورة الوقود النووي –، وتجري نفـــس هذه العمليات منذ كانـــون الثانـــي (2004) فـــي منطقة منجم " غشين Gchine " والمفرزة المرتبطة به جنوب البلاد بالقرب من بندر عباس، وذلك لإنتاج حوالي (21) طناً من الكعكة الصفراء (الفقرة الرابعـــة مـــن الوثيقـــة GOV/2004/83).

وفي تشرين الثاني (2005) قامت إيران باتخاذ إجـــراءات اختـــزال ســـادس فلوريـــد اليورانيوم (UF6) عن طريق الطاردات المركزية، إلى معدن اليورانيوم المخـــصب بكميـــات صغيرة، ثم القيام بسبك معدن اليورانيوم المخصب والمستنفذ في أشكال نصف كرويـــة تتعلـــق بصنع مكونات الأسلحة النووية "(الفقرة 20 من الوثيقة GOV/2006/15).

واستمرت الجهود الإيرانية ضمن هذا السياق خلال عامي (2006–2007)، حيث تأكدت الوكالة الدولية للطاقة في كانون الثاني (2008)– من خلال متابعتها لأنشطة البحوث التطويرية الجارية في شركة فالاي الكهربائية– أن العمل جارٍ على أربعة تصاميم مختلفة للطاردات المركزية وهي: تصاميم لدوارين دون المرحلة الحرجة، وتصميم لدوار يشتمل على منافخ، وتصميم لطاردة مركزية أكثر تقدماً (الفقرة 44 من الوثيقة GOV/2008/4).

وقد أعلنت إيران عن مستويات إثراء اليورانيوم "(235) في محطة إثراء الوقود تصل إلى (4.7%) (الفقرة 2 والفقرة 5 من الوثيقة GOV/2008/15)، وهذا يعني قدرة إيران على إنتاج حوالي (25) كيلوجرام من اليورانيوم المخصب بنسبة (84.6%) من اليورانيوم (235) عالي الخصوبة، وهي نقطة اللاعودة في امتلاك السلاح النووي، إذ أن الكمية ودرجة الإثراء المطلوبة لإنتاج قنبلة نووية هي (25) كيلوجرام من اليورانيوم المخصب بنسبة (90%) من اليورانيوم (235) عالي الخصوبة، فهي كمية ونسبة كافية لامتلاك أول سلاح نووي إيراني .Cordesman,2007: 41))

إن سياسة الطاقة النووية التي تتبعها إيران في عهد الجمهورية الإسلامية هي استمرار لسياسات النظام البهلوي السابق، وهي بذلك تُثّبت الاستمرارية والتراكم في سياسات دولة قومية لها تاريخ، ولها تصورات لأمنها القومي في ظروف جيوستراتيجية محددة، تنبع من المصلحة القومية الإيرانية. لكنها تعلم جيداً أن النشاط النووي يحتاج بشكل عام إلى ركائز أساسية لكي تتمكن من القيام به، وفي مقدمة ذلك العنصر البشري الذي يتضمن علماء في التكنولوجيا النووية ولاسيما الفيزياء النووية وتكنولوجيا الذرة وتكنولوجيا التعدين، كما تحتاج إلى عمال مهرة من تخصصات عديدة، ويحتاج هذا النشاط أيضاً إلى تكاليف ونفقات مالية عالية وإلى الوقت اللازم للتشغيل والإنتاج، ثم تأتي القيود القانونية التي تقف بالضد من النشاطات النووية

الإيرانية، بدءاً من الانضمام إلى عضوية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، التـــي تفــرض قيودا جدية لمنع نشر الأسلحة النووية، ويشار هنا إلى أن كل الدول غير النووية فـــي منطقـــة الشرق الأوسط بما فيها إيـــران هـــم أعضاء فـــي هـــذه المعاهـــدة – باستثناء – إسرائيل، لذا فإن كافة المنشآت النووية في هذه الدول تخضع لعمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية.وأن قرار إجراء تجارب نووية لن يكون سهلا للدول في الفئتين الثانية والثالثة،إذ ســتكون عرضـــة لمحاجة قانونية بأن أفعالها غير مشروعة، انطلاقا من عوامل عدة من بينها اتفاقية فينا لقـــانون المعاهدات التي تسمح لتعرض الدولة المخالفة للمعاهدة إلى عقوبات مجلس الأمن الدولي.

المطلب الثاني

المبررات الإيرانية لبرنامجها النووي

تعود أزمة البرنامج النووي الإيراني إلى أواخر عام (2002)، حيث تم اكتشاف بناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي آراك ونتانز، لتخصيب اليورانيوم، من أجل صنع الأسلحة النووية، بعيدا عن رقابة الوكالة الدولية التي وجهت اتهاماتها لإيران بانتهاك التزاماتها المفروضة بموجب معاهدة منع الانتشار النووي واتفاقية الضمانات النووية، فقد استحوذ موقع نتانز على الاهتمام المركزي في هذه الأزمة بعد أن اتضح بأن هذا الموقع يضم شبكة من معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، فكان دليلا على أن إيران لديها المكونات اللازمة التي تتيح لها إنتاج وتركيب أجهزة الطرد المركزي، وهو ما أدى إلى شيوع الاعتقاد لدى المسؤولين الأمريكيين ولدى بعض مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن قيام إيران بإنشاء هذه الشبكة من أجهزة الطرد المركزي اللازمة لتخصيب اليورانيوم يشير إلى أن إيران تعتزم التمهيد لخطوة لاحقة في تطوير برنامجها النووي، سعيا إلى امتلاك السلاح النووي (محمود، 2005: 66).

لذا فإن الموقف الإيراني الداعي للحصول على برنامج نووي واعد يقوم على مجموعة من المبررات، تتلخص بالآتي:-

1. تربط إيران أسباب سعيها لتطوير برنامجها النووي بمفهوم الاستقلال الذي يحمل لديها مدلولات ذات بعد تاريخي، قومي وديني، فإيران أو ما كان يعرف بالإمبراطورية الفارسية قد اتصفت "بتاريخ حضاري مجيد" أنتج كماً هائلاً من الكبرياء القومي، إلا أنها عانت من الغزاة الأتراك والمغول مما أنتج عندها "عقدة الضحية"، بالإضافة إلى ذلك كان هناك تدخل واحتلال القوى الغربية، لا سيما روسيا وبريطانيا ولاحقاً الولايات المتحدة الأمريكية. هذه

المكونات الثلاثة أفرزت حساسية إيرانية عالية تجاه مفهوم الاستقلال لا سيما بعد انتـصار الثورة الإسلامية، وما طرحته من ضرورة تحقيق الاستقلال ضمن سياسة " لا شـرقية ولا غربية " وعدم الخضوع والتبعية للقوى الكبرى وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى تقديم نموذج إسلامي يقوم على المذهب الشيعي بأهداف قومية، وكل هـذا يجعـل مـن مفهـوم الاستقلالية أحد أهم ركائز السعي للحصول على قدرات نووية سلمية، وقد صـرح مرشـد الثورة علي خامنئي أمام عدد من المواطنين الإيرانيين في مدينة شيروان بمحافظة خراسان بـأن " الجمهورية الإسلامية حققت إنجازات عدة في المجال النووي على الرغم من كل الضغوط، وستقوم بكل ما هو ضروري للتوصل إلى استقلالية علمية وتكنولوجية فـي هذا المجـال " (مطر، 2012: 3).

2. تعتقد إيران أن تصميمها على امتلاك برنامج نووي يرتبط بمفهوم العدالة الذي يعـد ركنـاً جوهرياً في الخطاب الإيراني والذي تغذيه التجربة التاريخية والفكرية للمـذهب الـشيعي. فالنظام الدولي عندها قائم على ازدواجية المعايير وسيادة الظلم المقنن، وهذا يتجسد في عدم التعامل مع البرنامج النووي الإسرائيلي بذات الصيغة التي يجري فيها التعامل مع البرنامج النووي الإيراني وغيرها من المفاهيم التي جوهرها التمييز ومنطق القوة. فإيران تدّعي أنها تمارس حقها الطبيعي في الحصول على الطاقة النووية، وهذا تكريس عملي لمفهوم العـدل الذي يعتقد النظام الإسلامي بأنه المفهوم الجوهري لإقامة الحق وممارسة السلطة لا سـيما على صعيد إدارة الشؤون العالمية. وقد كررت طهران مراراً أنهـا تـضع شـرط العـدل والاحترام كمقدمة لأي حوار مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة التي تكن لها العداء جراء الاختلافات السياسية الكبيرة بين الطرفين حيث يصبح موقف إيران وكأنه يجاهد ضد سياسات الولايات المتحدة (كقوة استكبار عالمية)، حتى صار هذا الموقف يستند إلى رغبـة

إيرانية في أن تُحترَم سيادتُها ونظامها، وفي أن يُحترَم قرارُها السياسي وموقُعها الإقليمي (بشارة، 2012: 11).

3. يعلن المسؤولون الإيرانيون بأن بلادهم لن تتراجع أبداً عما تسميه "الحق النووي"، إلا أنه يمكن أن تبدي مرونة في وسائل تكريس واستخدام هذا الحق، وذلك على مثال الاتفاق الإيراني التركي البرازيلي حول تبادل الوقود النووي.وتنطلق هذه المقاربة من المفهوم الأكثر وضوحاً لدى الإيرانيين المتعلق بمفردة " المقاومة "، حيث تولد هذا المفهوم من واجب الجهاد بالمعنى الديني بضرورة المواجهة حتى مع اختلال موازين القوى المادية، ويتجسد هذا المفهوم في الموقف الإيراني الرافض للهيمنة الأميركية وسحق الشعوب الضعيفة، وبهذا فإن وجهة النظر الإيرانية تتحمل تبعات برنامجها النووي من خلال سعيها لتكريس منطق الرفض والمقاومة (مطر، 2012: 4).

4. تنطلق التوجهات الإيرانية للحصول على برنامجها النووي من مصلحتها القومية بحيث تستثمر موقعها الاستراتيجي وقوة اقتصادها كأدوات للحفاظ على تلك المصلحة، وهذه الأدوات هي في ذات الوقت أهداف قومية شاملة تستمدها من ماضٍ إمبراطوري جرى اعتماده من قبل قوى دينية – شيعية – سياسية تسعى لتعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي، بالاستناد إلى أيديولوجيتها التي تلتقي رابطتها الطائفية مع بعض دول الجوار سواء في أفغانستان أو العراق أو في بعض دول الخليج، أو حيثما وجدت بما يتلاءم مع مصالحها مثل علاقاتها مع حزب الله اللبناني، أو باستغلال الدين الإسلامي بشكل هام حين تسنح الفرصة بذلك كالعلاقة التي تربطها مع حركة حماس وبعض الفصائل الباكستانية، حتى أصبحت هذه السياسات وبدرجات متفاوتة علامة بارزة من علامات فكر وحسابات القوى السياسية الرئيسة ذات التأثير في المجتمع والدولة داخل إيران (بشارة، 2012: 10).

5. تلتقي وجهة النظر الإيرانية المتعلقة باستكمال الجهود الرامية لتطوير البرنامج النووي مع رأي بعض الكتاب والساسة العرب والأجانب على حد سواء، القائلة بضرورة إيجاد برامج نووية في الدول المعنية بأمن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بغية خلق حالة من التوازن في التسلح مع دول الجوار، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المنطقة الحيوية، مع التأكيد على حتمية تجاوز المعايير المتناقضة التي تسمح بامتلاك دول الجوار الجغرافي لإيران أسلحة نووية مثل الكيان الإسرائيلي والهند وباكستان، فيما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لوضع قواعد أمن للدول الأخرى في منطقة الخليج وفي مناطق أخرى من العالم متجاهلة حق مشاركة أصحاب الشأن بذلك (بني ملحم، 2009: 99).

تمثل منطقة الخليج العربي بالنسبة لإيران كدائرة نفوذ، إذ تأثرت سياسة الدفاع الإيرانية كثيراً بالمتغيرات التي حدثت على الساحة الإقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية عام (1991)، التي أدت إلى زيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، إذ عمل هذا الوجود على تفعيل سياسة العزل الأمريكية ضد إيران، الأمر الذي استوجب إدخال تغييرات متماثلة على سياسة الدفاع الإيرانية، سعت إيران من خلالها إلى تأكيد وظيفتها الإقليمية، والادعاء بوجود حقوق تاريخية لها في مياه الخليج العربي (دسوقي، 2009: 106).

ويمكن القول: إن هذه المبررات ترتبط بشكل أساسي في الأزمة القائمة بين الولايات المتحدة وإيران، إذ إن طبيعة البرنامج النووي تتمثل في البعد الاستراتيجي للتفكير الإيراني في رؤيتها المستندة لبعض الخصائص الإقليمية، ولطبيعة النظام الدولي المرتبط بالعلاقات الأمريكية- الإيرانية؛ حتى إن إيران استطاعت تطوير حالة رفض يمكن تفسيرها من خلال سلوكها العسكري والسياسي في منطقة الخليج العربي، إذ تعد إيران نفسها محاطة بأطماع إقليمية من قبل العراق في زمن الرئيس السابق صدام حسين، وتركيا في عهد رئيس الوزراء

رجب طيب أردوغان ؛ لذا فإنها ترى لا بد من أن تتخذ إجراءات احترازية، كالسعي لامتلاك سلاح نووي من أجل هذه الغاية. وهي عند اتخاذها لهذه الإجراءات فإنها تسعى لدفع الإدارة الأمريكية للتوجه نحو خيارات جديدة تجاه إيران تكون مرتبطة بطبيعة السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، فمنذ الثورة الإيرانية عام (1979) لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية باتباع سياسة خارجية محددة تجاه إيران، فرغم سياسة الاحتواء المزدوج التي اتبعتها إدارة الرئيس كلينتون والتي ثبت فشلها، فإن هذه السياسة استهدفت العراق أكثر مما استهدفت إيران، وعليه لابد من قيام الولايات المتحدة بمراعاة مكانة إيران ودورها الإقليمي وذلك بِعَدّها قوة كبرى في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني

البرنامج النووي الإيراني والأمن في الخليج العربي

مرت العلاقة بين الدول العربية المتجاورة مع إيران في إطار الجغرافية، والمتنافسة معها تاريخياً وثقافياً ودينياً، بالكثير من الإشكاليات ذات الطابع الاستراتيجي التي عقدت هذه العلاقات وجعلتها تنتقل بين حالات التعاون والتنافس والصراع، نتيجة حالة الوهم والضعف الذي شاب الدول العربية جراء غياب الموقف الموحد، سواء في مستوى الخلافات الثنائية التي تخص طرف عربي واحد وإيران كحالة العراق في حربه ضد إيران (1980 – 1988)، وحالة دولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، أو في مستوى التعامل مع إيران كدولة إقليمية ذات مصالح مشروعة وغير مشروعة تجاه بقية الأطراف العربية في منطقة الخليج العربي مجتمعةً كحالة الأمن في هذه المنطقة.

ولا شك أن التعامل العربي مع أزمة البرنامج النووي الإيراني قد أفصح عن اختلاف في المواقف العربية حول كيفية التعامل مع هذه الأزمة، فهناك مِن الدول العربية مَنْ يؤيد التوجه الأمريكي بسبب قضية الأمن في الخليج العربي، وثاني يميل إلى الاكتفاء بالسكوت والمراقبة، وثالث يرى حق الإيرانيين في تطوير برنامجهم النووي، وفي العموم فقد وقف الوضع العربي الرسمي عند حدود موقف لا يتعداه يقول بضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أمن الخليج العربي في المنظور الإيراني.

المطلب الثاني: موقف دول الخليج العربية من البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول

أمن الخليج العربي في المنظور الإيراني

تعد منطقة الخليج العربي من أهم المناطق والبؤر الإستراتيجية على مستوى العالم نتيجة لمخزونها النفطي الكبير وموقعها الاستراتيجي، مما جعل منها محط أنظار العالم والقوى المتنفذة فيه، إلا أن تلك الأهمية الإستراتيجية ارتبطت بقدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافق هذه الدول ومحاولة النهوض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على "الطفرة" الكبيرة في أسعار النفط في الآونة الأخيرة. كما أن لموقع منطقة الخليج العربي الجيوستراتيجي الهام على منافذ بحرية وتأثير ذلك في السياسة الدولية والصراع القائم بين القوى الكبرى التي تسعى لتحقيق مصالحها القومية في مناطق العالم المختلفة، فضلاً عن كون المنطقة سوقاً استهلاكياً كبيراً للمنتجات الأجنبية، وارتباط الأنظمة السياسية واقتصادياتها بروابط متعددة مع دول الجوار الجغرافي ومع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا والعالم، كل هذه العوامل أكسبت المنطقة أهمية في الصراع الدولي وجعلت من الدول الإقليمية والدولية تمنحها اهتماماً خاصاً، ودفعتها لرسم سياسات أمنية محددة تقع ضمن أهداف جرى الإعلان عنها مراراً منذ عقود خلت (نهار، 2008: 57).

لذا تعددت المشاريع والنظريات المتعلقة بضمان الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام (1971)، نظراً لما يشكله الجانب الأمني لهذه المنطقة من أهمية كونه يرتبط بمصير العالم الصناعي، خاصة بأوروبا واليابان فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية والصين اللتين تأخذان أكثر من (80%) من حاجتهما للنفط عن طريق الخليج، إذ يخرج أكثر من (28) مليون برميل من النفط يومياً من الخليج عبر مضيق هرمز إلى الدول المستهلكة، كما تملك دول الخليج الثمانية أكبر احتياطي نفطي في العالم، وفي ذلك تشير

الإحصائيات إلى أن السعودية تمتلك بمفردها (24,5%) مـن إجمـالي الاحتيـاطي العـالمي، والكويت (9%) والأمارات العربية المتحدة (9%) وقطر أكثر من (1%) والبحـرين(0,14%) وعمان (0,54%)، أي أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تتملك أكثر من (43%) من إجمالي الاحتياطي العالمي، فإذا أضيف لها الاحتياطي العراقي الذي يقدر (11%) والاحتيـاطي الإيراني الذي يقدر بأكثر من(8%) تصل النسبة ما يوازي أكثر (63%) من مجموع إجمـالي الاحتياطي العالمي. وهناك أمر يزيد من أهمية نفط الخليج يتمثل بأنه قابل للزيادة نظراً لوجـود مناطق شاسعة لم يتم التنقيب عنها بعد (الطائي، 2009: 8).

إن تعدد الرؤى تجاه قضية أمن منطقة الخليج العربي واختلافها جاء بـسبب اخـتلاف مصالح القوى المعنية بهذا الأمر وأهدافها وإستراتيجيتها التي تريد تحقيقها في المنطقة، فلدى كل من تلك القوى مفهومها الخاص للأمن في الخليج، ولديها تصورها الخاص للأوضاع والجوانب التي تعتبر أنها تحقق أمن الخليج، وبالنسبة لإيران فإنها تملك ساحلاً يبلغ طولـه (1200) كـم على الخليج العربي، بالإضافة لساحل طويل على خليج عمان المفتوح على المحيط الهندي، لكن بسبب التضاريس في المناطق الجبلية الوعرة المطلة على ساحل خليج عمان ولأسباب أخـرى تكون أهمية سواحلها على الخليج العربي أهم، وذلك أن الثروة النفطية الإيرانية تتركز بـصفة رئيسية في منطقة خورستان (عربستان)، وفي الجرف القاري في الخليج، ومـن دون الحقـول النفطية الجنوبية هذه يمكن أن تكون إيران في عداد الدول الفقيرة، فضلا عن تواجد مفاعلاتهـا النووية في هذه المنطقة (الطائي، 2009: 12).

الأمر الذي دفع إيران لبلورة رؤية جديدة عن أهمية الخليج العربي تقوم على عدد مـن الوسائل التي شرعت إيران لاستخدامها من أجل السيطرة على الأمن في الخليج، فقامت ببنـاء قوة عسكرية بحرية اعتقدت أنها الأقوى في المنطقة، بعد أن أدت عملية حماية نـاقلات الـنفط

الكويتية عامي (1987–1988) التي سميت بعملية (النوايا الحميدة)، ورفع الأعلام الأمريكيــة على تلك الناقلات، انطباعاً لدى إيران بأن التصور القائل أن القوة البحرية الإيرانية هي الأقوى في الخليج العربي لم يكن سوى حلم ترسخ لمدة طويلة في عقــول الإيــرانيين، فــــقد هــيمن الأمريكيون علـــى ما كان يعـــده الإيرانيون منطقـــة نفـــوذ خلفية، (Davis,1993: 21)، وأن لديها الإمكانيات والقدرات التي تؤهلها لتحريم المرور أو عرقلة حركة الشحن عبــر مــضيق هرمز، الذي تعبر من خلاله (20%) من نفط العالم متى ما رأت أن ذلك يخدم مصالحها القومية العليا (الراوي، 2006: 75).

ومن أجل هذا قام المنظور الإيراني لأمن الخليج على فكرة عدم الـسماح للأوضـــاع الأمنية في المنطقة بتهديد الأمن الوطني الإيراني، بما يعني أن تكون هذه الأوضــــاع مواتيـــة لممارسة الدور والنفوذ الإيراني كأكبر قوة إقليمية في المنطقة، وفق الإستراتيجية الإيرانية التي تتلخص في السعي للهيمنة، حيث اتخذت هذه الإستراتيجية في التنفيذ العملي مظهرين أساســيين هما: استغلال الأوضاع في العراق والنفوذ الإيراني هناك كمدخل لهيمنة إيرانية أوسع واكبر في المنطقة، ومن جانب آخر، الإلحاح المستمر على فكرة إنشاء منظمة إقليمية للأمن في الخلــيج تكون إيران والعراق طرفين فيها مع دول مجلس التعاون لدول الخلــيج العربيـــة، والتــصور الإيراني هنا يقوم في جوهره على أن إيران ستكون لها الكلمة الأولى في مثل هذه المنظمـــــة (عبد الرحمن، 2007).

إن فكرة إنشاء منظمة إقليمية تقوم بمتابعة مهام الأمن في منطقة الخليج العربـــي هـــي فكرة قائمة لدى القيادات السياسية والدينية الإيرانية منذ عقود ماضية، لكنها قد تبلــورت بعــد انتهاء حرب الخليج الثانية عام (1991)، وذلك جراء التواجد العسكري الأمريكي والغربي فـــي الخليج العربي، حيث بدأت إيران تطرح بين الحين والآخر تصوراتها من أجــل تــشكيل هــذه

المنظمة الأمنية لتحافظ على الأمن في منطقة الخليج العربية، ولعل أبرز النقاط التي يطرحها الجانب الإيراني منذ ذلك الوقت حتى الآن هي الآتي (الطائي، 2009: 18):-

1. إقامة مشروع للأمن الجماعي بمشاركة دول الخليج الثمانية وهي: إيران والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان والعراق، وعلى أساسين هما الاستقلال والاعتماد على الذات.
2. رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات الأمن تحت أي شكل من الأشكال وإبعاد القوى الأجنبية المتواجدة عسكريا في الخليج.
3. التفاهم حول توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين إيران ودول الخليج العربية.
4. دفع الدول الخليجية للتفكير في تلك التصورات عبر الزيارات والاتصالات المشتركة.

إن توجهات السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي منذ عهد شاه إيران وبعده، تعكس الرؤية الإستراتيجية الإيرانية لدورها الإقليمي بأنها قوة لها مصالحها وترى أن على الآخرين التعامل معها من هذا المنطلق، فقد احتلت الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، في عهد الشاه واستمرت تتمسك بها حتى الآن، رغم التطورات البراغماتية في السياسة الخارجية الإيرانية التي حدثت بعد تولي الاصلاحيون على الحكم عام (1997)، الهادفة بالأساس الحفاظ على النظام الإسلامي وضمان استقراره بعد أن كان يهدف تصدير الثورة الإيرانية إلى الجوار الجغرافي خاصة تجاه دول الخليج العربي التي تتواجد فيها التجمعات الشيعية الكبيرة في العراق والبحرين، وكذلك الأعداد الأخرى في الكويت والإمارات العربية وقطر، وبطبيعة الحال السعودية التي تضم أقلية شيعية في المنطقة الشرقية، ومن ثم بدأت إيران تتجه إلى دعم وتطوير علاقاتها مع الدول الأخرى من دول العالم الإسلامي وبالذات دول الخليج العربي (المجالي، 2011: 13).

لكن هواجس دول الخليج العربي تجاه حقيقة النوايا الإيرانية برزت في ظل الخلل الواضح في القدرات التسليحية للدول الخليجية الست مقارنة بالتسلح الإيراني، بالإضافة للشروط القاسية التي منعت قيام هذه المنظومة للأمن الجماعي في الخليج التي تتلخص في الآتي: –

أ. امتناع كل بلد عن القيام بأي خطوة توثر على اتخاذ القرار الأمني مع عدم تدخل المنظومة بعلاقات كل بلد عضو مع البلدان الأخرى.

ب. أن لا تعقد أية اتفاقية ترتبط " بمصير المنطقة سياسيا وأمنيا " إلا عبر المنظومة.

كما عدت إيران برنامجها النووي أحد الوسائل المهمة الأخرى التي تقوم عليها الرؤية الإيرانية للسيطرة على الأمن في الخليج، فجاء الإفصاح عن القدرات النووية الإيرانية من أجل دفع دول الخليج العربي للتفكير الجدي بأن البرنامج النووي الإيراني يمثل تطوراً خطيراً في ميزان القوى بالمنطقة، كونه يشكل انتقاله مرعبة في السياسة الإقليمية الخليجية خاصة إن تقارير المعلومات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية تثير المخاوف والشكوك الكبيرة حول حقيقة النوايا الإيرانية لهذا البرنامج، وبأنها تقوم بذلك لأغراض عسكرية تتعلق بامتلاك السلاح النووي، الأمر الذي يمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك هذا السلاح من قبل أطراف أخرى، مما يعرض المنطقة إلى أخطار كبيرة (باديب، 2005: 27).

بالإضافة لما تقدم فإن الأهداف الإستراتيجية الإيرانية المتعلقة بامتلاك السلاح النووي يكمن في: إظهار المكانة والهيبة الإيرانية على منطقة الخليج العربي، لتكريس النزعة القومية في سيطرتها على ما تسميه بالخليج الفارسي، من خلال الحصول على عناصر القوة مقارنة بالدول الخليجية الأخرى ودول الجوار الجغرافي، بما يهيئ لإيران فرض سيطرتها على نظم وهياكل الأمن في المنطقة، وعدم السماح لحصول اختلال في ميزان القوى الاستراتيجي العسكري في المنطقة في غير صالح إيران، رغم المشتريات الكبيرة للأسلحة والمعدات القتالية

لدول الخليج العربي، ومحاولاتها المستمرة لبناء قواتها المسلحة بأحدث القدرات العسكرية والتكنولوجيا الحربية الحديثة، جعل إيران قوة إقليمية لها حضور دولي يصعب تجاهله، بما يزيد من حالة الشعور الوطني بالتفاخر نتيجة امتلاك تكنولوجيا السلاح النووي، وتوفير قدرات جديدة إلى القوة الصاروخية الإيرانية تتجاوز مرحلة الرؤوس الحربية التقليدية (فتحي، 2006: 364).

إن كل هذه التطورات المتسارعة الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني جعلت من إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على منطقة الخليج العربي بشكل كبير أمراً محتملاً، خاصة أن خيار الحرب ليس مستبعداً من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان). ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض– أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، فضلا أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصادات دول الخليج التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي (مفكرة الإسلام، 2009).

وفي ظل هذا فإنه من المؤكد أن تأثير الحرب المباشر سيكون مدمرا لإيران ولكل دول المنطقة، ولن يكون مستبعداً أن تكون دول المنطقة عرضة لهجمات تدميرية إيرانية لا احد

يعرف حدودها بالضبط، أو أن تشهد دول المنطقة اضطرابات داخلية تحرض إيران عليها،وفي كل الأحوال، لو اندلعت الحرب وأيا كانت نهايتها، فسوف تدفع المنطقة إلى حقبة جديدة من عدم الاستقرار ومن استنزاف الموارد تمتد لسنوات طويلة، أما إذا توصلت أمريكا وإيران إلى تسوية سلمية للازمة، فإن شروط هذه التسوية لن تكون بالضرورة في صالح دول مجلس التعاون، بل الأرجح أنها ستكون على حسابها (عبد الرحمن، 2007).

وتأسيساً على ما سبق فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعد في مقدمة الدول المتضررة بشكل مباشر من البرنامج النووي الإيراني، إذ إن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لدول المنطقة نتيجة تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين، أما عن مواقف دول الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني، فسيتم تناولها في المطلب التالي.

المطلب الثاني

موقف دول الخليج العربية من البرنامج النووي الإيراني

تتوزع دوافع الحكومة الإيرانية التي تحرك البرنامج النووي الإيراني ما بين: اقتصادية وسياسية وعسكرية واستراتيجية، فالدوافع الاقتصادية تتمثل في تامين الطاقة الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاك الغاز والنفط. أما الدوافع العسكرية فتأتي ترجمة للفكر الإيراني الذي ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988) الأمر الذي دعم اتجاه الحكومة الإيرانية لتطوير برنامج نووي قوي. أما الدوافع الإستراتيجية لتطوير القدرات النووية فتندرج في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليمياً ودولياً، حيث تسعى لتحقيق هدف أساسي يتمثل ببناء مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن منطقة الخليج والاستفادة من التحولات الهيكلية في النظام الدولي، وثمة هدف آخر تسعى إيران لتحقيقه يتمثل في إحداث تقارب في موازين القوى مع إسرائيل، التي تعتبر الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية (الشمري، 2007، 9).

إن انطلاق أزمة البرنامج النووي الإيراني جاءت في أواسط عام (2002) بعد قيام المجلس الوطني للمعارضة الإيرانية (NCRI) الناشط في فرنسا، بالكشف عن وجود منشأتين سريتين لتخصيب اليورانيوم في موقع ناتانز ومصنع للماء الثقيل في آراك، واكتشاف خزين من خامة اليورانيوم في ساجاد (مقاطعة يزد)، مما دفع إيران للإعلان بأنها تطور استخدام مفاعل نووي صغير يعتمد على المصادر والقدرات الذاتية، مما أثار أوساط السياسة والمخابرات الغربية، فالتخصيب وإنتاج الماء الثقيل، واستخراج الوقود النووي من مصادر محلية يعني

بمفهومهم إن ذلك سيساهم بشكل فاعل في تطوير دورة وقود محلية ومن ثم سلاح نـووي فـي وقت لاحق(الشيخلي، 2005).

وبناءً على ما تقدم أثارت أزمة البرنامج النووي الإيراني التـي شـملت تفاعلاتهـا المتصاعدة عديد من القضايا والإشكاليات داخل إيران وخارجها، ففـي داخـل إيـران حـدثت مشكلات سياسية تتعلق بطبيعة العلاقة بين هذا البرنامج وبين تيار المحافظين (الجـدد) الـذي يهيمن على عملية صنع القرار في إيران، ويرى في البرنامج بأنه يحقق لإيـران كثيـر مـن تطلعاتها على مستوى الإقليم والعالم، أما خارج إيران فقد واجه هذا البرنامج اعتراضات دولية عديدة تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وبعض الدول الغربية، كما خلق توجسات عديدة مـن الدول الإقليمية المجاورة والقريبة من إيران العربية وغير العربية، كتلك التي تتعلـق بمـستقبل العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وموقف هذه الدول من هذا البرنـامج. كمـا طرحت هذه الأزمة الشائكة تساؤلات حول التداعيات المحتملة على أمن المنطقة بصفة عامـة والخليج بصفة خاصة.

إن قيام إيران باستخدام جهودها ضمن التقنيات النووية وتطوير الصناعات العـسكرية والكيمياوية والبايولوجية، وأدائها لنشاطات عسكرية ضمن منطقة الـشرق الأوسـط، زاد مـن مخاوف دول الإقليم الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة تهديداً لأمنها وأمن حلفائها مما يـؤثر في الأمن الإقليمي وتصبح المنطقة في إشكالية أمنية ينبغي التصدي لها للمحافظة على مصالحها وأمنها القومي (شبلي، 2013: 161).

لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتحرك لمواجهة الجهود الإيرانية فـي مجـال القدرات النووية، ولم تدخر أي جهدٍ لمنع تحقيق أغراض إيران عبر توسيع سياستها التصعيدية بالتعاون مع شركائها الأوربيين وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط، فعملت علـى حـث دول

الخليج العربي لمطالبة إيران بالتوقف عن استكمال برنامجها النووي، رغم ما تدركه الإدارة الأمريكية بشأن طبيعة العلاقات الخليجية- الإيرانية، إذ رأت بأن ذلك له أهمية في ممارسة المزيد من الضغوط الدبلوماسية ضد إيران من أجل التوقف عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم،، وأنه يشكل ضرورة حتمية لاستكمال "حلقات الاتهام لإيران" خاصة أن الدول العربية ومن بينها الدول الخليجية لم تبد مواقف علنية بشأن تلك القضية، خاصة في السنوات الأولى من اندلاع أزمة البرنامج النووي الإيراني، فكان توقيت المطالبة الأمريكية للدول الخليجية باتخاذ موقف ضد طهران ذا دلالة محددة، بعد أن شهدت بعض الدول الخليجية عام(2005) ومنها البحرين والكويت والسعودية ارتفاع وتيرة مطالبات الطائفة الشيعية بالمزيد من الحقوق السياسية، وهو الأمر الذي ينذر بتعرض تلك الدول لخطر "الطائفية" (كشك، 2005: 60).

ومهما تكن المبررات الإيرانية في هذا المجال فإن لدول مجلس التعاون هواجسها المبررة أيضا في حال الوصول للسلاح النووي، الذي سيهدد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج عبر تكريس الخلل القائم في موازين القوى، إذ إن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى الهند وباكستان والصين، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب؛ إضافة إلى ذلك إن إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره في منطقة الخليج وما له من آثار مدمرة على الصُّعد الاقتصادية والتجارية وغيرها، بخاصة أن هذا البديل ليس مستبعداً من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، يضاف إلى ذلك صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، إذ تُعدُّ تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية – الخليجية، فإيران طالبت بشكل مستمر بدور في الترتيبات الأمنية

الخاصة بالمنطقة انطلاقًا من اعتقادها أن الأمن في الخليج من مسؤولية دوله، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول الخليج العربية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملاً مهماً لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلاً عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، إلا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج ذلك لعدة اعتبارات منها (حسين، 2009): -

أولا: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها،

ثانيا: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لابد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

ثالثا: إن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوّض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني التي استهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة من بينها عدم اللجوء للقوة وحل كافة القضايا العالقة بالطرق الودية، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل تراجعا للعلاقات نتيجة الإصرار الإيراني على موقفها من الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأناً داخلياً إيرانيا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية المتعاقبة.

رابعا: تعدُّ دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر البيئي المباشر من جرّاء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يعد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد (280) كلم من مدينة الكويت مثلا ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة؛وبالتالي فإن الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تُستخدم في الصناعة النووية قد يجبر إيران لإنجاز وإتمام تسلحها النووي الاعتماد على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث أي تسرب.

لقد سعت إيران لإيجاد أجواء الاطمئنان لدى جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي، فأرسلت حسن روحاني كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين بجولة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر(حزيران 2005) استهدفت التأكيد على الأغراض السلمية للبرنامج النووي الإيراني، وأن هذا البرنامج يتفق مع القوانين الدولية، إلا أن الرؤية الخليجية تدرك أن تطوير البرنامج النووي الإيراني يعد عاملا آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حاليا أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية لم تقر "آلية واضحة" للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها وهو أمر محتمل، ويبدو أن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية وهو الموقف الذي يلتقي مع الموقف الأوروبي في هذا الشأن، فمجلس التعاون الخليجي يلاحظ أن هناك مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، بل كانت تعكس طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أن اتخاذ الدول الخليجية موقفا علنيا من برنامج إيران النووي قد يفسره بعضهم بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي (كشك، 2005: 61).

وعليه فإن موقف دول الخليج العربية من البرنامج النووي الإيراني عكس النظرة السياسية التي تنتهجها دول مجلس التعاون، فمهما يكن من تباينات فإنها لا تلغي واقع الجغرافيا السياسية للمنطقة، بخاصة أن العلاقات الإيرانية الخليجية ليست مقتصرة على الملف النووي وحده. فعلى الرغم من أن العلاقات الإيرانية – الخليجية قد شابها بعض التوتر منذ قيام الثورة الإيرانية،إلا أن بعض الدول الخليجية مثل قطر وعُمان قد حافظت على علاقة قوية مع إيران، خاصة وأن مضيق هرمز فرض بعضاً من خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيران وعُمان تحديداً؛ كما تعكس الملامح العامة للتفاعلات السياسية السابقة بين إيران والدول الخليجية حرصاً إيرانياً على توطيد العلاقات مع تلك الدول، وفي هذا المجال حرصت إيران بشكل دائم على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي عبر الأطر الدبلوماسية والوفود الرسمية (حسين، 2009).

لكن اشتداد حدة التوتر في منطقة الخليج العربي برز مطلع عام (2012) بعد المنعطف الذي يمر به الملف النووي الإيراني، إذ أبدت كل من إيران والولايات المتحدة والدول الأوروبية مواقف متشددة تجاه بعضها ؛ ففي الوقت الذي فرضت فيه الولايات المتحدة عقوبات جديدة على إيران نهاية (كانون الأول 2011)، وأقرت دول الاتحاد الأوروبي في (23 كانون الثاني 2012)، عقوبات تقضي بحظر استيراد النفط الإيراني، بدءاً من (أول تموز 2012)، إذ هدفت العقوبات الأوربية والأميركية إلى إجبار إيران على وقف تطوير برنامجها النووي، فردت طهران برسالتي تهديد واضحتين إلى الولايات المتحدة ودول المنطقة، الأولى تتضمن التهديد بإغلاق مضيق هرمز وقطع شريان الملاحة النفطية فيه، في حال فُرض عليها المزيد من العقوبات الغربية؛ فردت واشنطن بأنها لن تسمح بأي إغلاق لهذا المضيق الإستراتيجي لإمدادات النفط الدولية؛ حيث يمر عبره يوميًا نحو(40%) من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، مؤكدة

أنه إذا كانت إيران قادرة على إغلاق المضيق؛ فإن الولايات المتحدة ستتخذ الإجراءات الكفيلة بفتحه من جديد، وقامت بإرسال (6) سفن حربية تقودها حاملة طائرات أميركية. وتضمنت الرسالة الإيرانية الثانية تحذير دول الخليج من تعويض حصة إيران النفطية في حال فرض المجتمع الدولي عقوبات إضافية عليها، معتبرة أن فرض حظر على صادراتها ومبيعاتها النفطية يعد "إعلان حرب"، واستكمالاً لإستراتيجية "الدفع إلى حافة الهاوية" أضفت طهران طابعًا من الجدية على تهديدها بإغلاق مضيق هرمز؛ فنظمت مناورات حربية بحرية في المضيق لمدة (10) أيام، التي عُدَّت بمثابة محاكاة لعملية إغلاقه، وأمام هذه المشكلة ستسعى دول الخليج إلى إيجاد ممرات آمنة لصادراتها ووارداتها تعوِّض خسائرها في المضيق، وتمكِّنها من الاستغناء عنه إذا دعت الضرورة إلى ذلك، حيث تشير الخبرة التاريخية من أن تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز قد أصبح بمثابة تهديد تستعمله طهران في كل أزمة تواجهها مع العالم الخارجي لاسيما في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية (تقدير موقف إغلاق مضيق هرمز: خيارات دول الخليج، 2012).

ومن خلال هذه التطورات الميدانية يدور الآن في أروقة صناعة القرار في دول مجلس التعاون الخليجي تساؤل رئيسي يتعلق بفكرة تدمير المواقع النووية الإيرانية وهل هي خيار جدي؟ كما هو الحال في دول عديدة أخرى خارج وداخل منطقة الشرق الأوسط، التي تتساءل (العاني، 2012): -

1. هل بالإمكان اعتبار التهديدات الإسرائيلية الأميركية بتبني الخيار العسكري للتعامل مع الطموحات النووية الإيرانية خياراً جدياً؟ أم أنه مجرد تكتيك ووسيلة ضغط سياسي ومعنوي على القيادات الإيرانية، وكذلك على الدول التي تتخذ موقفا متساهلا إزاء

المشروع النووي الإيراني، لكونه في حسابات الواقع العملي أمرا غير قابل للحدوث تحت أي ظرف من الظروف؟

2. هل يمثل هذا الخيار أحد الخيارات الجدية والحقيقية المتوفرة للتعامل مع ما يصطلح عليه بالخطر النووي الإيراني ؟ إذ إن الأطراف الخارجية المعنية ستلجأ إلى هذا الخيار (الخيار العسكري) فقط في حالة فشل الخيارات الأخرى، وبعد توفر ظروف خاصة، ربما تكون غير متوفرة حاليا، تسمح بتبني العمل العسكري كوسيلة للتعامل مع هذه القضية. لذا فإن موقف صناع القرار في دول المجلس يجب أن يبنى على فرضية "الخيار المؤجل"، أي أن العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية أمر وارد وجدي، ولكنه ليس حتميا وليس وشيك الحدوث في ظل الظروف السائدة الآن.
3. هل أمسى الخيار العسكري ضرورة حتمية للتعامل مع الطموحات النووية الإيرانية المفترضة، ومما يعزز حتمية تجسد هذا الخيار هو افتراض أو حقيقة وجود أسباب ودوافع تتجاوز هدف التدمير الفعلي للقدرات والمواقع النووية الإيرانية، مع أهداف سياسية في أجندة "الأطراف الخارجية" يُرجى تحقيقها عبر خيار العمل العسكري.

إن احتمال قيام دول الخليج العربي بتأييد لجوء "الأطراف الخارجية" إلى الخيار العسكري لإنهاء البرنامج النووي الإيراني أو تعطيله أصبح أمر لا يبدو مستبعدا سياسياً ولا عسكرياً، وبخاصة في ضوء قيام إسرائيل عام (1981) بتدمير المنشآت النووية العراقية بهجوم جوي مفاجئ، حيث تبرز حقيقة أساسية يمكن الانطلاق منها كبديهية طبيعية لفهم الموقف الخليجي من أي محاولة تهدف إلى تعطيل أو إنهاء تطوير البرنامج النووي الإيراني

وهي: أن دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى الدول الإقليمية الأخرى المجاورة أو القريبة من إيران، وعلى الرغم من اختلاف مواقفها حول القضايا الأخرى وتضارب مصالحها، تجد هذه الدول مجتمعة أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الـــدول الغربيـــة والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنـــة أو المـــستقبلية الكامنة أو المحتملة.

الفصل الثالث

إدارة الولايات المتحدة لأزمة البرنامج النووي الإيراني

المبحث الأول: الاتجاهات العامة لدراسة الأزمات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة.

المطلب الثاني: مفهوم الأزمة الدولية.

المبحث الثاني: الوسائل الأمريكية المستخدمة في إدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول: الوسائل السياسية.

المطلب الثاني: الوسائل الاقتصادية.

الفصل الثالث

إدارة الولايات المتحدة لأزمة البرنامج النووي الإيراني

أثارت الأزمة الدولية الدائرة بين الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول مشروعها النووي الهادف إلى إنتاج أسلحة نووية حسب الرواية الغربية، ردود فعل شديدة من قبل الجانبين، أخذت تتطور يوما بعد يوم لتصبح الأزمة الأهم والأخطر التي تشغل العالم حالياً. فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بملاحقة بناء المفاعل النووي الإيراني، ليس لغرض منع إيران من التمتع بطاقة كهربائية من مشروع نووي سلمي، بقدر ما أن الوقود النووي الذي يمكن أن ينتجه مشروع بوشهر ذي الطاقة الكبرى عند تفاعله لتوليد الطاقة الكهربائية يقوم بتوليّد كمية من البلوتونيوم تقارب (23) كيلو من البلوتونيوم سنوياً (زمان، 2010)، وهذا يعني أن إيران بهذا القدر من البلوتونيوم يمكن لها أن تطور السلاح النووي ببساطة من خلال تحوير أيّ مفاعل نووي سلمي إِلى مفاعل نووي للبحوث والتجارب التسليحية.

إن اندلاع هذه الأزمة الدولية برز إلى العيان بشكل واضح حينما وجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران اتهامات تفيد بأنها قامت ببناء منشأتين نوويتين في منطقي آراك وناتانز بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة من أجل صنع الأسلحة النووية، وبنت الولايات المتحدة اتهاماتها هذه على المعلومات التي حصلت عليها من فصيل من المعارضة الإيرانية يعرف بالمجلس الوطني الإيراني للمقاومة في عام (2002)(عبد القادر، 2012).

سيركز هذا الفصل على هذا الموضوع من خلال تناوله للمبحثين التاليين:-

المبحث الأول: الاتجاهات العامة لدراسة الأزمات الدولية.

المبحث الثاني: الوسائل الأمريكية المستخدمة في إدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الأول

الاتجاهات العامة لدراسة الأزمات الدولية

يُعد مفهوم الأزمات من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، إذ أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة بدءاً من الأزمات التي تواجه الفرد مروراً بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات وانتهاءً بالأزمات الدولية. بل إن مصطلح الأزمة أصبح من المصطلحات المتداولة على جميع الأصعدة وفي مختلف المستويات الاجتماعية، فهي نقطة التحول في موقف مفاجئ تخلق أوضاع غير مستقرة تهدّد مصالح الأفراد والبنية الأساسية للمنظمات أو الدول، وقد تتمخض عنها نتائج غير مرغوب فيها، تلزم باتخاذ قرارات محدّدة لغرض مواجهة الأطراف المعنية وغير المستعدة أو غير القادرة على المواجهة.

وتلعب مهمة إدارة الأزمات عبر الإجراءات العلمية والفنية التي يؤديها متخذ القرار الدور البارز من أجل التغلب على المشكلات التي تواجه مراحل العمل في المجالات المختلفة سواء كان ذلك العمل سياسي أو اقتصادي أو عسكري أو غير ذلك، فيقوم بالتحكم بالمعطيات المعروضة أمامه من خلال ضغط مساراتها واتجاهاتها وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها وتحقيق أقصى المكاسب في أقصر زمن والحدّ من الخسارة لأدنى حدّ ممكن.

ولغرض الوصول إلى الموقف الأمريكي من أزمة البرنامج النووي الإيراني، لا بد من التعرف على الاتجاهات والمدارس التي تناولت مصطلح الأزمة جراء تنوع وتعدد تعريفاته بحسب التوجهات الفكرية لهذه الاتجاهات والمدارس، وذلك من خلال المطلبين التاليين:-

المطلب الأول: مفهوم الأزمة.

المطلب الثاني: مفهوم الأزمة الدولية.

المطلب الأول

مفهوم الأزمة

أدى عدم وجود إجماع بين المختصين وصناع القرار والباحثين حول مفهوم محدد لمعنى الأزمة إلى استخدام المفهوم في غير موضعه في الكثير من الدراسات والبحوث وغالباً يتم الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى.

لذلك لابد من القول إن الاختلاف في الأصل اللغوي والمفاهيمي لمصطلح الأزمة ناتج عن الخلط باستخدام هذا المفهوم، لأن الكتاب والمختصين درجوا على استخدامه بلا تمييز محدد مثل: (أزمة قلبية، وأزمة عاطفية، وأزمة حكومية، وأزمة طاقة، وأزمة ديمقراطية الخ..). لذا جاء استخدام كلمة ألازمة على كل الأصعدة والمستويات سواء الفردية او المحلية او الإقليمية او الدولية على حد سواء، إضافة إلى ذلك هناك أمر يزيد من صعوبة التوصل إلى مفهوم متفق عليه يبين أن الناس يميلون إلى استخدام هذا المصطلح كأنه مصطلح واضح ربما لا يحتاج إلى تعريف (مختار، 1992: 23).

تواجه كثير من دول العالم في فترات مختلفة من مراحل تطورها ونموها العديد من المشكلات التي تدخل ضمن عالم الأزمات الذي هو عالم حي ومتفاعل، وله أطواره وخصائصه وأسبابه، وتتعامل الحكومات في الدول مع هذا العالم الذي له أهمية كبيرة من خلال اتباع عديد البرامج وتهيئة الخطط من أجل الشروع بعملية مواجهة الأزمات. فهي حدّ يبلغه التناحر الدولي يؤدي إلى تعطيل سير النظام أو يحول دون تأديته لوظيفته أو لإحدى وظائفه. لهذا السبب تُحدد طبيعة الأزمة وفقاً لطبيعة النظام، أما من الناحية الاصطلاحية فالأزمة هي نقطة تحوّل مصيرية في مجرى حدث ما، تتميز بتحسن ملحوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بتجاذب قديم لا بد أن

يزول ليحلّ محلها ارتباطات جديدة، تورث تغيرات كمية ونوعية في هذا الحـــدث (العمـــاري، 1993: 22).

والأزمة مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي – نقطة تحول – بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض وهي تُطلق للدلالة على حـــدوث تغييـــر جـــوهري ومفاجئ في جسم الإنسان، وشاع استخدام هذا المصطلح في القرن السادس عشر في المعـــاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقـــات بـــين الدولة والكنيسة (الشعلان، 2002: 76).

وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحوّل فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تحدث كارل مـــاركس في كتاباته عن " الحتمية التاريخية " وعن أزمات الإفراط في الإنتاج، وتفاقم كـــل مـــن هـــذه الأزمات عن سابقاتها (حماد، 2011: 18).

وفي عام (1937) عرّفت دائرة معارف العلوم الاجتماعية المصرية الأزمة بأنها " حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخـــدمات ورؤوس الأمـــوال " (هويدي، 1993: 173).

وقد استخدم مصطلح الأزمة على نطاق العلاقات والقانون الدوليين فقد تـــزامن مـــصطلح الأزمة مع نشأة التاريخ المدون للعلاقات الدولية ويرى بعض المؤرخين أن جذوره تمتـــد إلـــى علوم الإغريق القديمة إذ استخدم الفيلسوف والمؤرخ الإغريقي القديم (نيودنيس) هذا المـــصطلح ست مرات في مؤلفه عن (حرب البيلوبونيز)(انظر الملحق رقم 5) للدلالة على حدوث منعطفات حاسمة في مسار هذه الحرب وفي هذا عرف موقف الأزمة بأنه (المحك الدقيق لمعادن الرجـــال وحقيقة الأحداث)(شدود، 2002: 56).

وللأزمة معانٍ عديدة كونها تتعلق بالصراعات التي تحدث لأسباب وعوامل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، الأمر الذي يصعب فيه تحديد معنى دقيق وشامل للازمة، خاصة بعد اتساع استعمال هذا المصطلح كونه يتلائم مع مختلف صور العلاقات الإنسانية والدولية وفي مجالات التعامل كافة، ونجد مفهوم الأزمة يرد في قاموس المحيط لفيروز أبادي بأنه يعني: الضائقة، وقد تكون ضائقة مع اضطراب؛ أزمة اقتصادية، أزمة سياسية، أزمة مالية. كما وردت بمعنى القحط. وفي الطِّبِّ، اشتداد مفاجئ للأعراض يحدث في نوبات؛ أزمة قلبية، أزمة ربو (فيروز أبادي، د.ت). وأورد الرازي في قاموس مختار الصحاح الأزمة بمعنى الشدة والضيق أي اشتد الأمر (الرازي، 1983: 5).

والأزمة كلمة يونانية تعني نقطة تحول وقد دخلت معظم لغات العالم وفي لغة الحديث العربية على سبيل المثال حيث نقول (كريزة)(الجمال،1992: 238). وكلمة أزمة (Crisis) مشتقة من كلمة إغريقية (Kriho) التي تعني وسائل إدارة أو موضعا يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم، إلا أن هذه الكلمة تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الحالة المتسمة بالخطر والترقب والقلق (Holbrad, 1979:17).

وأورد (وليم كونت) وصف الأزمة بأنها:"لحظات الحقيقة التي تسبق الموت مباشرةً وتتجلى فيها بصيرة الإنسان التي ترى طبيعة الأشياء وقد تجردت عن زخرفها". وقال الستر بوخان في كتابه (إدارة الأزمات) بأنها "تحد مرتب ورد فعل مرتب من طرفين يحاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه" (شكارة، 2001: 117).

وعرفها أوران يونج (Oran Yong,1967) في كتابه الوسطاء (Intermediaries): " بأنها أحداث سريعة تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في النظام القائم إلى درجة غير اعتيادية تزيد من احتمال استخدام العنف" (Oran,1967: 88).

أما كورال بل (Coral Bill,1971:76) فإنها تعرّفها في كتابها اتفاقيــات الأزمــة - (A study in diplomatic Management, the Conventions of Crisis): " بأنهــا ارتفــاع الصراعــات إلى مستــوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية أو بين الدول، وعادة لا يستخدم مصطلح الأزمة على صعيد القانون والعلاقات الدوليين ففي ميثاق الأمم المتحدة لا توجد إشارة صريحة لكلمة أزمة وإنما استخدمت مصطلحات مقاربة لها مثل (موقف، مشكلة، نــزاع، خلاف دولي)(هويدي، 1993، 177).

وهناك ثلاثة ملامح للأزمة ؛ أن تنطوي على درجة كبيرة من الخطر ؛ وأن تتميز بعنــصر الوقت الضاغط ؛ وأن تؤدي إلى تغير جوهري في سياسة الدول أو في موازين القوى الدوليــة (وقد توفرت هذه الملامح الثلاثة في الأزمة التي أدت للحرب على العراق) (أبو خزام، 2009).

أما المعنى اللغوي الاصطلاحي للأزمة فهي تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يحدد عندها مصير تطور ما، أما إلى الأفضل او إلى الأسوأ لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها.

وتأسيساً على ما تقدم فإن مفهوم الأزمة هنا ينطبق على قضية الملف النووي الإيراني التي اندلعت بعد اتباع إيران سياسة المفاوضات الطويلة لكسب مزيد من الوقت مع الجانب الأوروبي الذي تبنى هذه السياسة، لكن الجانب الإيراني هدف لحشد أكبر قدر ممكن من التأييــد لموقفــه، وكشف عن الازدواجية التي تمارسها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحــدة تجــاه الــدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكسب المزيد من الوقت لإطالة أمد المفاوضات الموسعة لأطول فترة ممكنة.

المطلب الثاني

مفهوم الأزمة الدولية

تتطلب دراسة مفهوم الأزمة الدولية إيجاد تعريف محدد وشامل للأزمة الدولية باعتبارها مصطلحاً سياسياً كان دائماً محل اهتمام وعناية الباحثين والمختصين، منذ أن بدأ تداول هذا المصطلح في السياسة الدولية خلال القرن التاسع عشر بهدف تحديد الفترة الانتقالية مابين السلم والحرب، سواء أدت الأزمة إلى الحرب أم لم تؤد (سعيد،38:1988).

والأزمة الدولية عبارة عن سلسلة من التفاعلات المتبادلة بين حكومات دولتين أو أكثر ذات سيادة في صراع حاد هو دون مستوى الحرب الفعلية، ولكنه في الوقت نفسه ينذر باحتمال وقوع الحرب. كما يمكن القول بأن الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد جاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه، إلى أن الأزمات غالباً ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب إذ تسوّى سلمياً أو تجمّد أو تهدأ، على أنه يمكن دراستها على اعتبارها اشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها(نافعة، 1995: 64).

والأزمة الدولية هي " موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب (عارودي، 1998: 7).

إن اختلاف الأسس الفكرية للباحثين في هذا المجال أدى إلى تعدد التعاريف لمصطلح الأزمة الدولية، وقد انقسم الباحثون الذين تناولوا هذا المصطلح إلى اتجاهين أساسيين هما:

الاتجاه الأول:

يتفق عدد من الباحثين في الجامعات الأمريكية على أن الأزمة الدولية هي:-

- فترة انتقالية ما بين الحرب والسلم، وإن احتمال التصعيد وارد في جميع الأزمات الدولية لتصل إلى مرحلة الحرب إلا إن معظمها يتضاءل دون اللجوء إلى استخدام القوة من قبل الدول المتورطة في الأزمة، وغالبا ما يستخدم مصطلح الأزمة في السياسة الدولية لتشخيص هذا الانتقال فالأزمة تشير إلى مقدمة او تمهيد حقيقي نحو الحرب، بل هو طريق غير حذر نحو الحرب وهي عارض ما بين السلام والانفجار المؤدي للحرب، وليس بالضرورة أن تؤدي كافة أنواع الأزمات إلى اندلاع الحروب وان هنالك اختلافات ليست واضحة بالضرورة بين أزمة تؤدي إلى اندلاع الحرب وأزمة يمكن إدارتها واحتوائها، وهذا ما يعقد الأمر على الباحثين في دراسة الأزمة الدولية للتفريق بين أزمة حادة وحقيقية، وأخرى لا تتجاوز أن تكون تغيرات في نمط المواجهة ولا يمكن أن تسمى أزمة (Mcleland, 1972: 81).
- نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي أي ما هي إلا أزمات النظام السياسي، أي إن الأزمة ظاهرة دولية تحدث ضمن إطار النظام الدولي وتأتي نتيجة لتفاعل وحدات النظام الدولي وهي تمثل تهديدا للعلاقات الدولية (Bailding , 1963: 250).
- مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين نظامين سياسيين في دول ذات سيادة يعيشون حالة من التصارع الشديد لكن دون ارتقائه إلى الحرب مع وجود الإدراك العالي باحتمالية نشوب الحرب،وهذا يعني إن علاقة الأزمة بالنزاعات والصراعات يتحدد من خلال طبيعة وتصاعد المواقف بين طرفي هذا التفاعل(Snyder, 1976: 82).

- المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة(Coral,1971:76).

من خلال ما تقدم نستنتج أن هذا الاتجاه يركز على مسببات الأزمة، ولا سيما التفاعلات والأنماط المتصارعة في النظام الدولي وأثرها على طبيعة ونمط النظام السياسي الدولي، أي أن الأزمة ذات علاقة وثيقة بطبيعة التفاعلات التي تحدث في النظام السياسي الدولي، وعموما فإن هناك اتفاقا على إن الوصول إلى الحرب يعني انتهاء عملية إدارة الأزمة بالإخفاق وبدء مرحلة جديدة تتطلب تفاعلات وتحركات مختلفة مثل العمل على الوصول بالحرب إلى غاية معينة او العمل على إيقافها ضمن وسائل عسكرية وسياسية واقتصادية.

الاتجاه الثاني:

لقد درجت أجهزة الإعلام والدعاية على استخدام مصطلح الأزمة على حروب وصراعات حقيقية مثل الحرب الكورية، الحرب الفيتنامية، الحرب العراقية الخ.. خلافا للرأي أو الاتجاه الأول الذي يصف أو يعرف الأزمة على أنها المرحلة التي تسبق الحرب لذا تمثل الأزمة الدولية لدى الاتجاه الثاني موقف ينطوي على تهديد عال لمنظومة القيم والأهداف العليا لوحدة صنع القرار فضلا عما تتضمنه من محدودية للوقت وعنصر المفاجأة مما يجعل صناع القرار في حالة عدم اليقين. حيث عرف جيمس روبنسون وتشارلس هيرمان أستاذا الفلسفة السياسية في جامعة أوهايو الأزمة على أنها حدث مفاجئ يصيب وحدة صنع القرار في الانظمة السياسية (سعيد،1988: 38).

وحددت مجموعة الأزمة الدولية (International Crisis Group) تعريفا للأزمة على أنها: "موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي الذي يتسم بثلاث خصائص رئيسية تصور واقع الموقف المتأزم الذي يواجه صناع القرار وهي: قيام تهديد

للقيم الأساسية للمجتمع يتزامن معه أو يعقبه ؛ وترجيح الدخول فـــي مواجهة عسكرية ؛ وإدراك أن هنالك وقتاً محدداً للرد على هذا التهديد (التميمي، 2007:13).

وهناك من عرف الأزمة على أنها حالة مرئية من قبل أعلى مستوى لــصناع القــرار المعين ترافقها أربعة ظروف ضرورية تقضي لقيامها وهي: تغير في ظروف محيطها الداخلي والخارجي ؛ وتهديد القيم الأساسية آنياً ومستقبليا ؛ واحتمال عالي الدرجة لقيام أعمــال عنــف عسكرية ؛ ووقت محدد للرد عليها كونها مهددا خارجيا للقيم العليا، وهذا يعني أن أي عــرض لمفهوم متكامل حول الأزمة لابد أن يتضمن أربعة عناصر أساسية هي: "وجــود تهديــد للقــيم والمصالح الأساسية العليا، ضيق وضغــط الوقت، المباغتــة، وعــدم التأكـــد أو الــشــك " (جبر، 2000: 23).

إن دراسة هذه العناصر من قبل بعض المفكرين والمختصين بشؤون دراســة الأزمــة وكانت النتيجة لدى عدد المختصين إن العنصر الحاسم والمحسوس في الأزمة يتمثل بالتهديــد، في حين اعتبر مفكرون آخرون عنصر المباغتة والمفاجأة هو العنصر الحاســم فــي تحديـــد الموقف المتأزم، فيما رأى أغلبية الباحثين أن عنصر ضغط الوقت هو العنصر الأكثر حسما في الأزمة، لكن دعاة هذا الاتجاه يؤكدون أن احتواء الموقف على هذه الصفات الأربعة هو الــذي يكسب صفة الموقف المتأزم، وان صانع القرار في حالة مواجهته لهذه العناصر سوف يتجه إلى اتخاذ قرارات تختلف عن القرارات التي يتخذها صانع القرار في موقف يتصف بأقل من هــذه الصفات الأربعة، وهنالك عنصر أساسي يجب عدم إغفاله هو المساس بالقيم والمصالح العليــا للدولة الذي يعد الركن الأساسي الذي يتكون منه موقف الأزمة، وأن عدم المساس بالأمن القومي والمصالح الحقيقية للدولة يجعل مسألة التصعيد أو موضوع قيام الأزمة قابلا للنقاش ويعمل على تخفيف حدة الموقف المتأزم، وعلى العكس من ذلك فإنه كلما كــان للأزمــة الناشــئة مــساس

بالمصالح الحيوية القومية كان رد الفعل سريعا وفجائيا فإنه يتسم بتصاعد وتيرة الاحتدام نتيجة مساسها بالمصالح القومية والمثل العليا بحيث يشعر صناع القرار بتهديدها ويتطلب من صانع القرار سرعة الرد (محمد، 1996: 273).

أي إن تلك الحالة المتوترة ربما تعالج في بدايتها وبهذا لا يتصاعد الأمر ليصبح أزمة تستدعي جهدا ما دام الأمر لا مساس له بالمصالح والأمن القوميين للدولة المعنية.وكذلك تبرز احتمالية اندلاع الحرب خلالها نتيجة المفاجأة التي يحدثها مثل هذا التهديد، وهي أدنى مرتبة من الحرب ولكنها تتضمن احتمالية لنشوب الحرب مثل أزمة الصواريخ الكوبية التي كادت أن تشعل حربا نووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، في أوائل الستينات من القرن الماضي.

ويمثل المساس بالمصالح القومية العليا من وجهة نظر هذا الاتجاه ناقوس الخطر الذي يشير إلى نشوء موقف الأزمة الحاد وتكوّنه. لذا فإن أي نشاط آخر لا يمس المصالح القومية العليا للدولة يبقى مجرد خلاف دولي يحتوي على احتمال تكون موقف الأزمة أي أن السقف الذي يعمل على تكوين حدة موقف الأزمة ورفعه هو المساس بالمصالح القومية العليا للدولة.

لذا يمكن القول إن العامل الأساس لحدوث الأزمة الدولية هو رغبة طرف في تحقيق هدف معين مما يشعر الطرف الآخر إن هذا النشاط سوف يمس المصالح العليا لدولته وكذلك منظومة قيمه العقائدية التي تشمل أمنه القومي – عقائده السياسية – موارده الاقتصادية – المثل والقيم العليا التي لا يمكن المساومة عليها، وأن هذا المساس سوف يؤدي إلى تقاطع حاد بين طرفي النزاع مما يؤدي إلى خلق موقف أزمة حاد.

ويمثل تعريف (مجموعة الأزمة الدولية) أقرب التعريفات إلى الدقة والتحديد لأنه لم يغفل الطابع النسبي لظاهرة الأزمة، وذلك عندما خص الظواهر المكونة للموقف المتأزم بثلاث سمات

رئيسية، وإن هذه المشاعر ليست في حقيقتها سوى مواقف نفسية تتحكم في تصرف من تحرك الأزمة ضده وليست في مواجهة مفتعل الأزمة أي إنها تكون باتجاه صانع القرار الذي يواجه الأزمة ويعمل للرد على هذا الموقف.

وعند استعراض تعريف الأزمة الدولية ومفهومها والنتائج المترتبة عليها في تحديد مستوى حدة موقف الأزمة من قبل الاتجاهين، يمكن القول إن الاختلاف بينهما لا ينفي وجود علاقة لقاء الطرفين عند حقيقة، أن التفاعلات الدولية التي يؤكد عليها الاتجاه الأول كأساس لدراسة الأزمة الدولية لها تأثير كبير على استقرار النظام السياسي وتوازنه وبالتالي اضطراب العلاقة بين أطراف الموقف المتأزم، إذ تصبح هذه التفاعلات الدولية والمدخلات الخارجية لصانع القرار هما سبب الأزمة، أي إن الاتجاه الأول الذي يؤكد على دراسة التفاعلات الدولية المحيطة بالنظام السياسي ليس بمعزل عن رأي الاتجاه الثاني الذي يؤكد على ظروف صانع القرار وإدراكه لعوامل موقف الأزمة، لذلك نستنتج أن الاتجاه الأول والاتجاه الثاني يكمل احدهما الآخر للوصول إلى مفهوم شامل وعام يتصف بالموضوعية لتعريف الأزمة الدولية وحركة عناصر موقف الأزمة.

وعليه، فإن الأزمات الدولية تنطلق من العلاقة بين الدول، وما لم تكن تعني أكثر من طرف او دولة فهي قد تكون مجرد أزمة داخلية، وعملية إدارة الأزمات الداخلية قد تلتقي في الأساليب والأدوات المستخدمة في إدارتها، وقد تكون بعض الأدوات صالحة للتعاطي مع أزمة داخلية، ولكنها لا تخدم القائم على إدارة الأزمة حين تتعدد أطرافها وتختلف اتجاهاتهم، بينما يشكل تدويل الأزمات الداخلية طريقة للتدخل الخارجي وتعقيدا في أغلب الأحيان.

وهذا ما شعرت به الولايات المتحدة الأمريكية عندما نظرت للبرنامج النووي الإيراني بأنه يشكل تهديداً حقيقياً لمصالحها العليا في منطقة الشرق الأوسط، وبأنه يمثل أزمة دولية منذ أن

عادت مسألة السلاح النووي الإيراني إلى الواجهة في عام (2005) مع اقتراب موعد انعقاد جلسةٍ حاسمةٍ لمجلس أمناء المنظّمة الدولية للطاقة النووية التي قررت أن تحيل الموضوع إلى مجلس الأمن لبحث إمكانية فرض عقوبات على إيران، كما حدث لاحقاً في ضوء التطورات البارزة التي من أبرزها:

أولاً: التصريح الذي أطلقه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الذي قال فيه " يجب محو إسرائيل عن الخارطة ".

ثانياً: إعلان إيران في نهاية تشرين الأول (2005) عن عزمها على تخصيب كمية من اليورانيوم في المنشأة النووية القريبة من أصفهان، ونقلت وكالة رويترز عن مصدر من المنظمة الدولية للطاقة النووية أن عمليّات تخصيب اليورانيوم قد بدأت بالفعل في المنشأة المذكورة. ويبدو أن إيران قد تعمدت إعادة تشغيل منشآت التخصيب (التي تشكّل المحور الأساسي للنقاش الدولي حول البرنامج النووي الإيراني) قبل 24 تشرين الثاني، موعد انعقاد جلسة المنظمة الدولية للنظر في إحالة الملف الإيراني لمجلس الأمن.

وكانت إيران قد أعلنت للمنظّمة الدولية عن أنها تسعى لتخصيب مئة وخمسين برميلاً من الكعكة الصفراء إلى غاز Uranium Hexafluoride ، والذي يمكن تحويله من خلال نظام القلب المركزي إلى يورانيوم مخصّب صالح لصنع قنبلة نووية واحدة، لذا فإن تصريحات أحمدي نجاد والقرار الإيراني بإعادة تشغيل منشآت اليورانيوم، يعيدان الخطر الذي تتحدّث عنه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل لأمنهما، إلى رأس الأولويات الإستراتيجية المشتركة.

المبحث الثاني

الوسائل الأمريكية المستخدمة في إدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني

تعد أزمة البرنامج النووي الإيراني واحدة من أبرز الأزمات الدولية التي تعمل الولايات المتحدة على مواجهتها في هذه المرحلة المهمة من التاريخ السياسي المعاصـــر، حيـــث كـــادت المرحلة أن تبعث أمل التغيير الجاد في إدارة الأزمات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بعـــد تولي الإدارة الجديدة للحكم في البيت الأبيض عام (2009)، التي عمل فيها الـــرئيس بـــاراك أوباما وفريق عمله من الجيل الجديد على الترويج لشعار التغيير في إدارة شؤون الدولة داخلياً، والتركيز الكبير على التعامل الدولي وسبل حل الأزمـــات التـــي تواجههـــا، بعـــد أن اعتـــرف الأمريكيون أنفسهم والعالم بفشل الإدارة الأمريكية السابقة دولياً، وانهيار سمعتها الدوليـــة إلـــى أدنى مستوياتها.

إن إدارة هذه الأزمة الدولية من قبل الولايات المتحدة، في ظل نظام الهيمنـــة، تطلبـــت الاستعانة بوسائل عديدة – لغرض تحديد اتجاهات الأزمة وإيصالها إلى الهدف المنشود، ســـواء عن طريق التهدئة أم التصعيد– نجحت في استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لحـــد الآن، إذ تعد نفسها المسؤولة عن إدارة العالم وليس أزماته فقط، مما تطلب منها السعي لاستخدام وسائل متعددة لخدمة الهدف،وقد يتم استخدام واحدة منها دون الأخرى بحسب تطورات الأزمة وشدتها، مستندين على المفهوم الذي يقول بأن هذه الأزمة الدولية هي عبارة عن سلسلة من التفـــاعلات المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران في صراع حاد هو دون مستوى الحرب الفعلية، ولكنه في الوقت نفسه ينذر باحتمال وقوع الحرب، مركزين على المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الوسائل السياسية.

المطلب الثاني: الوسائل الاقتصادية.

المطلب الأول

الوسائل السياسية

وضعت الولايات المتحدة سياستها المتعلقة بإدارة الأزمات الدولية وفق إستراتيجية تقوم على خياري التسوية السلمية أو الحرب، إذ تندلع الحرب بعد الفشل في التعامل وفق الطريقة المتعلقة بالتسوية السلمية التي تتطلب اتفاقها مع الطرف الآخر في إيجاد حلول لتلك الأزمة عبر المفاوضات التي تنطلق بحضور طرف ثالث محايد سواء كان دولة أو منظمة دولية، أو غير ذلك كالوسطاء الدوليين، بحيث تؤدي مجريات الأحداث إلى إمكانية حصول بعض المتغيرات التي ربما لم تكن موجودة في أذهان أطراف الأزمة أو القائمين على إدارتها.

وقد استند الموقف الأمريكي في تعامله مع البرنامج النووي الإيراني على أسس تتمثل بالحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ؛ وأمن إسرائيل ؛ واحتواء إيران، لهذا لم تختلف السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني باختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة (الزبيدي، 2011: 201)، فمنذ عهد إدارة الرئيس بوش الابن (2001-2008)، لم تتوصل الولايات المتحدة لأي طريقة تؤدي إلى حل الأزمة، بل تفاقمت يومًا بعد يوم، جراء تعدد التوجهات الإيرانية سواء بالوسائل التقليدية الساعية لتوسيع ترسانتها العسكرية من أجل بسط نفوذها على دول الجوار، أو بالوسائل غير التقليدية مثل السلاح النووي وفرضه كأمر واقع، إذ دفعت أزمة البرنامج النووي الإيراني الولايات المتحدة الأمريكية للسعي إلى امتلاك وسائل وبدائل كثيرة تساعدها في التصرف حسب ما تقتضيه الحالة، ومن التكيف مع نوع الأزمة، يدعمها في ذلك دورها المهيمن عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وتبرز في هذا المجال الوسائل السياسية التي استفادت منها الولايات المتحدة في إدارتها لأزمة البرنامج النووي الإيراني، نتيجة

إمكاناتها في السيطرة على اتجاهات الأزمة، فعمدت إلى استغلال تأثيرها في تحديد سبل إدارتها، عبر وسائل فرعية عدة منها: –

1. موقف المنظمات الدولية:

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من الأحيان إلى استخدام الأداة الدبلوماسية الأمريكية وسيلة للسيطرة على النظام الدولي، وقد برز هذا السلوك بعد أن منحت الولايات المتحدة نفسها حق افتعال الأزمات الدولية وإدارتها بعد تجاوز سياستها لمبدأ مونرو الذي يشكل أحد المحددات المهمة لمنع تدخلها في الشؤون الدولية التي تجري خارج نطاق القارة الأمريكية، ثم جاء سقوط النظام الدولي ثنائي القطبية فتحولت السياسة الدولية إلى ملف كاشف ليس فقط لطبيعة الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تلعبه في النظام العالمي الجديد وحدوده وإنما لصدقية المنظمة الدولية نفسها ومدى قدرتها على تطوير وتعديل مسار نظام دولي أصبح طاغياً وغير محتمل، لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة الرئيس بيل كلينتون طوال العقد الأخير من القرن الماضي، على معالجة كل قضية معالجة فردية بحتة لصالح الولايات المتحدة، مع تنوع الأساليب، من خلال الالتفاف على هيئة الأمم المتحدة بتوجيه ضربات إلى عدة دول (بسيوني، 1997: 115).

لذلك قامت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن التي وصلت إلى السلطة عام (2001) بالتصرف منفردة على المسرح الدولي بطريقة توحي كأنها قررت أن تدير ظهرها كلياً ونهائياً للأمم المتحدة، وأن تتعامل معها كأداة من أدوات سياستها الخارجية، ثم بدأت بالضغط على المنظمات الدولية من أجل الوصول إلى فرض سيطرتها الكاملة على تلك المنظمات بغية توظيفها لصالح سياساتها المختلفة ومنها ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، إذ قامت بما بخرق ميثاق الأمم المتحدة، وتعطيل المنظمة عن القيام بدورها في حل الأزمات

الدولية، واتباع سياسة التفريق والتمييز في معالجة الأحداث العالمية، ومارست ضغوطاً على المنظمة بهدف إصدار قرارات جائرة تخضع للتفسير الأميركي، وتعاملت مع الأمم المتحدة بمنطق الابتزاز تحت ذريعة الإصلاح والدعوة إلى تعديل ميثاقها، ودعت إلى تغيير هيكلية مجلس الأمن الدولي، والامتناع عن الوفاء بكامل التزاماتها المالية التي تبلغ نحو (25%) هي حصة الولايات المتحدة في ميزانية المنظمة الدولية،حتى بلغ المتأخر من التزاماتها قبيل أحداث (2001/9/11) أكثر من (1.7) مليار دولار (نعمان، 2004: 85).

وقد سعت الولايات المتحدة لتوظيف آليات قانونية مختلفة تجاه البرنامج النووي الإيراني تم وضعها لإجبار إيران على احترام التزاماتها الدولية الخاصة بمنع الانتشار النووي وذلك بموجب خمسة قرارات لمجلس الأمن الدولي صدرت بين عامي (2006 – 2008) كما هو موضح في الملحق رقم (3)، التي توجب تعليق إيران لأنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وتسمح بالتحقق المستقل من أهداف برنامجها النووي، وذلك بعد أن تم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن جراء فشل اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التوصل إلى حل وسط يرضي جميع أطراف الأزمة، وذلك خلال اجتماعاتها في (آذار 2006).

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تصر على استغلال الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن الدولي باعتباره أداة دبلوماسية مؤثرة ذات قوة ملزمة للدول الأعضاء، في مسعى لتبرير قراراتها الخاصة بفرض الحصار أو الحظر، وتسمح لها بإعادة ترتيب الأوضاع الدولية، رغم أن واجبات الأمم المتحدة تختص في حفظ النظام والسلم الدوليين، إلا أنها أصبحت أداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية لصياغة هيمنتها على النظام الدولي،، وسرعان ما وجدت الولايات المتحدة أنها مضطرة للتخلي عن غرورها المفرط والتحلي ببعض التواضع في طريقة تعاملها

مع الأمم المتحدة، خاصة مع انكشاف درجة انغماسها في الشأن العراقي بعد عام (2003) الذي كلفها كثيراً من الخسائر المالية والبشرية، فبدأت تعود إلى الأمم المتحدة بين الفينة والأخرى علّها تجد مخرجاً ينقذها من مأزقها المستحكم ويحفظ مكانتها في العالم، وهذا ما عملت بموجبه الولايات المتحدة في تعاملها مع أزمة البرنامج النووي الإيراني من خلال توظيفها لقرارات مجلس الأمن الدولي لصالحها والصادرة بهذا الشأن انظر الملحق رقم (3) الذي يتضمن قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني(2006-2008).

2. التحالفات السياسية:

ترى الولايات المتحدة الأميركية ضرورة مقاومة التحديات الجديدة المهددة لمصالحها وأمن حلفائها، وذلك من خلال التعامل معها بخصوصية شديدة، لهذا فقد اعتمدت أسلوب إيجاد تحالفات سياسية في التعامل مع أزمة البرنامج النووي الإيراني وذلك من خلال اتباعها للإجراءات التالية: -

أ. عقد الاتفاقيات الأمنية مع دول الخليج العربي التي ربما تتحول فيما بعد إلى تحالفات عسكرية، وذلك من خلال تبادل الأدوار مع حلفائها وصولا إلى إدارة أكثر فاعلية لهذه الأزمة، بما يحقق الهدف من تلك التحالفات، بعد أن أصبح هؤلاء الحلفاء معرضين للتهديد الإيراني نتيجة القدرات العسكرية المحتملة من برنامجها النووي، (بيلز، 2004: 82).

ب. دعم الحلفاء والأصدقاء العرب باعتبارهم ثِقلاً مجابهاً ومضاداً للقوة الإيرانية، إذ إن الولايات المتحدة تنظر إلى إيران على أنها ليست مشكلةً أمريكيةً بالأساس، إنما هي مشكلة تحدي – في المقام الأول – لحلفائها وأصدقائها في الشرق الأوسط، ومن ثم، فإن المرحلة الأولى لإستراتيجيتها في مواجهة إيران سوف تُركز على هذا الدعم، ثم تنطلق

إستراتيجية المواجهة الأمريكية مع إيران التي ركز عليها "بيتر رودمان"، الخبير المتخصص في السياسات الإقليمية بالشرق الأوسط والخليج العربي وكذلك بمنطقتي شرق آسيا وجنوبها، في مشروعه البحثي بمركز "بروكينجز"، الذي نُشر تحت عنوان "مواجهة تحدي إيران الثورة: إستراتيجية للمرحلة القادمة." من ضرورتين هما (فهمي، 2007):-

أولاً: حماية أمن الخليج العربي من القدرات النووية الإيرانية المحتملة، عبر دعم سياسات الردع من أجل منع إيران – قدر الإمكان– من تفعيل سياستها النووية كما تأمل.

ثانياً: إيجاد توازن جيو سياسي ونفسي بين إيران وحلفائها من الدول العربية (دول الخليج العربي ومصر والأردن) ؛ وذلك عبر التقليل من ثقة الإيرانيين بأنفسهم من ناحية، وتضخيم ثقة حلفائها العرب بأنفسهم من ناحيةٍ أخرى، وإن إيجاد مثل هذا التوازن يحتاج إلى: ضغط اقتصادي أكبر وأوسع على إيران، وتأييد أكبر للمجتمع المدني الإيراني.

ج. التنسيق الوثيق مع حليفها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط الكيان الإسرائيلي، فقد نفذ الجيش الأمريكي وجيش الدفاع الإسرائيلي يوم(الإثنين 12 تشرين الثاني 2012) عملية إطلاق عدة صواريخ باتريوت من بطاريات أمريكية وإسرائيلية نصبت في قاعدة بلماحيم الجوية الإسرائيلية بالتزامن مع عمليات اعتراض صواريخ سورية وإيرانية أطلقت في اتجاه الأراضي الإسرائيلية.

وقد سبق لإسرائيل أن قامت بإعادة تجهيز قواتها العسكرية وتدريبها، مع القيام بمناورات عسكرية مكثفة بالذخيرة الحية على المعارك البرية، وإجراء تدريبات لسلاح

الجو الإسرائيلي على غارات ضد أهداف بعيدة المدى قد تكون على الأرجح في إيران، وأصبحت أولويات الولايات المتحـــدة وإسرائيل تقومان بتعزيـــز القـــدرات الإستخبارية داخل إيران من أجل تحديد أهداف الغارات الجوية وشن عمليات داخلية لزعزعة الأمن، والسعـــي لإثارة الخلافـــات الاثنية والطائفيـــة داخـــل إيران تحسبـــاً وتحضيراً لحرب مقبلة (قهوجي،2007:123).

إن الأزمة الدولية القائمة الآن في الشرق الأوسط بين إيران من جانب، وأطراف دولية كثيرة في العالم تقف في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في محاولـــة التـــصدي للتطلعات الإيرانية المتعلقة ببناء برنامج نووي لا تزال مخرجاته غير واضحة، وقد فرضت هذه الأزمة على عواصم كثيرة في العالم العربي والإسلامي قرارات مصيرية وهامة، بدأت تـــساير طبيعة التحالفات السياسية القائمة بين الولايات المتحدة وتلك العواصم، التي قد تتصاعد بعـــد أن تنتقل الأزمة إلى حالتها العنيفة، بحيث تصبح تلك القرارات والأحداث مؤثرة على البنية الإقليمية والدولية بعد انتهاء الأزمة التي لا يعود العالم ومنطقة الشرق الأوسط إلى حالته قبلها، وبموجب ذلك فإن وصول الملف النووي إلى مجلس الأمن للبت فيه، وما يترتب على ذلك من تـــأثيرات إستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط والتداعيات المختلفة جراء هذه الأزمة المستفحلة، خاصة لو أخذنا بعين الاعتبار الاصطفاف التي يشهده مجلس الأمن في الآونة الأخيرة.

المطلب الثاني

الوسائل الاقتصادية

إن تبلور التفكير الإيراني بالسير قدماً تجاه أداء دور إقليمي كبير في منطقة الخليج العربي بالاعتماد على مكانتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، وقدراتها المحتملة من برنامجها النووي، دفع الولايات المتحدة إلى البدء بالوسائل السياسية التي تم تناولها في المطلب السابق، ومن ثم الانتقال إلى الوسائل الاقتصادية التي هي موضوع هذا المطلب، لمنع إيران من تطوير تلك القدرات، إذ تستعين الولايات المتحدة بالوسائل الاقتصادية الفاعلة من أجل التأثير في الدول الأخرى سواء من خلال تقديم المكافآت للمواقف المؤيدة لسياستها، عبر المعونات والمساعدات والقروض، والاتفاقيات التجارية، أو عبر المقاطعة الاقتصادية للشركات والمصالح المعنية للدولة المناهضة للسياسة الأمريكية، او بدفع المنظمات الدولية والحلفاء إلى فرض حظر اقتصادي، مستعينة بالمؤسسات المالية والتجارية الدولية، وبما لا يجعل الولايات المتحدة مضطرة للتوجه نحو بدائل أخرى قد يكون من أهمها الخيار العسكري، على الرغم من التكاليف الباهضة لهذا الخيار.

لقد نظرت الولايات المتحدة إلى القدرات العسكرية والنووية الإيرانية على أنها تشكل السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه دول الشرق الأوسط، وبأنها ستؤثر بشكل كبير على الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي الغنية بالطاقة، حيث توفر هذه القدرات فرصة كبيرة لإيران لإلحاق الخسائر بالمصالح الأمريكية الإستراتيجية من خلال: استهداف القواعد الأمريكية في الخليج، واستهداف حقول النفط والغاز على ضفتي الخليج، كما تعد تلك القدرات عاملا مضافاً يخدم الإستراتيجية الإيرانية ويطور من حضورها الإقليمي، الذي تمكنت من فرضه دون غطاء نووي على المنطقة، من هنا تنطلق السياسة الإيرانية في محاولة لدفع

الولايات المتحدة للبحث عن تفاهمات مع إيران للحفاظ على مصالحها، بما يجعلها مجبرة لتقاسم النفوذ بين البلدين في المنطقة، لكن هذا لم يحدث إلى الآن بفعل الرؤية الأمريكية للبرنامج النووي الإيراني، التي تسعى للسير قدماً في خطوات مدروسة بغية عدم الوصول إلى النتيجة القائلة بضرورة تقاسم النفوذ مع إيران في منطقة الخليج العربي (اللباد، 2007: 43).

ولهذا الغرض فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة ذات شقين بهدف منع إيران من أن تصبح دولة نووية، إذ قامت: –

1. تضييق العقوبات الاقتصادية على النظام السياسي الإيراني، وحاولت عزلها دبلوماسيًا.
2. عرضت الولايات المتحدة تحسين علاقاتها مع إيران مقابل تخلي الثانية عن طموحاتها النووية، ولكن يبدو أن كل تلك الخيارات أصبحت بلا جدوى.

والبديل الأساسي الآخر هو شن عملية عسكرية على البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني، وهذه العملية من الواضح أنها ستكون مكلفة للغاية وربما لا تنجح، فقد حاولت الولايات المتحدة العمل على إبطاء التقدم الإيراني في مجالات الأسلحة النووية، من خلال فرض العقوبات الاقتصادية عليها وعزلها دبلوماسيًا، لاعتقادها أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى توفير الوقت اللازم لإيجاد حلول سلمية، أو يتم إجراء تغيير داخلي في النظام السياسي يمكن أن يجلب قيادة إيرانية أكثر اعتدالاً إلى سدة الحكم، أو شن نشاطات تخريبية تحرف البرنامج عن مساره في المستقبل المنظور. ولكن لا حلول من تلك أثبتت أنها ناجعة: فالنظام الإيراني الحالي ظل مسيطرًا بالرغم من الانتفاضات والحراك الشعبي واستمرار الصراع بين رئيس الجمهورية وبين القائد الأعلى خامنئي، والتقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية يفيد أن الجهود لإفشال

البرنامج النووي الإيراني لم تسفر عن شيء حتى الآن. وأن ما يحدث على أرض الواقـع هـو أن إيـران تزحف شيئًا فشيئًا لتقتـرب مـن عـبور العتبـة النوويـة (الزواوي، 2011).

ومن أبرز الوسائل الاقتصادية المستخدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها لأزمة البرنامج النووي الإيراني يتمثل في العقوبات الاقتصادية المتعلقـة بتقلـيص المبـادلات الاقتصادية، إذ ترى الولايات المتحدة بأن تلك العقوبات ستكون مؤثرة لأن إيران تمتلك اقتصاد يعتمد في جانب كبير على المبادلات الاقتصادية في ضبط حركة قطاعاته الأساسية، وفى ظـل تفاوت درجة الانفتاح التي تميز الأسواق الوطنية ومستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي، لـذا فإن الاقتصاد الإيراني سوف يتأثر سلبياً بالعقوبات على مستوى الداخل المحلى الإيراني، وذلك في أشكال مختلفة مثل: ارتفاع أسعار المستهلكين وازدياد البطالة وخسائر أصـحاب الأعمـال وتقلص المعروض من السلع في السوق المحلية. ونظراً لارتباط السياسة والاقتـصاد ارتباطـاً عضوياً، نجد التأثيرات السلبية في جانب الاقتصاد ترجمة مباشرة في جانب السياسة، إذ من شأن التداعيات الاقتصادية السلبية أن تمتد سلباً أيضاً في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار في بلد كإيران، بما يؤدى إلى التأثير في سياساتهم وتعديلها بالنهاية. ولأن النظام السياسي الإيراني بحاجة إلى قدر من التأييد الشعبي حتى يحفظ سلطته داخلياً، فإن عامل الرضا الـشعبي يـؤدى دوراً لا يستهان به في توجيه السياسات، مهما كانت طبيعة النظام وتركيبته وتحالفاته الداخليـة (اللباد، 2012).

ومن أبرز أنواع العقوبات الاقتصادية التي تتعرض لها إيران حالياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية:-

1. **العقوبات التجارية والاستثمارية:**

مارست الولايات المتحدة أسلوب فرض العقوبات التجارية والاستثمارية ضد نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ عام (1996) بموجب قانون داماتو(نص القانون أنظر الملحق رقم 4)، وهو ما أكسب الاقتصاد الإيراني بعض القدرة على التأقلم مع مثل هذه العقوبات التي استطاع الالتفاف عليها في حينه، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الاكتفاء بهذه العقوبات غير كافٍ في المرحلة التي أعقبت إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، لذلك سعت للعمل على تشديدها من خلال استصدار قرارات جديدة من مجلس الأمن الدولي، أو من خلال إقناع حلفائها من الأوربيين بتبني عقوبات مشددة خارج قرارات مجلس الأمن، كلما دعت الحاجة وفقاً للتطورات العملية لأزمة البرنامج النووي الإيراني،وذلك من أجل إحداث صدمة للاقتصاد الإيراني، خاصة بعد تراجع عوائد إيران من النفط والغاز بشكل كبير، بغية إحداث أزمة داخلية للطاقة في إيران عن طريق وقف إمدادها بالبنزين (علي، 2007: 127).

وفي (تموز2012) حصلت تطورات جديدة في أزمة البرنامج النووي الإيراني حيث أصدرت الإدارة الأمريكية قرارها بتطبيق دفعة جديدة من العقوبات على إيران متهمة إياها بالمضي في تنفيذ برنامج نووي عسكري وتصدير الإرهاب، وتطبق العقوبات الجديدة على منظمات عسكرية إيرانية ومصارف وأفراد في الدولة، كما تم تجميد كل الحسابات الأميركية لهذه الجهات ومنع المواطنين الأميركيين من أي تعامل معها (اللباد، 2012).

وكذلك مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً متزايدة على دول العالم لتخفيض تعاملاتها مع إيران، فنجحت في تخفيض صادرات إيران من النفط الخام بشكل كبير، مما أثر

على إيراداتها المالية بشكل واضح، وتعهدت الولايات المتحدة بمواصلة الضغط علـــى طهـــران لمنع الحكومة الإيرانية من امتلاك أسلحة نووية (جريدة الدستور الأردنية في 14 أيلول 2012).

لم يقتصر فعل وتأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية على خفض إيـــرادات الحكومـــة الإيرانية فقط، بل بدا الأثر واضحاً على الاقتصاد الإيراني بصورة عامة، بعد أن انخفضت قيمة الريال الإيراني بـــصورة كبيـــرة حيـــث وصـــل إلـــى (12260) ريـــالاً للـــدولار بالـــسعر الرسمي وعشرين ألف ريال بسعر السوق السوداء، في وقت زاد فيه التضخم إلى نحو (20%)، وارتفعت أسعار المواد الغذائية والخدمات، وفقد كثير من الإيرانيين وظائفهم، وطبقـــا لأرقـــام مكتب الإحصاء الأوروبي هبط حجم التبادل التجاري بين أوروبا وإيران إلى النصف في عـــام واحد (تقرير بعنوان بدء تنفيذ الحظر النفطي على إيران في 2012/7/1).

ويعد الحظر النفطي واحد من أهم العقوبات التجارية والاستثمارية التي تواجهها إيران، إذ تشكل عائدات النفط الإيراني نحو 80% من عائدات الصادرات الإيرانية بـــصورة عامـــة، وحسب إحصائيات مؤسسة أبحاث الطاقة فإن إيران قد حصلت على عائدات تقدر بمائة مليـــار دولار من النفط في عام 2011، مقابل عشرين مليار دولار سنويا فقط، قبل عـــشر ســـنوات. وطبقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن هذه العائدات قد هبطت بنحو 40% هذا العـــام، بعـــد الشروع بتنفيذ عقوبات اقتصادية مالية أميركية جديدة على طهران بالتزامن مع سريان الحظـــر النفطي الأوروبي على صادرات النفط الإيراني في (تموز 2012)، إذ شكلت واردات الاتحـــاد الأوروبي في السنوات الماضية نحو خمس صادرات إيران النفطية. وبما أن شركات التأميـــــن الأوروبية تمثل جزءا كبيرا من سوق التأمين على ناقلات النفـــط في العالم، فإن الحظر علـــى عمليات تأمين ناقلات النفط الإيراني كان له أثر كبير أيضا في فرض الحظر(تقرير بعنوان بدء تنفيذ الحظر النفطي على إيران في 7/1/ 2012).

2. **العقوبات المالية:**

تمثل العقوبات المالية الجديدة التي فُرضت على إيران أهمية كبيرة للولايــات المتحــدة الأمريكية وحلفائها، على الرغم من أن حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين سيحتاجون إلى بــذل المزيد من الجهود لكي يحتمل تأثيرهم على صنع القرار حول برنامج النظــام النــووي، إذ إن جولة العقوبات التي أعلنت عنها الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا في عام (2011) على خلفية ما عرف بمؤامرة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت السفير السعودي على الأراضــي الأمريكيــة، والتفاصيل الجديدة من قبل "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" حول الأبعاد العسكرية للبرنامج النووي الإيراني، والمخاوف الإسرائيلية من أن نافذة العمل العسكري يتم غلقها، تمثــل بدايــة مــسعى دبلوماسي جديد لتوسيع وتعميق عزلة إيران على النطاق الدولي.

وكجزء من هذه الجهود، فقد أعلن وزير الخزانة الأمريكي تيمــوثي غــايثنر ووزيــرة الخارجية هيلاري كلينتون في (21 تشرين الثانــي2011)عن فرض جولة جديدة من العقوبات الأمريكية. تشمل تدابير تتعلق بالمادة (311) التي تصف إيران كبلد يشكل " قلقاً أولياً في مجال غسل الأموال"، وقدم الوزيران وثائق داعمة لهذه المادة تشرح بصورة مفصلة مجموعة واســعة من السلوك غير المشروع والخادع، لافتة الانتباه إلى الــدور الــذي يمكــن للقطــاع المــالي و"المصرف المركزي الإيراني" أن يلعباه في دعم الإرهاب، وتسهيل انتشار الأسلحة النوويــة، وتنفيذ مخططات معقدة لتغطية المسارات التي يتبعها النظام. وفي اليوم نفسه، أعلنت كــل مــن كندا وبريطانيا عن اتخاذ إجراءات مماثلة، أدت إلى تعزيز العقوبات بشكل ملحوظ من خلال منع قطاعاتها المالية من القيام بأي معاملات غير مرخصة مع إيران (مندلسون، 2011).

وللعقوبات المالية تأثيرات مهمة أخرى إذ يمكن توقع قبولاً دولياً أوسع للعقوبات المالية، كونها تستهدف أساساً مصالح الشرائح التجارية والصناعية العليا هناك. وبجانب تجميد الودائــع

الحكومية وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون الجنسية الإيرانية، كما يتضمن هذا النوع من العقوبات تصعيب الشروط الخاصة بإعادة الجدولة للديون المستحقة على إيران، وهو ما يزيد من أزمة ديونها الخارجية ويضغط بشدة على صناعة القرار الاقتصادي فيها، وكذلك على احتياطاتها من العملات الصعبة، التي سوف تستهلك في دفع الفوائد والأقساط لسداد ديونها الخارجية، ولكن العقوبات المالية في حالة إيران لن تكون مؤثرة بالقدر الذي ربما تكون عليه في حالات دول أخرى، إذ إن سعر النفط المرتفع منذ العام 2005 جعل طهران تبنى احتياطات نقدية كبيرة في مواجهتها النووية، تلك التي استعدت لها حتى قبل انتخاب محمود أحمدي نجاد في ذلك العام. كما أن طهران ليست زبوناً مستديماً على أبواب المؤسسات الدولية للاقتراض منها. صحيح أن الدول الصناعية السبع الكبرى منعت البنك الدولي من تقديم قروض لإيران، إلا أن الحجم الصغير لهذه القروض جعل الأبعاد السياسية والاقتصادية في أضيق الحدود بحيث لم تتجاوز الدلالات الرمزية لهذا المنع. وفي هذا السياق يمكن ملاحظة أن طهران لم تتقدم بأية طلبات للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي (اللباد، 2012).

إن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة وحلفائها والمتعلقة بالعقوبات التجارية والاستثمارية وبالأخص الحظر النفطي، والعقوبات المالية على البنك المركزي الإيراني، سيعقدان الأمور بالنسبة لإيران لكن لا يغيرا جوهرياً الوضع الذي تواجهه إيران،خاصة إن أبرز زبائن إيران، الصين والهند واليابان لا ينوون الالتزام بالحظر الغربي على إيران رغم الضغوط التي يتعرضون لها من الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الرابع

مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني

المبحث الأول: سلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثاني: العقوبات الدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الثاني: المواقف الدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثاني: الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثالث: الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني

الفصل الرابع

مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني

تحركت الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً تجاه البرنامج النووي الإيرانـــي، فعملـــت على حشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ضد إيران بهدف حصارها وعزلها عن المجتمـــع الدولي، وتكثيف الضغوط عليها لمراجعة مواقفها من القضايا السابقة ووقف برنامجها النووي، كما نجحت الولايات المتحدة باستخدام الأداة الدبلوماسية بتحويل الملف النووي الإيرانـــي إلـــى مجلس الأمن كما جاء في الفصل السابق.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف المواقف الدولية من البرنـــامج النـــووي الإيراني من خلال حشد الدول الأوروبيـــة لتبني نفس الموقف الأمريكي، ولازالـــت تمـــارس عملها من خلال مرتكزاتها التي لا تفصل بين السياسة الأمريكية في الشرق الأوســـط، وأمـــن إسرائيل، وموقع إيران الإقليمي في المنطقة ودورها، بالاعتماد على جهود الدبلوماسية الأمريكية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبـــرى، ومـــع شركائها الروس والصينيين والبريطانيين والفرنسيين والألمان، للضغط علـــى إيـــران لمنعهـــا تطوير قدرات البرنامج الإيراني، فيما استمرت التهديدات الأمريكية بتوجيه ضـــربة عـــسكرية وقائية لإجهاض المشروع النووي الإيراني، بالتزامن مع عدد من الأدوات القانونيـــة المتعلقـــة بفرض عقوبات اقتصادية ومالية ضد إيران.

لذا سيتم تناول ذلك في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين: -

المبحث الأول: سلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الثاني: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الأول

سلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني

من المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية سبق وأضافت إيران إلى قائمة ما تسميه محور الشر إلى جانب العراق وكوريا الشمالية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقد وصف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن إيران بالدولة "الراعية للإرهاب". وقد اختلفت الأدوات "التكتيك" المستخدمة من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة لمنع وصول إيران لامتلاك القوة النووية، فما بين سياسة كلينتون "الاحتواء المزدوج" لكل من إيران والعراق، منذ عام 1993، وسن قانون الحظر (دامتر) عام (1996) ثم الضغط على أوروبا واليابان والعالم العربي لتقليص تعاونهم مع الجمهورية الإسلامية، إلى سياسة بوش الابن "التهديد المباشر" لإيران والدول الأخرى في المنطقة، وأخيراً سياسة "الحوار المشروط" لإدارة الرئيس باراك أوباما، وبذلك يبقى الهدف الأمريكي واحداً ومحدداً باتجاه القضاء على قوة ومكانة إيران في المنطقة. ورغم قيام الولايات المتحدة بتغيير تكتيك تحقيق أهدافها مع إيران عندما صرح الرئيس أوباما خلال حملته الانتخابية بعد تسلمه الرئاسة، استعداد بلاده للدخول في حوار ومباحثات نووية متعددة الأطراف مع إيران، فإن الإبقاء على العقوبات كوسيلة للضغط، ودبلوماسية إقليمية مكثفة، ودولية أوسع سيزيد من الضغط في حال فشل الوصول إلى التحولات المطلوبة مع إيران (الحسيني، 2010: 5).

ويأتي استخدام الولايات المتحدة لعدد من الأدوات كجزء مهم من جهودها الرامية لمواجهة أزمة البرنامج النووي الإيراني، وهذا ما سيتناوله هذا المبحث من خلال المطلبين:-

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثاني: العقوبات الدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول

الجهود الدبلوماسية الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني

أثار البرامج النووي الإيراني شكوك المجتمع الدولي منذ الإعلان عن التطلعات الإيرانية لاستخدام هذا البرنامج في إنتاج أسلحة نووية في عام (2002)، وقد أثار السلوك الإيراني مطلع عام (2007) جدلاً دولياً واسعاً بعد أن قامت بتنصيب أجهزة الطرد المركزي الغازية في مشروعها التجريبي لتخصيب اليورانيوم في ناتانز، مما دفع مجلس الأمن الدولي بمطالبتها لوقف جميع أنشطة التخصيب وإعادة الإنتاج، مع فرض عقوبات إضافية عليها (وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 الصادر في 24 آذار 2007).

ثم توصلت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في شهر(آب 2007) لخطة عمل للمواضيع المعلقة حول التقيد بالضمانات في إيران، وحددت جدولاً زمنياً لإنهاء بقية المواضيع المتعلقة ببحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ نشاطات إيران النووية، إلا أن ذلك الجدل أستمر حول مزاعم إيران بأنها قد أجرت تجارب غير معلنة متصلة بالأسلحة النووية رغم إصدار الولايات المتحدة في (كانون الأول 2007) موجزاً غير مصنف السرية لتقرير الاستخبارات القومي والذي خلص "وبدرجة عالية الوثوق " من أن إيران قد أوقفت برنامج السلاح النووي في خريف (2003) ولم تستأنف العمل به (كايل، 2008: 118).

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت مطلع عام (2008) بأن البرنامج النووي الإيراني يهدد المصالح الأمنية والدفاعية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، جراء علاقة إيران بالجماعات المتطرفة وحركات المقاومة التي تصنفها الولايات المتحدة بأنها إرهابية، وخشيتها أن تقوم إيران بتزويد هذه الجماعات بأسلحة الدمار الشامل (وهاس، 2012)، وربطت

الولايات المتحدة ذلك بموقف إيران من الكيان الإسرائيلي المتعلق بإزالتها من الخارطة الدولية (وثيقة حديث الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في 26 /10/ 2005)، وكذلك دعم إيران لحركات المقاومة في جنوب لبنان "حزب الله"، وقطاع غزة "حركة حماس". بما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة التي ألزمت نفسها بالدفاع عن إسرائيل ومساندته سياسياً وعسكرياً وامنياً واقتصادياً، والخطر المحتمل الذي يهدد منطقة الخليج العربي والتي تمثل منطقة المصالح الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة، فامتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل سيشكل خطرا على دول الخليج المتاخمة لها كونها تملك العديد من القواعد العسكرية بجانب مضيق هرمز(السرجاني، 2007).

ثم جاء تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في(2011/11/8) ليزيد من ظلال الشك على المزاعم الإيرانية المستمرة بأن برنامجها النووي للأغراض السلمية فقط، فبدلاً من تجميد برنامجها للأسلحة عام(2003) كما ورد في تقرير للاستخبارات المركزية الأمريكية عام (2007) وأثار كثيرًا من الجدل، فإن إيران يبدو أنها استمرت في تطوير مختلف المكونات الضرورية لإنتاج سلاح نووي بحسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك عملية تحرير النيوترونات، والتي تطلق سلسلة تفاعلات نووية، بالإضافة إلى حصولها على المواد المعقدة الضرورية لبناء رؤوس نووية صغيرة بصورة كافية لوضعها على رأس صاروخ باليستي.كان هذا في الوقت الذي استمرت فيه إيران العمل على زيادة مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب،وبخاصة اليورانيوم المخصب بدرجة 20%، الذي يمكن زيادة تحسين تخصيبه إلى درجة المواد المستخدمة في الأسلحة (الزواوي، 2011: 2).

وفي ظل هذه الخلفية فإنه من الواضح أن إيران تتصرف في ظل حصار دولي دقيق، ولذلك فإنها تريد أن تكسب أكبر وقت ممكن حتى تستطيع أن تخترق هذا الحصار وتحصل على

التكنولوجيا النووية قبل التفكير في تصنيع أي سلاح نووي، فالإيرانيون يــدركون أن وضــعهم يختلف عن وضع الإسرائيليين أو الهنود أو حتى الباكستانيين الذين لم يخفوا تملكهــم للــسلاح النووي، فالولايات المتحدة لن تتغاضى عن أي تصرف إيراني له علاقة بالتكنولوجيا النوويــة حتى لو كان بعيداً عن السلاح النووي، فعلى الرغم من أن المبررات الإيرانية مغلفــة بإطـــار قانوني يتعلق بانضمامها إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية واستعدادها للالتزام بكل شروط المعاهدة وقبولها بالتفتيش المفاجئ لمنشآتها النووية، إلا أن الضغوط الأمريكية عليها لن تتوقف، بحجة عدم وجود سبب يمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية إذا امتلكت التكنولوجيا النووية، وأن استخدام هذا السلاح يصبح محتملاً إذا شعرت إيران أن نظامها مهدد بالسقوط.

ومن الجدير بالذكر أن إيران حققت حتى الآن – نهاية عام 2012 – انتصارات تكتيكية من خلال تعاملها مع منظمة مراقبة انتشار الأسلحة النووية، إذ رفضت السماح لبعثة وكالة الطاقــة الذرية بتفتيش موقع بارشين الذي يعتقد بأنه موقع نووي والواقع في قاعدة عسكرية، ونجحــت من خلال مفاوضتها حول الملف النووي مع ممثلي الاتحاد الأوروبي بالحصول علـــى عــرض قدمته مجموعة الدول الست الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنــسا وروســيا والــصين وألمانيا) باستئناف المفاوضات المعلقة منــذ (كانــون الثــاني 2011) (وكالــة فــرانس 24، 2012).

لكن إيران لم تنجح في تحويل هذا النصر التكتيكي إلى نصر استراتيجي، إذ أنها تتمــسك ببرنامجها النووي، وترفض دخول مفاوضات بشأنه في حال وجود شروط مسبقة وتصر علـــى ممارسة حقها المشروع في إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة (20%) لاستخدامه في أغــراض

التنمية السلمية حسب ادعائها، كما تسعى لإدخال قضايا إقليمية خلافية مهمة في الأمن العالمي في مفاوضاتها مع المجموعة السداسية الغربية، وهي (صوان، 2012):-

- مشاركة حركة طالبان الأفغانية «المحدودة» في المفاوضات حول مستقبل أفغانستان.
- إبراز الحاجة إلى تعاون إقليمي ودولي لحل الأزمة السورية المستحكمة، التي تؤثر في وضع المنطقة برمتها، إذ تدعو روسيا والصين وإيران إلى حل إقليمي يستطيع تأمين مصالح دول المنطقة والعالم، ويجنب المنطقة حرب أهلية مدمرة.
- نزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وهو موضوع يخدم مصالح جميع الأطراف المتفاوضة، كونه ملف أمني إقليمي تسعى إيران لمناقشته مع الولايات المتحدة، إضافة إلى أنه موضوع استراتيجي يرتبط بالأمن القومي الإيراني.

ترى إيران أن على المتفاوضين التوصل إلى حل يراعي الحد الأدنى للمصالح المشتركة وتوازنها بين جميع الأطراف، ورغم أنها تتعرض لضغوط اقتصادية كبيرة، فإن موقعها الجيوستراتيجي يمكنها من أن تؤدي دوراً إقليمياً في تذليل العديد من المعضلات الإستراتيجية إلى جانب القوى الغربية التي ترى عدم إمكانية تحقيق ذلك إلا إذا تخلت إيران عن كل ما يتصل بالتكنولوجيا النووية السلمية والعسكرية، فدون ذلك ستظل الضغوط تحاصرها من كل مكان فحتى لو كانت إيران فعلا صادقة في عدم نيتها في الوقت الحاضر تطوير وامتلاك سلاح نووي وتسعى للحصول على التكنولوجيا النووية السلمية فإنه لن يسمح لها (العسلي، 2012: 13).

وبعد كل هذه التطورات كان واضحاً أن الولايات المتحدة عازمة على إبقاء إيران في دائرة الاتهام والعزلة السياسية عن المجتمع الدولي، وهو الأمر الذي نجحت واشنطن وبعض

الدول الغربية على تحقيقه مرحلياً ونسبيا فيما يتعلق بتعزيز العزلة السياسية على طهران. وخلال هذه السنوات برزت ثمة قضايا هامة ممثلة بما يلي (الأنيس، 2010):-

أ. إن السمة العامة الأساسية لتطورات هذا الملف هي التصعيد على المستويين الإعلامي والسياسي، سواء من قبل إيران أو الولايات المتحدة، وقد انعكس ذلك من خلال انتقال الملف من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن ليتم التعامل معه تحت مقررات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ففي هذا السياق صدرت القرارات الدولية(1737و1747و1803) والتي فرضت مستويات مختلفة من الحظر الاقتصادي على إيران.

ب. فشل كل المبادرات التي اقترحت لإيجاد حل لهذا الملف أو وقف التوتر القائم سواء من جانب الإيرانيين عندما توقفوا عن تخصيب اليورانيوم عام (2004)، أو من الأوروبيين في حزمتي الحوافز عامي(2005 – 2006)، لا بل على العكس فإن الرفض الإيراني كان من وجهة النظر الأوروبية تأكيدا على عدم تعاون إيران وعدم سلمية برنامجها النووي، وهو الأمر الذي أبقى التوتر في أعلى درجاته دافعا بالأمور باتجاه الخيار العسكري الذي لم يتراجع الحديث عنه رغم تأكيد تقرير مجلس الاستخبارات الأميركية في عام (2007) على أن إيران أوقفت بالعمل أي نشاطات نووية ذات طابع عسكري.

ج. نجحت الولايات المتحدة في جلب دعم أوروبي من بريطانيا وفرنسا العضوين الدائمين في مجلس الأمن، ثم تجاوزت ذلك لإقناع شركاء إيران التجاريين في الاتحاد الأوروبي لا سيما ألمانيا التي انضمت إلى المجموعة الدولية ضمن ما يسمى مجموعة الدول الستة الكبرى، والسعي إلى أن تضاف إيطاليا إلى ذات المجموعة من أجل زيادة الضغط الاقتصادي على إيران.

د. تداخل تطورات الملف النووي الإيراني مع تطورات ملفات إقليميـــة متفاعلـــة أو ناشـــئة كتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، وتطورات الملف اللبناني المتعلـــق بتنـــامي دور حزب الله المدعوم من إيران – الذي نجح في إسقاط حكومة سعد الحريري –، وأخيـــرا تطورات ما بعد (2003) في العراق، فقد أدى الحضور السياسي لإيران في هذه الملفات إلى توصيف هذا الحضور بأنه رغبة في التوسع السياسي وربط ذلك بتطوير برنامجهـــا النووي كنوع من إظهار قوتها الإقليمية، وقد نجحت الولايات المتحدة فـــي خلـــق حالـــة إقليمية معارضة لإيران وهو الأمر الذي زاد من تعقيد التطورات السياسية فـــي منـــاطق التوتر المشار إليها.

وتأسيساً على ما سبق فإن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها مرغمة على التعامل مع الملف النووي الإيراني عبر الاختيار بين أحد احتمـــالين، يتـــضمن الأول إمكانيـــة العمـــل بالاقتراح الروسي إجراء حوار مع إيران بهدف توفير بيئة أفضل للتوصل إلى حل بشأن عملية تخصيب اليورانيوم، يمكن من خلالها أن تقبل إيران التخلي عن تخصيب اليورانيوم، علي أن يتم تزويدها عبر مصدر دائم ومضمون بالوقود النووي،، ولم ترفض إيران هذا المقتـــرح بـــشكل قطعي. وفي المقابل، تلتزم الولايات المتحدة بعدة ضمانات أمنية لإيران، أو أن يتم الاتفاق على شروط معينة، يتم وفقها تخصيب اليورانيوم في إيران، على أن تخضع عمليات التخصيب لرقابة صارمة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما الاحتمال الثاني المبني في الأساس على فـــشل الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، جراء العوامل التي تقلل من فـــرص نجاحـــه، ومنها القضايا الخلافية بينهما، وتعارض مصالحهما، وغياب الثقة بين الطرفين، ووجود تيـــار داخل الإدارة الأمريكية يعارض للحوار مع إيران، ووفق هذا الاحتمال، سيكون أمام الولايـــات المتحدة نوعان من العقوبات ضد إيران، إما العقوبات الشاملة أو الانتقائية، وفي هذا الإطار فإن

فرص نجاح الولايات المتحدة في فرض عقوبات شاملة على إيران قليلة، في ظل غياب التأييـــد الدولي لفرض مثل هذه العقوبات،الأمر الذي يرجح احتمال فرض عقوبات انتقائية تستهدف فئات معينة ولا تؤثر في الشعب الإيراني، في الوقت الذي تحتاج فيه الولايات المتحدة لـــدعم دولـــي لفرض عقوبات على إيران، أيا كانت صفتها.

المطلب الثاني

العقوبات الدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني

بناءً على ما تقدم شرحه في المطلب السابق ونتيجة لإصرار إيران على موقفها الهادف للاستمرار ببرنامجها النووي، صدرت منذ عام (2006) مجموعة من العقوبات ضد إيران بسبب برنامجها النووي، وقد تباينت هذه العقوبات بحسب الجهة التي فرضتها، وهي كما يأتي:

1. عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية

سبق للولايات المتحدة أن فرضت قيودًا على إيران منذ أن احتجزت الرهائن الأمريكيين عام(1979)، حيث قامت بتنفيذ عقوبات أحادية الجانب ضد إيران، أثرت سلباً على علاقة إيران مع كثير من الشركات والمؤسسات التجارية والمالية الدولية، ومنذ ثمانينات القرن الماضي فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران منعت فيها شركات وأفراد أميركيين من إقامة علاقات تجارية مع إيران، إلا باستثناء خاص من وزارة الخزانة الأمريكية، ثم تركزت العقوبات التي مارستها الإدارات الأمريكية المتعاقبة ضد إيران على الجوانب التالية:-

أولا: ممارسة حظر تجاري كامل على طهران منذ عام (1995(إذ أصدر الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون أوامر تنفيذية تمنع الشركات الأميركية من الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين والاتجار مع إيران.

ثانيا: أقر الكونغرس عام (1996) قانونا يفرض على الإدارة الأميركية أن تفرض عقوبتين من أصل سبع عقوبات على جميع الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني بأكثر من (20) مليون دولار في الحرمان من المساعدة في بنك التصدير والاستيراد، وتشمل العقوبات الحرمان من ترخيص التصدير لصادرات الشركات المعاقبة، وحظر على قروض أو ائتمان المؤسسات المالية الأمريكية لأكثر من(10) مليون دولار لفترة

(12) شهر، وحظر تصنيف تلك الشركات كتاجر أساسي لصكوك الدين الحكومي الأمريكي، ومنع خدمته كعميل للولايات المتحدة أو مستحق للتمويل من قبل الحكومة الأمريكية، والحرمان من فرص المشتريات الحكومية الأمريكية (بما يتفق مع التزامات منظمة التجارة العالمية)؛ ومنع جميع أو بعض واردات تلك الشركات Wright, Steven. 2007).

ثالثا: منعت الولايات المتحدة في عام (2008) المصارف الأميركية من أن تكون وسيطا في تحويل أموال مع إيران، وفي(تموز2010) استهدف قانون إمدادات الوقود لإيران- التي تعتمد كثيرا على المنتجات المكررة - اتخاذ إجراءات رد على المجموعات الأجنبية التي تستثمر في القطاع النفطي الإيراني، وفي (تشرين الثاني 2011) شددت واشنطن عقوباتها على الأشخاص الذين يقدمون دعما لتطوير القطاع النفطي الإيراني. وفي (31 كانون الأول2011) جمدت أرصدة مؤسسات مالية أجنبية تقيم علاقات تجارية مع البنك المركزي الإيراني في قطاع النفط، وأعفت الولايات المتحدة (20) بلدا بينها (11) دولة أوروبية من هذه العقوبات (المحطات الرئيسة لتاريخ العقوبات المفروضة على إيران، 2012)، بالإضافة إلى ذلك سعت الولايات المتحدة إلى دفع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على إيران كما سيأتي لاحقاً.

2. عقوبات الأمم المتحدة

وهي تلك العقوبات التي جاءت بموجب قرارات صادرة من مجلس الأمن الدولي، وتم الإشارة إليها في الملحق رقم (3)، وقد أدت العقوبات الدولية المفروضة على إيران إلى الحالتين الاقتصادية والاجتماعية حسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي جاء فيه (وكالة "إيتار تاس" الروسية للأنباء في 6 / 10 / 2012): -

أولا: إن العقوبات أثرت تأثيرا سلبيا في جميع طبقات السكان، وعلى وجه الخصوص أدت إلى زيادة نسبة التضخم وارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة الكهربائية وكذلك إلى نقص السلع الأساسية، بما فيها الأدوية.

ثانيا: إن ذلك يؤثر على العمليات الإنسانية في البلاد، مما يصعب شراء الشحنات وتوزيعها.

ثالثا: إن الشركات التي حصلت على التراخيص اللازمة لاستيراد المواد الغذائية والأدوية تواجه صعوبات، إذ تجد نفسها مضطرة للبحث عن بنوك في دولة ثالثة أخرى لتنفيذ المدفوعات.

رابعا: إن الصعوبات في إجراء التعاملات المالية مع إيران، دفعت عدداً كبيراً من الشركات الدوائية لاتخاذ قرار برفض توريد الأدوية إلى إيران، ما نتج عنه نقص حاد في العقاقير الطبية التي تستخدم للوقاية من العديد من الأمراض، بما في ذلك السرطان والجلطات القلبية الخفيفة والمتوسطة ومرض التصلب المتعدد.

خامسا: إن نقص الأدوية والسلع الأساسية، والزيادة الحادة لمعدل التضخم (فقد الريال الإيراني أكثر من ثلث قيمته خلال الأعوام العشرة الماضية)، أدى إلى تزايد السخط

وعدم الرضا بين السكان. فاجتاحت البلاد موجة من الاحتجاجات التي صاحبتها مصادمات مع الشرطة واعتقال عشرات الأشخاص.

3. عقوبات الاتحاد الأوروبي

تعرضت دول الاتحاد الأوروبي خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين لضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية لتحجيم علاقاتها مع إيران لغرض تحقيق هدفها في عزل إيران دولياً، وعلى الرغم من كل هذه الضغوط فقد استطاعت بعض الدول الأوروبية لاسيما ألمانيا وايطاليا – والى حد ما – فرنسا، أن تحافظ على علاقاتها بإيران التي دعمت هذا الموقف رغبة منها في الحفاظ على علاقاتها بدول المجموعة الأوروبية (محمد، 2007: 7).

لكن العلاقات الإيرانية–الأوروبية شهدت تشدد الموقف الأوروبي تجاه إيران في أعقاب سنوات من المحاولات غير الناجحة للتقارب، فقد ساءت العلاقات بسرعة عندما بدأت تظهر أخبار البرنامج النووي الإيراني في عام (2002)، فقام الاتحاد الأوروبي بتعليق مفاوضات اتفاقية التجارة التعاون واشترط إعادتها حصول تقدم في الموقف إيران تجاه مجالات حقوق الإنسان والإرهاب وحظر الانتشار النووي وعملية السلام في الشرق الأوسط، ثم خضعت العلاقات بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي لتأثيرات خارجية من الولايات المتحدة، جعلتها تمر بمراحل من التذبذب والتباين في مواقف كل منهما إزاء القضايا التي تهم الطرفين، (العلاقات الإيرانية – الأوروبية: صاعد نازل،2010).

ثم توالت العقوبات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ضد إيران بسبب استمرار برنامجها النووي، ففي (26 تموز2010) منع الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدات الفنية أو نقل تكنولوجيا نفطية إلى إيران وأنشطة بعض المصارف الإيرانية، كما وسع نطاق لائحة الأمم المتحدة

للشخصيات المحظورة من السفر، وجرى التركيز على الحرس الثوري الإيراني، وفي (كانون الأول 2011) جمد الاتحاد أرصدة (433) كياناً إيرانيا، وعدم منح (113) شخصا إضافيا تأشيرات دخول، وفي (19 كانون الثاني 2012) أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقاً مبدئياً لمنع قسم من التعاملات المالية مع البنك المركزي الإيراني، وفي (23 كانون الثاني 2012) فرض الاتحاد الأوروبي حظراً نفطياً تدريجيا على إيران ومعاقبة مصرفها المركزي، تبع ذلك بحظر كامل على النفط الإيراني منذ بداية (تموز 2012) (ما هي العقوبات المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي، 2012).

وتحاول إيران الإظهار بأن هذه العقوبات غير مؤثرة على أوضاعها رغم تشديدها، وتسعى للالتفاف حول الحظر المفروض عليها بسبب برنامجها النووي، الذي يخشى الغرب من تطويره لسلاح نووي مما حدا إلى فرض عقوبات اقتصادية تصاعدية على إيران لإقناعها بالتخلي عن هذا البرنامج أو جباية ثمن باهظ منها إذا قررت المضي قدما فيه، إذ يعتمد الاقتصاد الإيراني على تصدير النفط الخام بالعملة الصعبة مما يشكل 60% من الناتج المحلي الإيراني، وعليه فإن العقوبات الدولية ضد إيران شملت الآتي (بافيل، 2012):-

1. فرض الاتحاد الأوروبي حظرا على استيراد النفط الإيراني منذ شهر تموز 2012.
2. منع تعامل منظومة نقل الأموال المحسابية العالمية (سويفت) مع إيران، مما يؤدي لإجبار إيران على الدفع نقداً في أي صفقة تعقدها.
3. أعلنت الولايات المتحدة عن معاقبة المصارف التي تتوسط في صفقات النفط الإيرانية.
4. تقليص تركيا استيراد النفط الإيراني بنسبة 20 .% تحت ضغوط الولايات المتحدة.

ترى الدراسة أن هذه العقوبات باتت تؤثر أيضاً على اقتصاد دول المنطقة والعالم بما فيها الاقتصاد الإسرائيلي، الذي يفضل دفع ثمن العقوبات من أجل وقف البرنامج النووي الإيراني،

كما تأثرت العلاقات التجارية الإيرانية مع دولة الإمارات سلبيا، في حين أن القيـــادة الإيرانيـــة تنفي أي تأثير للعقوبات على الاقتصاد الإيراني، وتنفي أي علاقة بين هذه العقوبات والتخفيض الحاد في قيمة العملة الإيرانية، فيما نعتقد أن تؤدي العقوبات المـــشددة التـــي قررهـــا الاتحـــاد الأوروبي على إيران إلى تضييق الخناق المالي الغربي الهادف إلى إقناع طهران بالتخلي عـــن برنامجها النووي المثير للجدل. إذ إن الشيء الجديد في العقوبات الجديدة، يتمثل بالحظر علـــى النفط وعلى البنك المركزي الإيراني، وهذان الإجراءان سيعقدان الأمور بالنسبة لطهران لكن لا يغيران جوهريا الوضع الذي تواجهه إيران منذ العقوبات المالية التي فرضها الغربيـــون عـــام 2010.ويلاحظ بأن إيران التي لا تبيع سوى 20% من نفطها لأوروبا، سارعت إلى التأكيد أن الحظر النفطي لن يترك أي أثر على صادراتها النفطية في حين أن الطلب العالمي القوي يتـــيح لها "بيع نفطها لأي دولة في العالم" كما أكد عدة مسؤولين إيرانيين، فيما أعلن أبرز زبائن إيران، الصين والهند واليابان أنهم لا ينوون الالتزام بالحظر الغربي رغم ضغوطات واشنطن ما يحـــد من أثر القرار الأوروبي، كما قامت طهران بتوجيه تحذيراً إلى السعودية، مفاده بـــأن لا تقـــوم بزيادة إنتاجها النفطي بهدف التعويض عن النفط الإيراني الذي يباع إلى أوروبا.

لذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي مـــن أجل الضغط على إيران للتخلي عن برنامجها النووي، وسعت إلى تحييـــد المـــوقفين الروســـي والصيني تجاه هذا البرنامج، الأمر الذي بلور مواقف متعددة من هذه الأطراف، ستقوم الدراسة بتناولها في المبحث التالي.

المبحث الثاني

المواقف الدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني

إن نجاح الجهود الأمريكية في إحالة ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، بلور مواقف متباينة لعدد من الدول المؤثرة والمتأثرة بهذا البرنامج، إذ تكمن السمة العامة الأساسية لتطورات ملف البرنامج النووي الإيراني في التصعيد الدولي على المستويين الإعلامي والسياسي، الذي حدث بعد انتقال الملف من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن في (شباط 2006)، ليتم التعامل معه بموجب عدد من القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي وفق بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التي فرضت مستويات مختلفة من الحظر الاقتصادي على إيران، بعد فشل كل المبادرات التي اقترحت سواء من الإيرانيين حينما توقفوا عن تخصيب اليورانيوم من طرف واحد عام (2004)، أو من الأوروبيين في حزمتي الحوافز عامي (2005، 2006) في وقف هذا التوتر، لا بل على العكس فإن الرفض الإيراني كان من وجهة النظر الأوروبية تأكيدا على عدم تعاون إيران وعدم سلمية برنامجها النووي، وهو الأمر الذي أبقى التوتر في أعلى درجاته دافعا بالأمور باتجاه الخيار العسكري الذي لم يتراجع الحديث عنه رغم تأكيد تقرير مجلس الاستخبارات الأميركية في عام (2007) على أن إيران أوقفت بالفعل أي نشاطات نووية ذات طابع عسكري، وستعمل الدراسة على تناول أبرز تلك المواقف المؤثرة في ملف البرنامج النووي الإيراني وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثاني: الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثالث: الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول

موقف الاتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني

يشكل الاتحاد الأوروبي واحد من الأطراف الثلاثة في المعادلة النووية الإيرانية بالإضافة إلى روسيا والصين، وبالنظر إلى أهمية الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي ومكانته، فقد نظر النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية إلى وجهة نظر هذا الاتحاد من التطورات العالمية بعد انهيار المعسكر الشرقي، خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، فعملت إيران على تنمية علاقاتها مع هذا الاتحاد، بغية الاستفادة من قدرة أوروبا ودورها الذي يمكن أن تلعبه في مواجهة الضغوط الأمريكية – وخاصة من قبل أهم أعضاء الاتحاد الأوروبي فرنسا وألمانيا وبريطانيا – لتحقيق أهدافها ومصالحها في المجال النووي، لكن سلوكيات أوروبا ومواقفها تجاه إيران تذبذبت وبشكل كبير، إذ إنها قطعت المرحلتين التاليتين في تعاطيها مع الأنشطة النووية الإيرانية (صبري، 2006: 15):-

1. **المرحلة الأولى:**

وهي مرحلة علاقات الاتحاد الأوروبي وإيران في عقد التسعينيات حيث كانت هناك حساسية لدى الأوروبيين تجاه الأنشطة النووية الإيرانية جراء تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المستندة لمعلومات وكالة المخابرات المركزية (C.I.A)، ورغم ذلك لم يقع الأوروبيون تحت تأثير الأمريكيين، نتيجة عدم اقتناعهم بأن البرنامج النووي الإيراني قد خرج عن إطار قوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوجه السلمي، كما أن الأنشطة النووية الإيرانية كانت محوراً مهماً في المحادثات التي سميت بالنقدية البناءة والشاملة بين إيران والاتحاد الأوروبي الذي عمل بشكل دائم عن الإعراب عن قلقه من البرامج النووية، وقام بحث إيران وتشجيعها على توقيع الاتفاقيات والنظم الأمنية وتطبيقها من اجل نزع السلاح الدولي.

2. المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة بعد أحداث (11 أيلول 2001)، خاصة مع بدايات الهجوم الأمريكي على العراق عام (2003)، إذ يمكن ملاحظة حدوث حساسية لدى أوروبا تجاه الأنشطة النووية الإيرانية بسبب الأعمال والإجراءات التي يقوم بها الأمريكيون.

ثم عملت العواصم الغربية المكلفة بمتابعة الملف النووي الإيراني – فرنسا وبريطانيا وألمانيا – على تطويق هذه المعضلة ذات الأبعاد النووية عن طريق الدبلوماسية في محاولة لتجنب تكرار ما جرى في العراق، ولذلك وسعت هذه الدول الثلاث التي كانت مفوّضة من قبل المجموعة الأوروبية جهودها لإقناع طهران بالتخلي عن استئناف أبحاثها النووية، وقد حققّت بعض التقدّم في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي (1997–2005) الذي كان متجاوبًا مع مطالب الاتحاد الأوروبي، وقد حاولت العواصم الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني أن تنأى بنفسها عن وجهة النظر الأمريكية في كيفيّة التعاطي مع هذا الملف ؛ إلاّ أنّه سرعان ما تطابقت وجهة النظر الأمريكية مع وجهة النظر الأوروبية، وتحديدًا بعد حديث الرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد" عن إسرائيل في 26 تشرين الأول من عام 2005، الذي دعا فيه إلى ضرورة إزالتها من الخارطة، وقد انعكس الإصرار الإيراني على تفعيل المشروع النووي وعدم إقفال مصنع بوشهر النووي على الرسميين الأوروبيين الذين أصبحت تصريحاتهم تحمل أساليب التهديد والوعيد أيضًا من قبيل التصريح النووي الذي أطلقه الرئيس الفرنسي "جاك شيراك"، الذي هددّ بقصف أية دولة ينطلق منها عمل إرهابي ضدّ فرنسا بالقنابل النووية (الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي، 2007).

إن موقف دول الاتحاد الأوربي من البرنامج النووي الإيراني لا يختلف كثيرا عن التوجهات الأمريكية من ناحية المضمون والجوهر، ولكنه يختلف من ناحية أسلوب التعامل معه،

فدول الاتحاد الأوروبي لاسيما الدول الكبرى منها تؤيد الادعاءات الأمريكية علانية فيما يتعلــق بالمخاوف والطموحات النووية الإيرانية، إلا أنها تقف ضد اللجوء إلى الخيار العــسكري ضـــد إيران.وفى ضوء ذلك يمكن القول إن الموقف الأوروبي الذي قبل التفاوض مع إيران لا يعنـــي سوى الخلاف مع الولايات المتحدة على كيفية إدارة هذا الملف، فالولايات المتحدة تريد اللجـــوء إلى التهديد بالحل العسكري لوضع حد للبرنامج النووي الإيراني، في حين أن أوروبا تسعى إلى الهدف نفسه، ولكن من خلال التفاوض، وقد حاولت دول الاتحاد الأوروبي عبـــر مفاوضـــات طويلة مع إيران بحث الملف النووي وتقدموا بعدة مشاريع لتسوية الأزمة إلى الوكالـــة الدوليـــة للطاقة النووية, كانت أغلبها قائمة على بند أساسي، وهو توقف البرنـــامج النـــووي الإيرانـــي (الراوي، 2009: 78).

لقد كان الموقف الأوروبي قبل عام (2005) يقوم على ضرورة إعطاء الفرصة للحل الدبلوماسي للأزمة بدون التسرع في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ولذلك تبنت الأطراف الأوروبية، وإلى حد ما مجموعة دول عدم الانحياز في مجلس أمناء الوكالة موقفا يقوم على أن من الممكن الوصول إلى حل تفاوضي للأزمة النووية الإيرانية، وفق صيغة تضمن وقف وإنهاء الأنشطة النووية المحظورة التي تقوم بها إيران من ناحية، كما تحقق لإيران مكاسب معينة في مقابل وقف تلك الأنشطة (محمود1، 2005: 7).

وفي هذا السياق أعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لإجراء المفاوضات بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي وذلك لتفادى المواجهة المسلحة مع إيران في ذلك الوقت، لأسباب تتعلق بوضع قواتها العسكرية في العراق، وللدور الذي يمكن أن تمارسه إيران في التأثير بمجريـــات الأحداث على المشروع السياسي الأمريكي في هذا البلد(الراوي، 2009: 80).

وبموجب ذلك دارت التفاعلات الخاصة بالأزمة النووية الإيرانية في مسارين منفصلين، الأول داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واشتمل على التعاون بين إيران والوكالة، كما اشتمل على عرض الملف النووي الإيراني على مجلس أمناء الوكالة بصورة دورية لبحث مدى التطور في إنهاء الأزمة، والثاني إيراني – أوروبي ثنائي، من خلال مفاوضات بين إيران وكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، سعيا للوصول إلى مخرج للأزمة. وكان المسار الإيراني – الأوروبي هو الأكثر فاعلية في البحث عن تسوية للأزمة، إذ أمكن الوصول إلى اتفاق على توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي في أكتوبر 2003، كما أمكن الوصول إلى اتفاقية متكاملة لتسوية الأزمة النووية من خلال المفاوضات الإيرانية – الأوروبية في نوفمبر 2004، التي عرفت باسم " اتفاقية باريس "، وتضمنت صفقة متكاملة، تقوم من ناحية على التزام إيران بالوقف الكامل والشامل والنهائي لأنشطة تخصيب اليورانيوم، بينما تتضمن من ناحية أخرى التزام الدول الأوروبية الثلاث بتقديم مكاسب محددة لإيران، مثل بيع مفاعل نووي متطور لإيران، وتسهيل انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية وتعزيز علاقات التبادل التجاري بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي (محمود1، 2005: 12).

وهنا تغاضت الولايات المتحدة عما كان يجري في تلك المفاوضات لأن ما ترغب به كان يتطلب أن تستمر هذه المفاوضات حتى تصل إلى طريق مسدود، في محاولة لخلق إجماع دولي حول أي موقف يمكن التوصل إليه لإكساب الشرعية اللازمة لأي عمل عسكري يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة ضد إيران، في الوقت الذي تكون قد استعدت له جيدا (الراوي، 2009: 98).

وبموجب اتفاق باريس، جرت مفاوضات إيرانية – أوروبية منذ (كانون الثاني 2005) للوصول إلى اتفاقات تفصيلية تنفيذا لاتفاق باريس، إلا أن هذه المفاوضات عانت من إشكاليتين رئيسيتين، سواء من جانب إيران أو من جانب الاتحاد الأوروبي. فعلى الرغم من أن إيران وافقت على وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم بموجب اتفاق باريس، إلا أنها أعلنت لاحقا أن وقف التخصيب هو مجرد وقف مؤقت، وأصرت على الاحتفاظ لنفسها بالحق الكامل في مواصلة أنشطة تخصيب اليورانيوم، وأعلنت استعدادها فقط لوقف بعض الأنواع من عمليات التخصيب، مثل تخصيب غاز اليورانيوم، علاوة على استعدادها لتقديم أي ضمانات للتأكد من أن الوقود النووي الناجم عن عمليات التخصيب لن يستخدم في أي أنشطة عسكرية، وهو ما رفضته الدول الأوروبية الثلاث، كما تباطأ الأوربيون من ناحيتهم في تقديم مقترحات تفصيلية بشأن تنفيذ اتفاق باريس.وقد انتهت جولة المفاوضات في أواخر(آيار 2005) إلى اتفاق على أن تقوم الدول الأوروبية الثلاث بإعداد مقترحات تفصيلية لإيران في ضوء اتفاق باريس، وأصبح الأمر يتوقف على مضمون ما سوف تقدمه دول الترويكا الأوروبية في جولة المفاوضات القادمة، وهو ما سوف يتحدد على أساسه مضمون الموقف الإيراني من مسألة الوقف الكامل والدائم والنهائي لعمليات تخصيب اليورانيوم، وكان الجانبان قد اتفقا على أن ينعقد الاجتماع التالي في أوائل(آب 2005)، لتقديم المقترحات الأوروبية التفصيلية والبحث في آفاق صياغة اتفاق شامل ونهائي بين الجانبين لتسوية الأزمة النووية الإيرانية (محمود1، 2005: 15).

إن ردة فعل إيران كانت قوية عندما رفضت مقترح "الترويكا" الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) التي قدمت لإيران مجموعة من "الحوافز المهمة" خلال الاجتماع المنعقد في(5 آب 2005) إذ كانت المقترحات التفصيلية التي قدمتها دول الترويكا الأوروبية لإيران بمثابة تطبيق لاتفاق باريس المبرم بين إيران ودول الترويكا الأوروبية بشأن إنهاء

الأزمة النووية الإيرانية، وفق صفقة متكاملة، تلتزم بموجبها إيران بوقــف أنــشطتها النوويــة المحظورة، لاسيما أنشطة تخصيب اليورانيوم، في مقابل حصولها على مكاســب اقــتــصادية وتكنولوجية وسياسية من دول الاتحاد الأوروبي. وقد جاءت المقترحات الأوروبية في صـــورة وثيقة مؤلفة من (34) صفحة، وهي تمثل في مجملها عناصر لاتفاق أوروبي- إيراني متكامـــل وبعيد المدى.

وتتمثل أبرز العناصر في هذه الوثيقة في: موافقة دول الاتحاد الأوروبي على تطـــوير علاقات ثقة وتعاون مع إيران للحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين، ومطالبة إيران بتقـــديم ضمانات موضوعية بأن برنامجها النووي محصور فقط بأهداف سلمية، واعتــــراف الـــدول الأوروبيـــة بحق إيران الكامل في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بما ينسجم مع نصوص معاهدة منع الانتشار النووي، ومـــوافـــقـــة دول التـــرويكا الأوروبيـــة على تأييـــد الضمانات التي اشتمل عليها قرار مجلس الأمن رقم 1995، والمعطاة للدول غير المالكة للسلاح النووي، ودعم دول التـــرويكا الأوروبيـــة لإخـــلاء الشـــرق الأوسط من الأســـلحة النوويـــة، ويعترف الاتحـــاد الأوروبي بحق طهران في إجراء الأبحاث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية، ودعم التنسيق بين إيران وروسيا في هذا المجال، ويوصي الاتفـــاق ببـــدء المفاوضات مع المنظمة النووية الأوروبيـــة، ويســـعى إلى تأمين حـــصـــول إيـــران علـــى التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وضرورة أن تتعهد إيران بعدم إنتاج الوقود النووي في الأعوام المقبلة، مع ضرورة التزامها بعدم مواصلة أنشطتها النووية إلا في إطار إقامة مفاعلات الطاقة بوقود خفيف، وضرورة أن توقف إيران بناء المفاعل الذي يعـــمل بالوقود الصلب الذي يضاعف الخشيـــة من الانتشار النووي لأنه ينـــتج البلوتونيـــوم، ويعـــرب الأوروبيـــون عـــن استـــعدادهم لاعتبار إيران مصدرا رئيسيا للنفط والغاز المستخدم في المفاعلات النووية، ويلتزم

الأوروبيون بتشجيع التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا لإيران، والتفاوض حول اتفاق تعاون تجاري بينها وبين إيران، مع دعم الترويكا الأوروبية لانضمام طهران إلى منظمة التجارة العالمية، ويقترح الأوروبيون استحداث آلية لمراجعة هذا الاتفاق على المستوى الوزاري كل عشرة أعوام. (محمود2، 2005: 6).

لقد أحدث الإصرار الإيراني على المضي قدماً في البرنامج النووي تحولاً في الموقف الأوروبي لتدخل الأزمة بذلك مرحلة جديدة حيث أعلنت دول الترويكا في (12 كانون الثاني 2006) أن المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي قد وصلت إلى طريق مسدود. وهكذا اتفقت الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) على ضرورة إحالة الملف إلى مجلس الأمن تمهيداً لفرض عقوبات على إيران في حال إصرارها على المضي في تنفيذ برنامجها. وأرسل الاتحاد الأوروبي إلى طهران رسالة مفادها أن المجتمع الدولي دخل مرحلة جديدة في التعامل معها (الشمري، 2007: 25).

وتأسيساً على موقف الجانب الإيراني الرافض لهذه المقترحات فسر الغرب الأوروبي إصرار إيران على تخصيب اليورانيوم (محلياً)، فضلاً عن تبني القيادة الإيرانية خطاباً متشدداً إزاء هذا الملف وكذلك بعض القضايا الإقليمية، بأنه سعي دؤوب لتصنيع السلاح النووي. وتحولت الأزمة إلى أزمة ثقة في الأساس، تلعب فيها الشكوك دوراً كبيراً في تشكيل الموقف الأوروبي من الملف النووي الإيراني، خاصة مع وصول "محمود أحمدي نجاد" إلى سدّة الرئاسة في إيران؛ فتغيرّت الحسابات الأوروبية إلى أبعد مدى، إلى درجة أنّ المسؤولين الأوروبيين يتحدثون باستمرار عن قلقهم الشديد من استئناف إيران لأبحاثها النووية، وقد تزامن هذا الاستئناف مع كمّ هائل من التصريحات التي أطلقها الرئيس "نجاد" ضدّ إسرائيل التي تحظى بكثير من القدسية لدى العواصم الغربية، التي تشعر بعقدة الذنب اتجاهها بسبب المحرقة الكبرى

أو ما يعرف بالهولوكست(انظر الملحق رقم 5).وبسبب هذه التصريحات؛ فإنّ معظم العواصم الغربية استدعت السفراء الإيرانيين المعتمدين لديها وقد سمع معظم هؤلاء السفراء من وزراء الخارجية الأوروبيين احتجاجات شديدة اللهجة، وحتى الدول الأوروبية المحسوبة على خطّ الحياد كالسويد والنرويج انزعجت من تصريحات "نجّاد"، وأبلغت احتجاجها للدبلوماسيين الإيرانيين المعتمدين لديها (الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي، 2007: 2).

إن نجاح الإعلام الغربي – الذي يسيطر اليهود على تفاصيله– في الربط بين المشروع النووي الإيراني والرغبة في تدمير إسرائيل، يعطي المبررات للكيان الإسرائيلي للعمل على تدمير المفاعل النووي الإيراني مثلما دمرّت المفاعل النووي العراقي، خاصة بعد أن أصبح الأوروبيون مقتنعين بأنّهم يتحركون في سياق واحد مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأنّهم يعلمون أنّ الإيرانيين يحاولون استغلال علاقاتهم الجيدة بالصين وروسيا، ولذلك يجرى التحرك الأوروبي تجاه المحوريْن الصيني و الروسي لحمل إيران على الانصياع للإرادة الدولية، كما بات الأوروبيون يتخوفون من أن تلجأ إيران إلى الصين ودفعها لاستعمال حق النقض داخل مجلس الأمن فيما لو ناقش هذا المجلس تداعيات الملف النووي الإيراني.

المطلب الثاني

الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني

استندت خيارات الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني، إلى عدد من الأسباب الرئيسية في كافة مراحل الأزمة الناشئة عن هذا البرنامج وتطورها، سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران،، كما أن ثمة قدرًا كبيرًا من التداخل فيما بين هذه الأسباب، ما يعني أن التكامل فيما بينها ساعد روسيا في اتخاذ القرار المناسب لحدود سياستها إزاء الأزمة، وهي كالتالي (مبروك، 2007):

1. يقوم الموقف الروسي في علاقات التعاون النووي والاقتصادي مع إيران، من أن روسيا تعد واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات، بدءًا بالتعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية مرورًا بمشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف قطاعات القوات المسلحة الإيرانية وصولاً إلى علاقات التبادل التجاري على نطاق واسع ما بين الجانبين في مختلف مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات وغيرها.
2. ظلت روسيا حريصة رغم مصالحها الوثيقة مع إيران على ألا تتمكن إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي بهدف عدم الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على حدود روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، سيما وأن امتلاك إيران للسلاح ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا، مما يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة، بيد أن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل تلقائيًا بالشكوك والهواجس الكبيرة التي تثيرها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول الاتحاد الأوروبي، بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي

الإيراني، وإنما احتفظت روسيا لنفسها برؤيتها الخاصة لهذه المسألة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور، بحكم مشاركتها فيه بشكل رئيس، رغم أن الأزمة متعلقة بالأساس بمنشآت أقامتها إيران بعيدًا عن إطار التعاون النووي مع روسيا.

3. يتأثر الموقف الروسي من هذه القضية بأزمة الثقة التي تحكم موقف روسيا إزاء التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الانتشار النووي، وهي أزمة تعود إلى بدايات الأزمة النووية الكورية الشمالية في منتصف التسعينيات، حيث كانت روسيا تتعاون بصورة وثيقة مع كوريا الشمالية في المجال النووي، إلا أنها تخلت عن تنفيذ صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي لها، بعدما أثارت الولايات المتحدة شكوكًا بشأن أهداف كوريا الشمالية، إلا أن روسيا فوجئت بأن الولايات المتحدة واليابان اتفقتا مع كوريا الشمالية على تزويدها بمفاعلين متطورين في مقابل تخليها عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل، وهو ما اعتبرته روسيا نوعًا من الخداع والغش من جانب الولايات المتحدة للفوز بالصفقة النووية مع كوريا الشمالية. وما يعزز هذه الفرضية ما تمّ التوصل إليه مؤخرًا في الملف النووي الكوري.

كما أن الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني لم يأتِ من العدم ولم يظهر فجأة إلى الوجود بل كانت له جذور مستمدة من العلاقات الروسية–الإيرانية التي تمتد للعديد من السنوات الماضية، فمنذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام (1979) ربحت قوى دولية من بينها الاتحاد السوفيتي الرصيد الكبير الذي خسرته الولايات المتحدة الأمريكية في هذا البلد، وبالعودة إلى التطور التاريخي للعلاقات الروسية – الإيرانية يتبين بوضوح أنه يمكن التمييز بين خمس مراحل مرت بها تلك العلاقات وهي (مسعد، 2002: 42–43):

أ. المرحلة الأولى: تمتد من 1979 إلى 1981 وسادها الحرص على الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع القوتين العظميين ثم الانفتاح المحدود على الاتحاد السوفيتي بعد الحظر الاقتصادي الغربي على إيران.

ب. المرحلة الثانية: تمتد من 1981 إلى 1983 وبدأت بالتقارب بفعل زيادة تأثير حزب تودة الشيوعي على الساحة الإيرانية والدعم العسكري السوفيتي لإيران، وانتهت بفتور هذا التقارب مع تحول الاتحاد السوفيتي إلى تأييد العراق.

ج. المرحلة الثالثة: تمتد من 1983 إلى 1988 مع اشتعال أزمة دبلوماسية بين البلدين بسبب ما تردد عن تورط 18 دبلوماسياً سوفيتياً في التجسس على إيران وقيام الحكومة الإيرانية بطردهم.

د. المرحلة الرابعة: تمتد من 1988 إلى 1991 وتميزت بالتهدئة وخاصة مع انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان.

هـ. المرحلة الخامسة: وجدت إيران نفسها أمام تطورات جيوبوليتيكية واستراتيجية أساسية جراء انهيار الاتحاد السوفيتي ونشوء خمس جمهوريات إسلامية على حدودها، وفي هذه المرحلة وجدت روسيا في السياسة الإيرانية الهادئة تجاه أزمات البلقان: أرمينيا-أذربيجان، والبوسنة والهرسك، وشيشينيا وكوسوفا، ثم شيشينيا مرة أخرى ما يهدئ مخاوفها من تصدير إيران "للأصولية الإسلامية"، وتلك كانت الخلفية التي توثقت فيها علاقات التبادل التجاري والعسكري بين الدولتين وصمدت في مواجهة الضغوط الأمريكية خاصة لتوقيف بناء مفاعل بوشهر النووي.

ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبح لروسيا مصالح متضاربة تجاه إيران، فمن ناحية برزت إيران على نحو معتبر في الحسابات الإقليمية الروسية، حيث ساعدت في منتصف التسعينيات في إنهاء الحرب الأهلية الدامية التي عصفت بطاجكستان، وهي دولة صغيرة وسط آسيا صغيرة استراتيجيا ويتكلم سكانها لغة أقرب إلى اللغة الفارسية، ومع حلول القرن الواحد والعشرين أيدت إيران وروسيا التحالف الشمالي في أفغانستان في مواجهة حركة طالبان قبل أن تصبحا أشد المعارضين للائتلاف الأمريكي في أفغانستان. وخلال الحروب في شيشينيا في منتصف التسعينيات وأوائل القرن الواحد والعشرين، ساعدت إيران في تهدئة العالم الإسلامي بخصوص ما عرف بالاستعمال المفرط للقوة ضد المسلمين من قبل روسيا، وقد منحت روسيا رغم كل الانتقادات وبمساعدة إيران عضوية الملاحظ في منظمة المؤتمر الإسلامي (بدروني، د. ت: 2).

إن تداخل المصالح الوطنية لكل من إيران وروسيا بسبب مجموعة من العوامل المختلفة والمتباينة، دفع العلاقات الثنائية بينهما لتجاوز التباينات العقائدية والعداوات التاريخية، رغم ما يبدو على السطح من تناقض أيديولوجي بين روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي المنهار وبين إيران المؤسسة على نظرية ولاية الفقيه، إذ تبلغ المفارقة ذروتها بملاحظة أن جيش جمهورية إيران الإسلامية هو الجيش الوحيد في العالم، خارج حدود الاتحاد السوفيتي السابق، الذي يعتمد إلى حد بعيد في بناء ترسانته وحيازة التقنيات المتطورة على روسيا، كما إن أهمية روسيا من المنظور الإيراني لا تقتصر على تمتع موسكو بحق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي فقط، ولا على حقيقة أن روسيا أصبحت منذ التسعينات من القرن المنصرم هي الناقل الأساس للتقنيات الحديثة إلى إيران فحسب، بل إن روسيا هي المورد الأساس للترسانة العسكرية والنووية الإيرانية (اللباد، 2007: 1).

إن ممارسة روسيا أسلوب كسب النفوذ في تعاملاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال العشرين عاماً الماضية، من خلال استغلالها للورقة الإيرانية، جعلها تقوم بتجميد أو تعزيز تعاونها مع إيران في أوقات التقارب أو التوتر الشديدة في علاقاتها مع الأمريكيين، ولذا فإنه في عام 1995، وفي أعقاب المصالحة مع واشنطن، وقّعت موسكو على اتفاقية غور – تشيرنوميردين، التي ألزمت الحكومة الروسية بوقف تنفيذ تعاقدات صادرات الإمدادات العسكرية إلى الجمهورية الإسلامية. وفي المقابل، عندما ارتفعت حدة التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، حدث انسجام وتقارب في الحوار بين روسيا وإيران. وفي الفترة (2006 – 2008)، لم تُكثف موسكو اتصالاتها مع الجمهورية الإسلامية في المجال العسكري فحسب لكنها حاولت أيضاً تعويض الخسائر السابقة التي فرضتها اتفاقية غور – تشيرنوميردين (كوزهانوف، 2012: 2).

ورغم كل ذلك فقد ظهر بعض الغموض على الموقف الروسي تجاه ملف إيران النووي: فهي من جهة حليفة قوية لإيران وترتبط معها بعلاقات اقتصادية وعسكرية قوية، وتوفر لها غطاء سياسيا مناسبا يضمن عدم قيام المجتمع الدولي بعمل ضد إيران من خلال مجلس الأمن الدولي. ومن ناحية ثانية فإن روسيا عضو في مجموعة (5+1) التي تضم الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا، والتي يفترض أنها تقف مع الغرب مقابل الجانب الإيراني لمطالبة طهران بوقف التخصيب وضمان عدم حصولها على أسلحة نووية (**أثر موقف روسيا تجاه النووي الإيراني على علاقاتها بأميركا (2012)**.

ومن هذا المنطلق تبرز أمام المهتمين بالشأن الدولي تساؤلات عديدة تتعلق بمدى تغير الدور الروسي تجاه إيران منذ عام 2006 ؟ وهل جاء هذا الدور نتيجة نقاشات داخلية حول مصالح كبرى أو نتيجة تحول التفكير الاستراتيجي الروسي تجاه إيران والولايات المتحدة من

الارتباط والتعاون الاستراتيجي إلى التعاون المحدود والحذر نتيجة عدم قدرة روسيا على قراءة نوايا طهران النووية خلال العقدين الماضيين؟ وبإلقاء نظرة متأنية على التطور العام للعلاقات الروسية–الإيرانية والعلاقات الأمريكية–الروسية وخصوصاً في مكونها النووي يبرز المأزق الذي تواجهه موسكو بين المخاوف من الانتشار النووي وبين الإغراءات الاقتصادية الجيوبوليتيكية من ناحية، والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي حالياً بهدف تجنب أزمة نووية إيرانية.

وبالعودة إلى القضايا الثنائية التي تربط روسيا بإيران فإن علاقات البلدين عادة ما تُلقي بظلالها على البرنامج النووي الإيراني. إذ أثبتت إيران على مدار العقدين الماضيين، أنها صديقة روسيا في أوقات الحاجة، من خلال المساعدة في تعزيز السلام والاستقرار على سواحل بحر قزوين وفي آسيا الوسطى، والحد من تدخل بلدان ثالثة في الشؤون الإقليمية ومكافحة نشاط الاتجار بالبشر والمخدرات وردع انتشار الثورات الداخلية ومكافحة الإرهاب. كما أن لموسكو مصالح اقتصادية معينة في إيران، لا تسمح بتوفير المجال أمام روسيا لمواجهة إيران بشأن المسألة النووية (كوزهانوف، 2012: 5).

ففي (خريف 2008) قررت روسيا – بعد شنها الحرب على جورجيا في(آب 2008) – تأييد أربع قرارات في مجلس الأمن تطالب إيران بوقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وفي كل الحالات أصرت على عقوبات أقل صرامة من المقترحات الأمريكية، إذ عملت روسيا على عرقلة الإستراتيجية الدولية التي كانت قد بدأت في عام (2006) والتي نتج عنها ثلاث جولات من العقوبات طورتها القوى العالمية الخمسة الولايات المتحدة والصين وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وقدمتها أمام مجلس الأمن الدولي، وكانت تلك الإستراتيجية تهدف لتصعيد العقوبات ضد إيران، لكن وبسبب المعارضة الروسية وتغير الإدارة الأمريكية لم يتم تبني عقوبات صارمة ضد إيران

من طرف مجلس الأمن الدولي في الفتـــرة (آذار 2008 – حزيران 2010) (بـــدروني، د. ت: 2).

لقد حرصت روسيا على أن يكون موقفها من البرنامج النووي الإيرانـــي فـــي صـــميم سلوكها القائم على إدارة علاقاتها مع إيران عبر الموازنة بين متناقضات مختلفـــة تـــؤثر ســـلباً وإيجاباً في مصالحها، فهي تسعى لأن تكون السياسة الروسية حيال إيران محصلة للتوازن بـــين هذه العوامل المتناقضة، حيث يشتمل العامل الأول على اعتبارات التوجه الغربي لروسيا والذي يشدد عليه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وكذلك مسؤولية روسيا عضواً دائماً فـــي مجلـــس الأمن.، أما العامل الثاني فيتلخص في منع أخطار التهديد المحتمل لروسيا من الجنوب في حال امتلاك إيران القدرات النووية العسكرية، بالترافق مع امتلاك صواريخ بعيدة المـــدى تـــستطيع حمل الرؤوس النووية، وفي هذا العامل بالتحديد تتفق المصالح الروسية مع مثيلاتها الأميركيـــة والأوروبية، ولكن درجة تعاون روسيا مع واشنطن في هذا المضمار تبقـــى محـــدودة لرغبـــة موسكو في تقليص النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط من دون مواجهته مباشرة، ويتمثل العامل الثالث في الحيلولة دون عزل إيران دولياً وتهديد مصالح روسيا الاقتصادية والجيوبوليتيكية فيها (اللباد، 2007: 6).

ثم أصبح موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني أكثر تأثراً بحالـــة العلاقـــات الأميركيـــة الروسية من تأثره بتهديد حظر الانتشار الفعلي الذي تُشكله جهود إيران، ففي محادثات الجانب الإيراني مع مجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا التي عقدت في إسطنبول بتاريخ (14 نيسان 2012)، أظهرت روسيا مُجدداً أنها تستطيع أن تـــصبح لاعباً جماعياً، لكن الجانب التعاوني لموسكو مع الأعضاء الآخرين في هذه المجوعة لا ينبع من رغبة خالصة لتسوية القضية النووية الإيرانية وإنما من محاولة لكسب النفوذ في العلاقات مـــع

الولايات المتحدة الأمريكية (**أثر موقف روسيا تجاه النووي الإيراني على علاقاتهـــا بأميركـــا (2012)**.

لكن الحكومة الروسية لا ترى ضرورة ممارسة ضغط زمني عاجل فيما يتعلق بالمحادثات مع إيران، لأن الخبراء الروس ليسوا متأكدين مما إذا كانت السلطات في طهران قد قررت صـــنع سلاح نووي أم لا، لكنهم على يقين من أن الإيرانيين – على المدى المتوسط على الأقل – لـــن يتمكنوا من صنع ذلك السلاح، حتى لو أرادوا ذلك. وهم ينظرون إلى العديد مـــن تـــصريحات المسؤولين الإيرانيين على أنها لا تعني شيئاً سوى التبجح من أجل تحسين شروط المساومة في نزاعهم مع الغرب، ورغم ذلك، سوف تقوم موسكو بكل تأكيد بإدخال تصحيحات على سياستها عقب كانون الثاني 2013 – بداية السنة الرئاسية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية – إذا ظلت المسألة بدون تسوية (كوزهانوف، 2012: 5).

إن المصالح الروسية المتضاربة تجاه إيران جعلت من الصعوبة بمكان وجود قبول كلي وسريع للموقف الأمريكي تجاه إيران، فمصالح الدولتين مختلفتان وبالتالي فمن غير المؤمـــل أن تقدم روسيا الدعم الذي تريده لإدارة الرئيس أوباما من أجل إيقاف برنامج إيران النووي، ودوافع روسيا من وراء دعم برنامج إيران النووي ومبيعات الأسلحة ليست اقتصادية بحتة ولكنها تهدف كذلك إلى تحقيق أهداف جيوبوليتيكية، غير أن التحول التدريجي لروسيا بعيداً عن إيران خـــلال العقد الماضي جعلها تقترب من الولايات المتحدة وبعض الدول الآسيوية، وفي الوقت ذاته عمل الموقف الروسي المؤيد للعقوبات على توتر العلاقات الثنائية، ورغم أن إيران احتلـــت مكانـــة صغيرة في الأولويات الاقتصادية والإقليمية الروسية خلال العقد الماضي فلا تزال موسكو تشعر بالحاجة للحفاظ على علاقات إيجابية مع طهران، ولذلك فإنها تعارض فرض إجراءات قاســـية عـــدا القـــرار (1929) الصادر فـــــي(التاسع من حزيران 2010) (مضمون القرار ملحق رقم

5)، الذي تضمن مجموعة من العقوبات هي الأقسى ضد إيران بما فيها حظراً على تصدير ثمان فئات رئيسية من الأسلحة التقليدية، وقد أيد القرار كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بما فيهم روسيا والصين– يعني أن أي جهد لاتخاذ خطوات أخرى سوف يدخل في جولة أخرى من النقاشات الأمريكية–الروسية الساخنة، فرغم اختلاف مدركات التهديد الأمريكية والروسية لإيران النووية إلا أنهما تنظران إليها كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط ولا تريدان تحديها بطريقة مباشرة، ولكن إذا استمر التحسن في العلاقات بين واشنطن وموسكو فسوف تكون مخرجات هذه النقاشات إيجابية في المستقبل.

المطلب الثالث

الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني

يتسم الموقف الصيني تجاه البرنامج النووي الإيراني بأنه ينطلق من الطبيعة والتركيبة الصينية القائمة على فكرة رفض العنف والنأي عن الإكراه والقوة والدفع نحو الحوار لمعالجة الملفات الدولية الساخنة بالاتصال وليس بالنار، وتنطلق معارضة الصين للعقوبات ضد إيران من فهم عميق للنتيجة النهائية للعقوبات كما يعود إلى إدراكها بأن تطور العقوبات من التضييق إلى الخنق الاقتصادي سيؤدي إلى الانفجار، ورغم ذلك فإن الحديث عن رأي واحد في الصين فيما يتعلق بتقدير أبعاد استمرار إيران في برنامجها النووي يعد أمر غير منطقي، في ظل وجود مدرستان بين الدوائر المهتمة بالسياسة الخارجية الصينية. فهناك مدرسة تصر على أن السلوك الإيراني يمكن له أن يعرض الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط للخطر، وبالتالي يمكن أن يلحق ضررا بالغاً بالمصالح الصينية في الإقليم، وتخشى هذه المدرسة من احتمالية التصعيد وزيادة حدة التوتر وبخاصة إذا ما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من أي مواجهة عسكرية، ويعتقد المؤيدون لهذه الأفكار إن على الصين أن تكون حذره من الحركات الإيرانية ويجب عليها أن تسعى بنشاط للتوسط بين إيران وواشنطن، فيما ترى المدرسة الثانية أن ممارسة إيران لسياسة حافة الهاوية النووية يمكن له أن يستمر دون أن يكون هناك عواقب وخيمة، وأن الولايات المتحدة ستمنع أي مواجهة عسكرية، وتتلقى هذه المدرسة دعما من قبل شركات الغاز والنفط المملوكة من قبل الدولة ومؤيديها من الحكومة، والتي تعتبر أمن النفط والطاقة هو الأمر الأكثر إلحاحاً وأهم من الملف النووي الإيراني. ولهذه الشركات مصلحة كبيرة لتجنب العقوبات ولها أيضا تأثير ورأي كبير على صناعة السياسة الصينية إزاء إيران (موقف الصين من الملف النووي الإيراني، 2010:4).

لذا فأن الصين مدعوة بوصفها دولة عظمى إلى لعب دور فاعل لتثبيت الاستقرار العالمي لما لها من تفاهمات عالمية تمكنها أن تلعب دورا كبيراً لا ينازعها به أحد كونها تبدي حرصا على المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين، وتدعو إلى معالجة الملف النووي الإيراني بالحوار لأن التصعيد سيؤدي إلى اضطرابات في المنطقة.

وينطلق الموقف الرسمي الصيني من البرنامج النووي الإيراني من المصالح الضخمة والكبيرة التي تربط الصين مع إيران، ولا بدّ أن ينعكس هذا الموقف على ما يتم تناوله في مجلس الأمن بشأن هذا الملف الذي لم يتم لحد الآن الوصول إلى قرار حاسم بشأنه، وما نستطيع قوله في هذا المجال، هو أن الموقف الصيني حرج للغاية، ذلك أنّها بحاجة إلى الموازنة بين علاقاتها الحيوية مع الولايات المتّحدة من النواحي السياسية والاقتصادية وبين مصالحها الإستراتيجية مع إيران، سيما من الناحية النفطية. فالصين تعي أن الولايات المتّحدة تحاول إحكام سيطرتها على ما تبقى من أماكن إنتاج النفط الواقعة خارج نفوذها العالمي، وذلك بهدف الحد من قدرات الدول الأخرى (من بينها الصين) على منافستها. وذلك لأن الذي يسيطر على النفط يستطيع أن يتحكم باقتصاديات الدول الكبرى (باكير، 2006، 2).

إن الحرج الصيني نابع من الضغوط التي تتعرض لها بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع نبرة خطابها مع الصين من خلال مطالبتها بالتعاون معها بشأن الملف النووي الإيراني. وفي هذا السياق هدد المستشار في وزارة الخارجية الأميركية دينس روس ومن بعده وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون من أن الصين سوف تعاني ويلات الضربة العسكرية لإيران في حال قيام إسرائيل بها لما لذلك من انعكاس على أسعار النفط، ومن ثم يطالب كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية بأن تتفهم الصين موقف الولايات المتحدة القاضي منع ضربة عسكرية لكن

بشرط تعاون الجميع لثني إيران من مغبة الاستمرار في مشروع نووي بات مستفزا للدول الغربية (موقف الصين من الملف النووي الإيراني، 2010: 1).

لقد بدت الصين منذ اندلاع الأزمة النووية الإيرانية عام (2002) كـرقم صـعب فـي الموقف الدولي جراء إرباكها الجهود الأمريكية الرامية لحشد الإجماع والتأييد الدوليين لتـشديد العقوبات على طهران وزيادة عزلتها، فبرغم رفضها المعلن لامتلاك إيران الـسلاح النـووي، تميل الصين للتمسك بالنهج التفاوضي مع طهران، رافضة أي تصعيد عسكري وغير محبذة أية عقوبات مرتفعة السقف ضدها. ويعبر هذا الموقف الصيني عن حزمة من الاعتبارات، تتصدرها بالطبع المصالح المشتركة مع إيران، والتي يأتي في القلب منها أمن الطاقة والأمن الاقتـصادي الصيني الصاعد، فلقد قفزت واردات بكين من النفط الإيراني إلي نسبة (14%) وهي مرشـحة للزيادة بعد تنامي استهلاك الصين للنفط خلال السنوات الأخيرة ليبلغ حاليا(8) ملايـين برميـل يوميا لمواكبة تطورها الصناعي، تسهم إيران بنحو (450) ألفا منها، هذا فضلا عن الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة الإيراني والتي تتجاوز عشرات المليارات من الدولارات. وعلاوة علي ذلك، تحاول بكين توظيف الورقة الإيرانية لتقوية الموقف التفاوضي الـصيني فـي مواجهـة الولايات المتحدة ومساومتها حول حزمة القضايا الخلافية العالقة بين الجـانبين (عبـد الفتـاح، 2010: 1).

وتستند الصين في موقفها المعارض لفرض عقوبات جديدة على إيران، على أسباب ذات طبيعة اقتصادية بحتة تصب مباشرة في المصالح الإستراتيجية الصينية. فكما هو معروف تعتبر إيران ثالث أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين –التي تعتبر ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم– وذلك بعد كل من السعودية وأنغولا. وتبين الإحصائيات الرسمية أن إيران صدرت عام (2009) إلى الصين (23.1) مليون طن متري من النفط الخام مقابل (32.2) مليون طن متـري مـن

أنغولا، وأكثر من (41) مليون طن متري من السعودية، ويذكر أن الصين ليست الاقتصاد الآسيوي الوحيد المرتبط بالنفط الإيراني بل ينسحب الأمر نفسه على اليابان التي كانت في عام (2008) المستورد الأول للنفط الإيراني متقدمة على الصين والهند بحسب أرقام الدائرة الإعلامية في وكالة الطاقة الأميركية ولا تقف العلاقة الصينية الإيرانية عند واردات النفط بل تتعداها إلى نمو مضطرد في العلاقات التجارية التي بلغت قيمتها عام (2009) نحو (22) مليار دولار بتراجع قدره (23.6%) عن المعدلات المسجلة عام (2008) (النعماني، 2010: 2).

إن أولويات الصين في إيران تتجاوز المصالح الاقتصادية، فهي تسعى إلى تأسيس علاقات ثنائية قوية مع إيران للمساعدة في إحداث توازن مع الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط، وحتى تزيد من تأثير الصين الإستراتيجي في المنطقة، كما ترى الصين أن تزايد النفوذ والتأثير الإيراني في كل من مناطق الشرق الأوسط وفي آسيا الوسطى أمر مفيد بالنسبة للصين، لأن ذلك يمكن أن يخدم أجنداتها الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية في المنطقة. وهناك نوع من التقارب التاريخي والسياسي يشترك به البلدان، يتمثل بالشكوك تجاه الغرب الذي تعزز بتجربة العقوبات والاشتراك بالانطباع الذي يفيد أن الولايات المتحدة تتدخل في شؤونهما الداخلية (موقف الصين من الملف النووي الإيراني، 2010: 3).

وعلى الرغم من العلاقات الصينية – الإيرانية المتميزة، أيدت الصين جميع قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الملف النووي الإيراني بخصوص فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية، لكنها وفي نفس الوقت لم تنتقد الانتخابات الرئاسية الإيرانية (حزيران 2009) حتى إن صحفها اتهمت الولايات المتحدة بإثارة الصراع الداخلي في إيران. وفي هذا الإطار، تحاول بكين إمساك العصا من المنتصف من خلال تأييد الجهود الدولية لمنع إيران من دخول النادي

النووي، واستخدام الدبلوماسية لحل الأزمة دون اللجوء إلى عقوبات تـضر بقطـاع الطاقـة الإيراني وبالتالي فإن مصالح الصين النفطية أظهرت أن إيران أزاحت السعودية عـن موقعهـا كأكبر مصدر نفطي للصين في أيار 2009 (النعماني، 2010: 3).

لهذا نجد أن كبار المسؤولين الصينيين يتبعون إستراتيجية التأخير وإضعاف ما يتعلق بعقوبات الأمم المتحدة وذلك من خلال التركيز على أهمية التوصل إلى تسوية عبر المفاوضات، فتبني المقاربة الدبلوماسية يعمل على تأخير الأعمال الانتقامية أو التأديبية ويزيد من قوة الصين التفاوضية إزاء كل من إيران والغرب في الوقت ذاته.غير أن هناك ما يشير أنه في حالة انضمام روسيا لدعم العقوبات ضد إيران فإن الصين في نهاية الأمر ستنضم حتى تتجنب العزلة الدبلوماسية، كما أنه وفي النهاية لا يمكن للصين أن تنحاز لإيران على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة بصرف النظر عن التوتر الأخير في العلاقات الأميركية الصينية، فالصين ما زالت تعطي أهمية بالغة للعلاقات مع الولايات المتحدة أكثر بكثير من الروابط مع طهران. وحتى تتمكن من حماية مصالحها، فإن الصين ستسعى إلى إجراء مفاوضات حتى تضعف من شروط العقوبات المقترحة. (موقف الصين من الملف النووي الإيراني، 2010: 4).

وتأسيساً على ما ورد في هذا المبحث فأن البرنامج النووي الإيراني لا زال يمثل قضية خلافية دولية كبرى، تحاول الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية استغلاله ردا على مواقف سياسية تتخذها إيران تجاه قضايا الشرق الأوسط ومنها القضية الفلسطينية، مما أفرز عن مواقف متعددة ومتناقضة لعدد من دول العالم وبما فيها الدول الكبرى بشأن إيران وبرنامجها النـووي، فحظي هذا الملف بأهمية بالغة وحساسة جداً في صراع تقاطع المصالح العالمية في العـالم، إذ إن المصالح والمنافع المتبادلة سواء كانت اقتصادية او عسكرية أم سياسية، تحتل أهمية بالغة في علاقات الدول مع بعضها البعض وبالذات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب البادرة،

وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم التي استطاعت إعادة سيطرتها على عدد من المواقع الحساسة جدا من مناطق هامة في العالم تتقاطع فيها المصالح الدولية، وتشكل مناطق صراع عالمي لأطماع دول عديدة ذات نفوذ عالمي، بهدف السيطرة على الثروة النفطية والغاز والذهب وخطوط الملاحة الدولية وحركة انتقال التجارة الدولية بهدف حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في العالم.

الفصل الخامس

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من (أيلول 2001) تغيُّراً جوهرياً في مرتكزاتها الأساسية، هذا التغير لم يعد منطلقاً من قاعدة الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي بشكل خاص، والأمن الدولي بشكل عام، باعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى التي باتت تهيمن على النظام السياسي الدولي في ظل عديد من المتغيرات التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور الثورة الإيرانية عام (1979) التي أطاحت بنظام الشاه الحليف السابق للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد سبق للولايات المتحدة أن اتهمت إيران بأنها الدولة الأكثر نشاطاً في دعم الإرهاب وعبر مؤسسات الحرس الثوري الإسلامي ووزارة الاستخبارات والأمن، ثم جاء الدور على البرنامج النووي الإيراني الذي تشكل من ورائه القلق الأمريكي والخوف المتزايد من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج، والعمل على استخدام التقنية النووية في المجال العسكري، مما يزيد في خشية واشنطن من اختلال ميزان القوى لصالح إيران في منطقة الشرق الأوسط، وتهديد أمن الكيان الإسرائيلي والحلفاء الآخرين في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعتبرها واشنطن إرهابية، وتتذرع بتهديدها لأمنها القومي، الذي عانت منه كثيراً بعد أحداث (أيلول 2001)، ومن خلال الرؤية التي تتجسد في إيران بأنها مازالت تمثل تهديداً آيديولوجياً وعائقاً ثقافياً أمام انتشار القيم الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى وفق ما تقدم قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بالسياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني باهتمام وجدية، بعد أن تناولت المحاور التالية:-

أولا: تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبـات صـحة وصدق فرضيتها المتعلقة بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مـع أزمـة البرنـامج النووي الإيراني ليس من منطلق ما يمكن أن يخلفه هذا البرنامج على النظام العـالمي الساعي لمنع الانتشار النووي، وإنما من منظور ما يشكله من تهديد لمـصالح الولايـات المتحدة الأمريكية ولأمن حلفائها، ومن ثم، فإن إستراتيجيتها في مواجهة إيـران سـوف تُركز على دعم الحلفاء والأصدقاء العرب باعتبارهم يشكلون ثِقلاً مجابهاً ومضاداً للقـوة الإيرانية.

ثانيا: أجابت الدراسة على الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي:-

1. **عالجت الدراسة السؤال الأول** المتعلق بالمبررات الإيرانية لبرنامجها النـووي ومراحـل إنشائه، إذ كانت ترى بأن البرنامج ربما يجنبها الخضوع والتبعية للقوى الكبرى ويحقـق لها الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى أنها تسعى إلى تقديم نموذج إسلامي يقوم على المـذهب الشيعي بأهداف قومية، ويجعل من مفهوم الاستقلالية إحدى أهم ركائز السعي للحـصول على قدرات نووية سلمية، التي تساهم وبشكل عملي بتكريس مفهوم العدل الـذي يعتقـده النظام الإسلامي بأنه المفهوم الجوهري لإقامة الحق وممارسة السلطة لا سيما على صعيد إدارة الشؤون العالمية، خاصة أن الولايات المتحدة تكن لها العـداء جـراء الاختلافـات السياسية الكبيرة بين الطرفين فأصبح موقف إيران المعلن ضد سياسات الولايات المتحدة. كما تنطلق المبررات الإيرانية للحصول على برنامجها النووي من مـصلحتها القوميـة بحيث تستثمر موقعها الاستراتيجي وقوة اقتصادها كأدوات للحفاظ على تلك المـصلحة، وهذه الأدوات هي في ذات الوقت أهداف قومية شاملة تستمدها من مـاضٍ إمبراطـوري

جرى اعتماده من قبل قوى دينية – شيعية – سياسية تسعى لتعزيز قوة إيران وتأثيرهـا الإقليمي.

2. **تناولت الدراسة في إجابتها عن السؤال الثاني** المتعلق بمدى التهديد الذي يشكله البرنـامج النووي الإيراني لأمن الخليج العربي، إذ خلق هذا البرنامج توجسات عديـدة مـن الـدول الإقليمية المجاورة والقريبة من إيران العربية وغير العربية، كتلك التـي تتعلـق بمـستقبل العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وموقف هذه الدول من هذا البرنامج. كما طرحت هذه الأزمة الشائكة تساؤلات حول التداعيات المحتملة على أمن المنطقـة بـصفة عامة والخليج بصفة خاصة، أما المنظور الإيراني لأمن الخليج فإنه يقوم على فكرة عـدم سماح إيران للأوضاع الأمنية في المنطقة بتهديد أمنها الوطني، بما يعني أن تكـون هـذه الأوضاع مواتية لممارسة الدور والنفوذ الإيراني كأكبر قوة إقليمية في المنطقة، ومن جانب آخر، فهي تلح وبشكل مستمر على ضرورة إنشاء منظمة إقليمية للأمن في الخلـيج تكـون إيران والعراق طرفين فيها مع دول مجلس التعاون لدول الخلـيج العربيـة، كمـا تقـوم تصوراتها على أن تكون لها الكلمة الأولى في مثل هذه المنظمـة.

3. **اهتمت الدراسة بالسؤال الثالث المتعلق** بأهم الوسائل المستخدمة من قبل الولايات المتحـدة الأمريكية في إدارتها لهذه الأزمة الدولية، فقد نظرت الولايات المتحدة إلى أن الأمر في ظل نظام الهيمنة، يتطلب منها الاستعانة بوسائل عديدة – لغـرض تحديـد اتجاهـات الأزمـة وإيصالها إلى الهدف المنشود، إذ تعد نفسها المسؤولة عن إدارة العالم وليس أزماته فقـط، مما تطلب منها السعي لتضافر تلك الوسائل لخدمة الهدف وقد يستعان بواحـدة منهـا دون الأخرى بحسب تطورات الأزمة وشدتها، مستندة إلى المفهوم الذي يقول بأن هـذه الأزمـة الدولية هي عبارة عن سلسلة من التفاعلات المتبادلة بين الولايات المتحـدة وإيـران فـي

صراع حاد هو دون مستوى الحرب الفعلية، ولكنه في الوقت نفسه ينذر باحتمال وقوع الحرب، ومركزة على عدد الوسائل السياسية، وعدد آخر من الوسائل الاقتصادية.

4. **تناولت الدراسة في إجابتها عن السؤال الرابع** المتعلق بمرتكزات السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني، إذ أن الولايات المتحدة لم تدخر جهدا في استخدام إمكانياتها تجاه البرنامج النووي الإيراني، فقد لجأت إلى عدد من الأدوات للضغط على طهران ومن خلال مرتكزين أساسيين هما: –

أ. **أساليب السياسة الأمريكية المستخدمة تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني:**

استخدمت الولايات المتحدة عدداً من الأساليب كجزء مهم من جهودها الرامية لمواجهة أزمة البرنامج النووي الإيراني، وذلك من خلال الجهود الدبلوماسية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في محاولة لثني إيران عن توجهاتها النووية، كما عمدت إلى استغلال العقوبات الدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني، والتي تنوعت بين عقوبات الأمم المتحدة، وعقوبات الولايات المتحدة الأمريكية، وعقوبات الاتحاد الأوروبي.

ب. **توظيف المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني:**

إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إحالة ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في (شباط 2006)، بلور مواقف متباينة لعدد من الدول المؤثرة والمتأثرة بهذا البرنامج، ليتم التعامل معه بموجب عدد من القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي وفق بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التي فرضت مستويات مختلفة من الحظر الاقتصادي على إيران، بعد فشل كل المبادرات التي اقترحت سواء من الإيرانيين حينما توقفوا عن تخصيب اليورانيوم من طرف واحد عام (2004)، أو من الأوروبيين

في حزمتي الحوافز عامي (2005، 2006)، فعمدت الولايات المتحدة إلى توظيف تلــك المواقف المتباينة لكل من الاتحاد الأوروبي، وكل من روسيا والصين، لصالح الــسياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني

الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:-

1. لم تكن المبررات الإيرانية مقنعة للمجتمع الدولي عامة، والولايات المتحـــدة الأمريكيـــة والدول الغربية وحلفائها وأصدقائها في منطقة الشرق الأوســـط خاصـــة، عـــن ســـلمية برنامجها النووي.
2. خلق البرنامج النووي الإيراني توجسات عديدة من الدول الإقليمية المجاورة والقريبة من إيران العربية وغير العربية، وقد انعكس ذلك على حالة الأمن في الخليج العربي، وساهم في بروز حقيقة أساسية تتعلق بتفهم الدول الخليجية بالإضافة إلى الدول الإقليمية الأخرى المجاورة أو القريبة من إيران، للمحاولات التي تهدف إلـــى تعطيـــل أو إنهـــاء تطـــوير البرنامج النووي الإيراني، وعلى الرغم من اختلاف مواقف هذه الدول حـــول القـــضايا الأخرى وتضارب مصالحها، فإنها مجتمعة وجدت أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيـــران مـــن قـــدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية الكامنة أو المحتملة.
3. نظرت الولايات المتحدة إلى أن أزمة البرنامج النووي الإيراني تتطلب الاستعانة بعدد من الوسائل السياسية، وعدد آخر من الوسائل الاقتصادية، في سبيل إعاقة استكمال البرنـــامج النووي الإيراني.
4. استندت الولايات المتحدة في مرتكزات سياستها إلى الجهـــود الدبلوماســـية والعقوبـــات الدولية، فضلا عن محاولة استغلال مواقف الدول الكبرى لصالح سياستها تجاه البرنـــامج النووي الإيراني.

التوصيات

ومن خلال ما جاء في الاستنتاجات ولتجنب الوصول إلى حالة حرب مدمرة في منطقة الشرق الأوسط فإن الدراسة توصي بالآتي:-

1. قيام إيران بالتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشفافية أكبر، ومحاولة إقناعها بحقيقة النوايا الإيرانية من وراء برنامجها النووي، وكذلك السماح لأصحاب الاختصاص في المجتمع الدولي للاطلاع عن قرب على طبيعة البرنامج النووي السلمية وأهدافه.
2. التحرك الجاد من قبل الجانب الإيراني تجاه دول منطقة الشرق الأوسط بعامة، ودول الخليج العربي بخاصة، لإزالة التوجسات التي تولدت لدى تلك الدول من تأثير البرنامج النووي الإيراني على حالة الأمن الإقليمي وخاصة في منطقة الخليج العربي.
3. بلورة موقف عربي وإقليمي مشترك يطلب من الجانبين الأمريكي والإيراني توخي الدقة والموضوعية في طريقة تعاملهما مع أزمة البرنامج النووي الإيراني، من أجل تجنب وصول الولايات المتحدة والأطراف الداعمة لها إلى الوسائل العسكرية التي تكون أداتها الحرب المدمرة لقدرات دول منطقة الشرق الأوسط سواء الاقتصادية أو البشرية.
4. التمسك بالجهود الدبلوماسية من قبل الدول الكبرى في تعاملها مع أزمة البرنامج النووي الإيراني، بما يساهم في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لتجاوز التداعيات المحتملة عن الانتشار النووي في المنطقة.

المراجع

1. المراجع العربية

أ. الكتب العربية

- أبادي، محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروز (د. ت). **معجم قاموس المحيط**، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر.
- بدروني، فاطمة (د. ت). **العلاقات الروسية-الإيرانية بعد قرار العقوبات**، الجزائر، جامعة سيدي بلعباس.
- بشارة، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير) (2012). **العرب وإيران**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- بيلز، اليسون ج.ك (2004). " **العراق: الميراث، من بحوث الكتاب السنوي 2004(التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)**، بيروت، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
- حسين، عاصم محمد (1993). **سرية وعلانية المعلومات في ظروف الأزمات**، معهد الإدارة العامة، المملكة الأردنية الهاشمية.
- حماد، كمال (1998). **النزاعات الدولية**، دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، بيروت.
- الخضيري، محسن (1993). **إدارة الأزمات**، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- دسوقي، عيسى السيد (2009). " **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** "، القاهرة، دار الأحمدي للنشر والتوزيع.

- دورتي، جيمس وروبرت بالستغراف (1985). **النظريات المتـضاربة فـي العلاقـات الدولية،** ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.
- الدهان، أميمة (1993). **إدارة الأزمة في المنظمات،** عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
- الرازي، محمد بن أبي بكر (1983). **مختار الصحاح،** بيروت، دار الكتاب العربـي، ط3.
- الراوي، رياض(2006). " **البرنامج النووي الإيراني وأثره علـى منطقـة الـشرق الأوسط** "، دمشق، الأوائل للنشر.
- ربيع، حامد (1973). **نظرية السياسة الخارجية،** القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.
- الرمضاني، مازن (1991). **السياسة الخارجية دراسة نظرية،** بغداد، جامعة بغداد.
- الزبيدي، نصير مطر (2011). **إدارة الولايات المتحدة للازمات الدولية،** عمـان، دار الجنان للنشر.
- الزعبي، محمد فلاح (2007). " **الاستعمار الأمريكي الجديد للشرق الأوسـط ملامحـه وتداعياته** "، عمان، د. ن.
- سليم، محمد السيد (1998). **تحليل الـسياسة الخارجيـة،** القـاهرة، مكتبـة النهـضة المصرية.
- شبلي، سعد شاكر (2008). **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية في الـشرق الأوسـط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)،** عمان، دار الحامد للنشر.
- شبلي، سعد شاكر(2013). **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط،** عمـان، دار الحامد للنشر.

- شدود، ماجد محمد (2002). **إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة**، دمشق،الأوائل للنشر والتوزيع.
- الشعلان، فهد احمد (2002). **إدارة الأزمات**، الرياض، الوطنية للتوزيع، الطبعة الثانية.
- الشمري، حمدان مجزع (2007). **الملف النووي الإيراني: إلى أين ؟**، الكويت، مجلس الأمة الكويتي.
- عبد القادر، أشرف عبد العزيز (2012). " **الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية (2001 – 2011)** "، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- عتريسي، طلال (2004). النتائج والتداعيات، في: يوسف، أحمد وآخرون، **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عليوة، السيد (1988). **إدارة الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التعاون الدولي**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- العماري، عباس (1993). **إدارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- فتحي، ممدوح أنيس (2006). **الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، أبو ظبي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- المجالي، عصام نايل (2011). **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، عمان، دار الحامد للنشر.
- مسعد، نيفين عبد المنعم (2002). **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية**، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- نعمان، عصام (2004). " **العرب والعالم بعد 11ايلول/سبتمبر (ضمن حلقة نقاشية تحت عنوان: التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية)**"، بيروت، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ويبيامز، فيليب (1986). **أدارة الأزمات والمجابهة الدبلوماسية في العصر النووي**، بغداد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات.

ب. الدوريات العربية

- الأنيس، سهيلة عبد (2007). العلاقات الإيرانية – الأوروبية الأبعاد وملفات الخلاف، أبو ظبي، **دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- باديب، سعيد (2005). العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (17). نوفمبر.
- بسيوني، عبير (1997). " الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 127، ص 115.
- بني ملحم، غازي صالح (2009). " البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي "، المفرق الأردنية، **مجلة المنارة**، المجلد الخامس عشر، العدد (3)، جامعة آل البيت.
- تركي، أحمد السيد (2006). أبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 164 نيسان، ص 152-157.
- جبر، محمد صدام (2000). " إدارة الأزمات استراتيج وتكتيك"، **مجلة آفاق اقتصادية**، العدد 83، اتحاد الصناعة والتجارة في الإمارات العربية المتحدة، ص23.
- الجمال، احمد مختار (1992). " المفاوضات وإدارة الأزمات"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 107، ص 238.

- حماد، كمال (2012). النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية، **مجلة الدفاع الوطني**، بيروت، العدد (328)، كلية القيادة والأركان.
- الرفاعي، حسن (2003). " الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في صنع الأزمات الخارجية "، **مجلة التقوى**، العدد 129،الرياض.
- رفعت، سعيد (2007). نظرة إستراتيجية إلى المنطقة وقضاياها المتفجرة، القاهرة، **شؤون عربية**، العدد (129)، الربيع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 10 – 18.
- السرجاني، راغب (2007). الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي، **قصة الإسلام**، 3 كانون الأول.
- سعيد، وليد محمد سعيد (1988). " الأزمة الدولية: دراسة نظرية "، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص38.
- الشيخلي، محمد (2005). القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجنيات، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 236، أيلول.
- صبري، محمد علي ومصطفى قاسمي (2006). مواقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيال الملف النووي الإيراني، طهران، **مختارات إيرانية**، العددين 225-226، آب، أيلول.
- عبد الفتاح، فكرت نامق (2001). " النظرية التفاوضية وحل الصراعات الدولية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد11، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ص16.

- عبد القادر، نزار (2012). **الخطر النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟ السيناريو العسكري الإسرائيلي لضرب إيران، مجلة الدفاع الوطني**، بيروت، العدد (330)، كلية القيادة والأركان.
- علي، مغاوري شلبي (2007). الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 168، نيسان، ص 124–129.
- علوي، مصطفى (1983). أدارة الأزمات الدولية، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، العددين (6 – 7)، ص187.
- قهوجي، رياض (2007). الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية – الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 168، نيسان، ص 120– 123.
- كشك، أشرف محمد (2005). رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، **دورية مختارات إيرانية**، العدد 62، أيلول.
- اللباد، مصطفى (2007). قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، **شؤون عربية**، العدد 129، الربيع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- مبروك، شريف شعبان (2007). العلاقات الإيرانية الروسية هل بدأت روسيا في التخلي عن إيران؟!!، **دورية مختارات إيرانية**، العدد 82، آيار.
- محمد، فاضل زكي (1996). " الأزمة الدولية بين مقتربات ومفترقات المصطلحات" **مجلة أم المعارك**، العدد 9/8، ص37.
- محمود1، أحمد إبراهيم (2005). ملفات إيرانية الحالة السياسية السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد، **دورية مختارات إيرانية**، العدد 61، آب.

- محمود2، أحمد إبراهيم (2005). الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية، **دورية مختارات إيرانية**، العدد 62، أيلول.
- مختار، أحمد (1992). المفاوضات وإدارة الأزمات، **مجلة السياسية الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 107 لسنة، ص 238.
- المسلماني، احمد (1998). إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مقاربة نظرية، **مجلة معلومات دولية**، العدد 57، ص34.
- نافعة، حسن (1986). " الأمم المتحدة والنظام الدولي"،**مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 84، ص56–71.
- نافعة، حسن (1995). الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، **عالم المعرفة**، الكويت عدد 202، تشرين الأول.
- نهار، غازي صالح (2008). المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي: الواقع والخيارات، القاهرة، **مجلة النهضة**، المجلد التاسع، العدد الثالث، يوليو. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- هويدي، أمين (1993). إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ، **مجلة السياسة الدولية** العدد 112، نيسان، ص537.
- الهياجنة، عدنان (2006). أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة إستراتيجية، عمان، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد: الصيف (40 – 41).

- هنتر، شيرين (2001). إيران بين الخليج وحوض بحر قزوين، الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، **دراسات عالمية**، العدد 38، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- هويدي، أمين (1993). "إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد112 / ابريل، ص177.

ج. الرسائل الجامعية

- التميمي، مهند قاسم (2007). **الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية بعد الحرب الباردة**، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين.
- شبلي، سعد شاكر (2008)." **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط** "، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- شكارة، نادية ضياء (2001). **إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد.
- عبد الحسن، هشام مناف (2002). **اثر الأزمة السياسة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، بغداد.

د. الصحف اليومية والتقارير الاعلامية:

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر(2012)، وكالة ايتار تاس الروسية في 6 تشرين الأول.
- تقدير موقف إغلاق مضيق هرمز: خيارات دول الخليج (2012). **مركز الجزيرة للدراسات**، 29 كانون الثاني.
- عبد الرحمن، أنور (2007). تحديات الأمن في الخليج، **جريدة أخبار الخليج البحرينية في 8 كانون الأول.**
- العسلي، سيف (2005)**. جريدة 26 سبتمبر اليمنية**، العدد 1227 - الخميس 20 تشرين الأول،رقم الصفحة 13.
- العقوبات الأمريكية تكلف إيران 5 مليارات دولار شهريا، **جريدة الدستور الأردنية**، عمان، في 14 أيلول 2012.
- نصير عارودي، معايير استخدام القوة وتبرير التدخلات العسكرية بعد الحرب الباردة، **جريدة الشعب المصرية**، القاهرة، في 22 أيار 1998.
- وكالة الطاقة الذرية تفشل في التوصل إلى اتفاق مع طهران حول مواصلة المحادثات، **وكالة فرنس 24، ووكالة مونت كارلو الدولية**،باريس، في 22 / 2 / 2012.

2. المراجع الأجنبية

- Coral, Bell(1971). **The conventions of crisis: a study in diplomatic management**, Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs.
- Charles M. Mcleland (1972). **" The Beginning Duration and A. Batement of International Crisis: Comparison two conflict "**. New York, Free press, P.81.

- Clean H-Snyder (1976). " **Conflict and Crisis in International System**" , In Resenan Thompson, Boyd wrld Politics, New York Free Press, P. 682.
- Cordesman, Anthony, H (2007). **" Iran's Developing Nuclear and Missile Programs "** , Center for Strategic and International Studies , Washington. DC, February 15.
- Dan , Coughlin (1997)." **US Sounds Alarm over Iran Nuclear Threat " ,** Electronic Telegraph, February 23.
- Davis, Dale R (1993). **" Iran's Strategic Philosophy and Growing Sea- Denial Capabilities" ,** the Marine Corps Gazette, July.

Edelman, Eric S.(2011). Why Obama Should Take Out Iran's Nuclear Program , **Foreign Affairs**, November 9.

- Herman, Charles, **Policy Classification, in, The Analysis of International Politics**, edite, James Rosenau, Free Pres. New York. 1972. P. 13.
- Holbrad Carsten (1979). " **The Super Power and International Conflict"** , The Macmillan press, ltd- , p17.
- International Atomic Energy Agency (2003). **" Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran "** , Report by the Director General To Board of Governors (Gov/2003/40) , Vienna, 6 June.
- International Atomic Energy Agency (2004). **" Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran "** , Report by the Director General To Board of Governors (Gov/2003/83) , Vienna, November 15, PP 2-19.
- International Atomic Energy Agency (2006). **" Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran "** , Report by the Director General To Board of Governors (Gov/2006/15) , Vienna, 27 February.

- Kenneth F.Bailding (1963). **" Conflict and Defense "** , New York: Harperanq. Row torch book edition. P. 250.
- Macridis, Roy C,**"How Foreign Policy is Made**" Foreign Policy in Word Politics'. Roy C. Macridis (Princeton, N.J: Prentic-Hall.1958,P.12).
- Oran, R. Young (1967). **The Intermediaries: Third Parties in International Crises**. Princeton, N. J.: Princeton University Press.
- **The Military Balance (2003- 2004).** The international institute for strategic studies.
- **The International Crisis Group** (Crisis Group) is an independent, non-profit, non-governmental organization covering over 50 crisis-affected countries and territories across four continents, working through field-based analysis and high-level advocacy to prevent and resolve deadly conflict.
- Steven.(2007). **The United States and Persian Gulf Security: The Foundations of the War on Terror**, Ithaca Press**,** ISBN 978-0-86372-321-6.

2. المواقع الالكترونية على الشبكة العنكبوتية

- الأنيس، سهيلة عبد (2010). **ملف إيران النووي (دراسة في الموقف الدولي من التطورات الأخيرة)**، الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204137

- **أثر موقف روسيا تجاه النووي الإيراني على علاقاتها بأميركا (2012)**.الوطن أون لاين، الموقع الالكتروني:

. http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx

- بافيل، تال (2012). العقوبات مؤلمة لكن إيران لا تزال تصمد، الموقع الالكتروني:

.http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx? =

- باكير، علي حسين (2006). **حسابات الصين في الملف النـــووي الإيرانـــي**، الموقـــع الالكتروني: http://alasr.ws/articles/view/7582.

- **بــــــدء تنفيـــــذ الحظـــــر النفطـــــي علـــــى إيـــــران** (2012). الموقـــــع الالكتروني:http://www.aljazeera.net/ebusines.

- حسين، خليل (2009). **البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجية**، الموقع الالكتروني: http://drkhalilhussein.maktoobblog.com.

- الحسانين، مختار (2008). **النظريات الإستراتيجية للدولة (نظرية القوة البرية)**، الموقع الالكتروني:

http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=4808.

- الحسيني، سنية (2010). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوســـط**، منتدى الحوار المتمدن، الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204725

- حماد، كمال (2011).**مجلة الجيش اللبناني**، العدد 324، الموقع الالكتروني:

http://www.lebarmy.govl

- خزام، إبراهيم أبو (2009). **أصول إدارة الأزمات الدولية**، منتديات القـــانون الليبـــي: الموقع الالكتروني:

http://www.lawoflibya.com/forum/showthread.php?t=7856

- الزواوي،محمد سليمان (2011). **اجتثاث النووي الإيراني.. ضرورة أمريكيـــة**، الموقـــع الالكتروني: http://albayan.co.uk/article.aspx?ID=1739.

- الزواوي، محمد سليمان (2012). **إيران وأمريكـــا وأزمـــة مـــضيق هرمـــز.. قـــراءة إستراتيجية (1-3)**،الموقع الالكتروني: http://albayan.co.uk/article.aspx.

- زمان، جوندريم (2010). **حقيقة البرنامج النووي الإيراني**، الموقع الالكتروني:

http://www.onlinearabic.net/forum/forum_posts.asp?TID=9370

- السرجاني، راغب (2010). **تاريخ إيران النووي**، الموقع الالكتروني:

.http://islamstory.com

- صوان، محمد (2012). المفاوضات الإيرانية – الغربية.. والقضايا الإقليمية الخلافية، الموقع الالكتروني:

http://www.alhadafmagazine.com/details/page_i1.asp?idopject=19 .

- الطائي، عبد الرزاق خلف (2009). **أمن الخليج في المنظور الإيراني**، منتدى دنيا الرأي، الموقع الالكتروني:

.http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/03/06/158628.html

- عبد الفتاح، بشير (2010). **الملف الإيراني في العلاقات الصينية ــ الأمريكية**، الأهرام الرقمي، الموقع الالكتروني: .http://digital.ahram.org .

- العاني، مصطفى (2012)، **الموقف المحتمل لمجلس التعاون من ضرب المنشآت النووية الإيرانية**،الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/a752cb07-

- **العلاقات الإيرانية – الأوروبية: صاعد نازل** (2010).منتدى المتوسط، الموقع الالكتروني:

http://www.mutawassetonline.com/reports/4289-2010-06-213html

- فهمي، شيرين حامد (2007). **كيف نواجه إيران؟...رؤية أمريكية**، الموقع الالكتروني:

.http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/381.htm

- كوزهانوف، نيكولاي (2012). **موقف روسيا بشأن برنامج إيران النووي**، الموقع الالكتروني: .http://www.washingtoninstitute.org

- اللباد،مصطفى (2012). **العقوبات المفروضة على إيران**، الموقع الالكتروني:

.**http://www.marefa.org/index.php**

- ليك، أنتوني (1994). **محاضرة بجامعة هارفرد الأميركية في 10/25**، الموقع الالكتروني **http://www.lebarmy.govl**
- **ما هي العقوبات المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي** (2012)، الموقع الالكتروني:

.**http://www.almadenahnews.com/newss/news.hp?562**:

- مندلسون، هوارد (2011). **الإجراءات التي يتخذها حلفاء الولايات المتحدة حاسمة لتعزيز تأثير العقوبات على إيران**، معهد واشنطن، الموقع الالكتروني:

.**http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis**

- مطر، حسام (2012). **هل يخشى الغرب برنامج إيران النووي أم النبوي؟**، الموقع الالكتروني: **http://www.tebyan.net/index.aspx?pid=210754**
- مفكرة الإسلام (2009)، **أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي**، موقع البينة، الموقع الالكتروني:

.**http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=31076 =**

- الموسوعة الحرة: **معاهدة الحد من الأسلحة النووية**، الموقع الالكتروني:

. **http://ar.wikipedia.org/wiki/**

- موسوعة ويكيبيديا، **حرب الخليج الأولى**، الموقع الالكتروني:

.**http://ar.wikipedia.org/wiki/**

- **موقف الصين من الملف النووي الإيراني** (2010)، الموقع الالكتروني:

.**http://www.jor1jo.com/showthread.php?t=19299**

- النعماني، محمد (2010). **المواقف الصينية من إيران و برنامجها النـــووي**، الموقـــع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208417.

- الهدلة، رغد صالح (د. ت). **الأزمـــــة الدوليــــة. مفهومهــــــا، أســــبابهــــــا، إداراتها وأدواتهـــا**، جريدة الاتحاد، الصحيفة المركزية للاتحاد الــوطني الكردســـتاني، الموقع الالكتروني: **http://www.alitthad.com**

- وهاس، عبير (2012). **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنـــامج النووي الإيراني**، الموقع الالكتروني:

http://abeerwahas.blogspot.com/2012/01/blog-post.html

الملحق رقم (1)

مواقع البنية النووية الإيرانية الخاصة بالأبحاث النووية

1) **مركز طهران للبحوث النووية (TNRC)**: يقع في ضاحية أمير أباد في العاصمة طهران ويهتم هذا المركز بالفيزياء النظرية، ومنها الفيزياء التي تتعلق بالطاقة العالية والإشعاعية، وبضمنها فيزياء الجزيئات، والفيزياء الفلكية، والفيزياء النووية، والرياضيات، والإحصاء، والفيزياء النظرية للبلازما (الزبيدي، 2011: 196). ويضم هذا المركز المنشآت التالية (International Atomic Energy Agency , 2004: 29-30):

أ. مفاعل طهران البحثي بطاقة 5 ميغاواط.

ب. مرفق إنتاج نظائر (الموليبدينوم Molybdenum، واليود Iodine، والكسنون Xenon) المشعة.

ت. مختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض.

د. مرفق مناولة النفايات.

هـ. شركة " قالاي Kalaye " الكهربائية، وكانت مرفق تخصيب تجريبي، وقد جرى تفكيكها وتحويلها إلى مرفق للبحوث التطويرية المتعلقة بالتخصيب أو الطرد المركزي.

ذ. **مركز " آراك Arak "**: ويضم (دسوقي، 2009: 111):

أ. مفاعل البحوث النووية (IR-40).

ب. مرفق الخلايا الساخنة لإنتاج النظائر المشعة.

ج. محطة إنتاج الماء الثقيل، دخلت الخدمة عام 2007.

ر. **مركز " بوشهر Bushehr** ": وهو موقع يضم مفاعلين نوويين، تبلغ قدرة المفاعل الاول 1000 ميغاواط، والثاني 1300 ميغاواط، جرى إنشاء هذين المفاعلين في عهـد الـشاه محمـد رضـا بهلـوي ولـم يكـتملا إلا جزئياً، وعلق نظام الجمهورية الاسلامية العمل بهما حتى عام 1984، كمـا بـضم المركز أيضاً كلية الطاقة النووية (الزبيدي، 2011: 200).

ز. **مركز "أصفهان Isfahan" للتكنولوجيا النووية:** يقع قرب مدينـة أصـفهان،وهو مركز بحثي تم افتتاحه عام1984بمساعدة صينية،ويتبع من الناحية الإدارية إلى جامعة آصف هان،وهو العصب الأساس لبرنامج الأسلحة النوويـة الإيرانية، رغم التأكيـدات الرسمية على انه مجرد مركز صغير للبحوث النوويـة، ويضم هذا المركز المنـشآت التالية (International Atomic Energy Agency , 2004: 29-30)):

أ. المفاعل المصدري النيوتروني Neutron المصغر.

ب. مفاعل الماء الخفيف دون الحرجي.

ج. مفاعل الماء الثقيل ذو القدرة الصفرية: وهو مفاعل تبلغ قدرته 100 واط، وجرى تشغيله منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، ويستخدم فيه وقـود معدن اليورانيوم الطبيعي.

د. مختبر صنع الوقود.

هـ. مختبر كيمياء اليورانيوم.

ي. مرفق تحويل اليورانيوم.

ز. المفاعل"الغرافيتي Graphite" دون الحرجي وقد تم اخراجه من الخدمة.

ح. محطة تصنيع الوقود النووي.

ط. محطة إنتاج " الزركونيوم Zirconium ".

س. **مركز** " **لشقر أباد Lashkar Abad** ": ويضم: المحطة التجريبية لتخصيب اليورانيوم بالليزر (دسوقي، 2009: 111).

ش. **مركز** " **ناتانز Natanz** ": ويضم (الراوي، 2006: 127):

أ. المحطة التجريبية لتخصيب الوقود.

ب. محطة اغتناء الوقود.

ص. **مركز** " **خرج Karaj** ": يبعد نحو 160 كم الى الشمال الشرقي من طهران، ويحتوي على مختبر لقياس الجرعات، ومختبر آخر للإشعاعات الكيميائية في المجال الزراعي، كما يضم جهاز كاليوترون صيني الصنع بطاقة 1ملم/ أمبير وجهاز سايكلوترون بلجيكي الصنع بقدرة 30 ميغاواط يقوم بإنتاج النظائر المشعة للبحوث البيولوجية، وفي عام 1997 أنهت شركة نمساوية بناء جهاز سايكلوترون في هذا الموقع (Dan,1997: 3).

ض. **مركز**" **أناراك Anarak** ": ويضم: موقع تخزين النفايات، ثم تحول بعد ذلك إلى مختبرات " جابر بن حيان " المتعددة الأغراض (دسوقي، 2009: 111).

الملحق رقم (2)

النماذج والأساليب المتعلقة بمراحل إدارة الأزمات

أ. الأساليب والنماذج العربية

أولا: أنموذج (أميمة الدهان) لإدارة الأزمات: ويتضمن أربعة مراحل لإدارة الأزمات وهي: الإعداد والتخطيط للتعامل مع الأزمة ؛ التنظيم وذلك بإعداد التشكيلات والفرق والوحدات الخاصة بالتعامل مع الأزمة ؛ التمثيل ؛ المتابعة (الدهان، 1993: 26).

ثانيا: أنموذج محسن الخضيري لإدارة الأزمات: حيث يبين مراحل إدارة الأزمات والتعامل معها على الأسس الآتية:-

(1) مرحلة الاختراق لجدار الأزمة: يتم في هذه المرحلة النفاذ إلى الأزمة لمعرفة طبيعتها وخصائصها وأسبابها والقوه ألموجهة والدافعة لها ويتم الاختراق من أضعف نقطة في جدار الأزمة وهي النقطة التي تكون المعرفة عنها متكاملة.

(2) مرحلة التمركز وإقامة قواعد في التعامل مع عوامل الأزمة بعد اختراقها: في هذه المرحلة يتم التمركز داخل القوه الصانعة للأزمة وتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات وإنشاء قاعدة ارتكازية من خلال استقطاب بعض أطراف القوه الصانعة للأزمة.

(3) مرحلة توسيع قاعدة التعامل ومد الجسور في مجالات الاختيار: حيث يتم التوسيع من خلال أيجاد قواعد ارتكازية جديدة مضافة إلى القواعد السابقة وذلك لزيادة

المعرفة بالقوة الصانعة للأزمة والموجِه لها والمهتمة بها لتحقيق التوافق معها باتجاه السيطرة عليها.

(4) مرحلة الانتشار السريع لتدمير عناصر الأزمة وشل حركتها ودفعها بعيداً عن إمكانيات السيطرة: هي مرحلة الانتقال إلى مسك زمام المبادرة والحركة والاتجاه بالأحداث بدلاً من الانصياع لها وكذلك تضمن هذه المرحلة السيطرة على تطورات الأزمة وأفعال القوة الصانعة لها.

(5) مرحلة التحكم والسيطرة والتأثير في موقع الأزمة: ويتم في هذه المرحلة فرض التحكم والسيطرة على عوامل الكم والكيف والزمن والتكلفة والجهد الخاص بإدارة الأزمات ككل ويتحقق ذلك من خلال الإقناع أو الإخضاع أو الإجبار الموجه ضد القوى الصانعة للأزمة.

(6) مرحلة التوجيه لقوة الفعل الإرادي الصانعة للأزمة نحو المجالات الأخرى،أي تشتيت قوى الفعل المؤدية إلى الأزمة: تعد هذه المرحلة من أخطر مراحل عملية أدارة الأزمات حيث تمثل قمة النجاح الذي يصل أليه مدير الأزمة تحقيقاً للسيطرة الكاملة على القوة الصانعة للأزمة والمؤيدة لها والمتعاطفة معها وهو ما يمكنه من توجيه الأزمة وقيادتها نحو المسار الذي يراه مناسباً ويشير الخضيري إلى وجود ثلاث صور أو اتجاهات لتوجيه الأزمة هي: تصدير الأزمة إلى الخارج ؛ ركوب موجة الأزمة والانحراف بها؛ تحويل الأزمة من أزمة سلبية إلى أزمة ايجابية (الخضيري، 1993: 62).

ب. النمـــاذج والأساليـــب الغربية.

أولا: أنموذج كريشنر(Kreitner) لإدارة الأزمات ويقترح وضع برنـــامج لإدارة الأزمـــات يتألف من المراحل التالية (الخضيري، 1993: 62): التوقع، وصياغة خطة طـــوارئ، وتكوين فريق عمل لإدارة الأزمات، والممارسة.

ثانيا: أنموذج نورمان أوغسطين (Norman Augusten) ويقسم أدارة الأزمات إلى ســـتة مراحل وكالآتي (عبد الحسن، 2002: 34):-

(1) مرحلة تجنب الأزمة: او الوقاية، حيث يتم في هذه المرحلة العمل على تفادي وقوع الأزمة من خلال الاستعداد لمنع حدوث الحالات التي تؤدي إلى نـــشوبها وتـــؤثر التنبؤات والتوقعات خلال هذه المرحـــلة في عملية منع حدوث الأزمة وتعمل القيادة في هذه المرحلة على توجيه طاقات العاملين في المؤسسة نحـــو المنـــع المباشـــر لحصول الأزمة.

(2) مرحلة التهيؤ لإدارة الأزمة: وتأتي عند إخفاق المرحلة السابقة في منـــع وقـــوع الأزمة فتضع القيادة خطة لمواجهه الظروف المختلفة عند حدوث الخطر المـــؤدي إلى الأزمة ويتم التهـــيؤ لإدارة الأزمة من خلال توفير نظام معلومات كفء ونظام اتصـــالات جيد وفرق عمل مدربة وخطط جاهزة للطوارئ والأهم من ذلك أنـــشاء لجنة متخصصة للأزمات.

(3) مرحلة أدراك الأزمة: وهي من أكثر المراحل تحدياً للقيادة والمؤسسة لأنها تؤشر الوجود الفعلي للأزمة ويجب في هذه المرحلة معرفة كيفية فهم الآخـــرين للأزمـــة وكيفية إدراكهم لهـــا حيث تؤدي الخبرات والنشاطـــات البحثية المستقلة دوراً أكبر

مما تؤديه الوسائل التقنية لتحديد الأزمة وقيمها ومعرفة أسبابها والجهة المسؤولة عنها.

(4)مرحلة احتواء الأزمة: تتطلب هذه المرحلة اتخاذ قرارات بأسرع ما يمكن في ظل ظروف عدم التأكد العالي وتكمن المشكلة في هذه المرحلة في عدم معرفة القائد لما لا يعرفه ضمن قدر عال أو ضئيل من المعلومات حيث يجب توفر أربعة عناصر لإتمام احتواء الأزمة وهي كالأتي:

(أ) فريق من الأفراد الذين يعملون طوال الوقت لاحتواء الأزمة.

(ب) اختيار شخص من قبل القيادة يشغل منصب المتكلم باسم المؤسسة أو وحدة اتخاذ القرار المتأزم، (مجموعة إدارة الأزمة).

(ج) اختلاط أفراد المؤسسة في الوسط العام لمعرفة ردود أفعال الجمهور ولتوضيح موقف المؤسسة من الأزمة.

(د) وجود شخص ضمن فريق الأزمة قادرا على مواجهه حالات عدم التأكد والخلل في المعلومات.

(5) مرحلة حل الأزمة: تتطلب هذه المرحلة السرعة في العمل لأن مخاطر الأزمة لا تعرف الانتظار وتأتي هذه المرحلة بوصفها سياقاً طبيعياً لما بعد مرحلة الاحتواء وتعمل أمكانية القيادة في هذه المرحلة بكفاءة عالية لتوجيه وتنظيم وحل الأزمة باستخدام أساليب الترغيب والترهيب.

(6) مرحلة الاستفادة من الأزمة: وتمثل هذه المرحلة فترة ما بعد التخلص من الأزمة حيث يعمل القائد في هذه المرحلة لإعادة النظر بالأزمة ودراسة مراحل أدارتها من جديد للاستفادة من الدروس والعبر والتجارب المستوحاة منها.

الملحق رقم (3)

قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني(2006-2008)

رقم القرار	تاريخه	التصويت	مضمون القرار
1696	7/31 2006	14 صوتاً،1 ضد القرار (قطر)	يجب أن تعلق إيران بشكل يمكن التحقق منه الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة.
1737	23 /12 2006	15 صوتاً في صالح القرار	تحظر المبيعات إلى إيران من التكنولوجيا المفيدة لأنشطة تخصيب أو إعادة المعالجة؛ يجب تجميد أصول بعض الشركات والأشخاص.
1747	24 /3 2007	15 صوتاً في صالح القرار	فرض حظر على نقل الأسلحة إلى إيران.
1803	3/3 2008	14 صوتاً، 1 امتناع (إندونيسيا)	يفوض القرار تفتيش شحنات الشركات الإيرانية، ويحظر بيع المواد ذات الاستخدام المزدوج لإيران، يفرض حظرا على سفر بعض الأفراد، ويشجع فرض حظر على المعاملات المالية مع البنوك التي تم تحديدها.
1835	9/27 2008	15 صوتاً في صالح القرار	تأكيد القرارات 1696 و 1737 و 1747 و 1803.
1929	/6/9 2010		منع إيران من المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالصواريخ البالستية، تشديد الحظر المفروض على الأسلحة، فرض حظر على سفر الأفراد المشاركين في البرنامج

الملحق رقم (4)

قانون داماتو لسنة 1995

وهو القانون الذي وقعه الرئيس الأميركي السابق، بيل كلينتون، يوم (5 آب عام 1995) والمسمى قانون «داماتو»، نسبة إلى السناتور الجمهوري، الفوتسي داماتو، من ولاية نيويورك، الذي تبنى مشروع هذا القانون، وأقره الكونغرس الأميركي في صيغته النهائية في 1995/5/16.

ويفرض هذا القانون عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كل من ليبيا وإيران في مجال النفط والغاز وتزيد استثماراتها على أربعين مليون دولار في العام. وتشمل العقوبات المنصوص عليها في القانون سبعة أنماط مختلفة من العقوبات هي:

- حرمان الشركة المخالفة من الحصول على تسهيلات من مصرف الاستيراد والتصدير.
- حرمان الشركة المخالفة من الحصول على تراخيص التصدير إلى الولايات المتحدة.
- منع الشركة من الحصول على قروض أو اعتمادات مالية من مؤسسات مصرفية أميركية تزيد على عشرة ملايين دولار خلال العام الواحد.
- منع اختيار الشركة المخالفة من أن تكون عميلاً أوليا في التعامل بديون الحكومة الأميركية.
- منع الشركة المخالفة من العمل كوسيط للولايات المتحدة كمودع لأموال حكومة الولايات المتحدة.
- حرمان الشركة المخالفة من فرص مشتريات الحكومة الأميركية، تماشيا مع التزامات منظمة التجارة العالمية.
- فرض حظر على جميع واردات الشركة المخالفة إلى الولايات المتحدة.

وتقول الإدارة الأميركية إن الغرض من سن هذا القانون هو محاربة الإرهاب بحرمان كل مـــن ليبيا وإيران من الحصول على مصادر الدخل الذي قد يستخدم في التمويل، وكذلك إعاقة تدفق الموارد المالية الضرورية للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وأيضاً الــضغط علـــى ليبيـــا للاستجابة لقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بما يسمى قضية لوكربي.

ملحق رقم (5)

بعض المصطلحات المستخدمة في الدراسة

سياسة إنكار المنطقة

هي السياسة المستخدمة لمنع العدو من احتلال أو عبور مساحة من الأرض.وهي طريقة محددة ومستخدمة – وليس من الضروري أن تكون فعالة تماما – في منع مرور العدو فأحيانا لا تستطيع ذلك طالما أنها غير كافية لتقييدها بشدة، وإبطاء، أو تعريضها للخطر من الخصم. ومعظم أسلحة إنكار المنطقة تشكل مخاطر طويلة الأمد لمنع دخول المنطقة، سواء في صفوف المدنيين، أو معداته، وهي في كثير من الأحيان مثيرة للجدل.

سياسة إنكار البحر

هو مصطلح عسكري يقوم على القدرات التي تستخدمها الدول بغية حرمان العدو من استخدام البحر وليس بالضرورة السيطرة على البحر لاستخدامها الخاص. وهي إستراتيجية أقل طموحا من السيطرة على البحر، ويمكن أن تقوم بها الدول عند الحرب غير المتكافئة أو استمرار أسطول بحري بإجراء بعض العمليات الهجومية التي تهدد دون التنفيذ بالفعل، أو قيام قوة الأرض باستخدام الصواريخ البرية لضرب أهداف البحر. و على سبيل المثال الأبرز تاريخيا من حرمان البحر ما عرف بحرب ناقلات التي سعى فيها كل من إيران والعراق للتأثير المتبادل بينها في منطقة الخليج العربي خلال حربهما التي امتدت للفترة (1980-1988).

حرب البيلوبونيز

طوال أكثر من ربع قرن أي من عام 431 ق. إلى عام 404 ق.م احتدم صراع كبير تخللته هدنات قصيرة في كافة أنحاء العالم الإغريقي، وسمي هذا الصراع حرب البيلوبونيز لأن أحد طرفيه كان مكوناً من رابطة دول شبه جزيرة البيلوبونيز، التي تتزعمها اسبرطة ضد أثينا. لقد تورطت جميع الدول الإغريقية تقريباً في مرحلة أو أخرى من هذا الصراع، ولم تعرف اليونان قبله حرباً على هذا المدى الواسع، وقد دفعت هذه الحرب ثوقديديس إلى كتابة دراسته التاريخية من أجل تفسير سبب نشوبها، ويتفق المؤرخون منذ ذلك الحين على أنها كانت نقطة تحول في تاريخ الحضارة.

روبرت مكنمارا

وهو وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في أدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جون كنيدي وهو شخص أسهم في بلورة حقل أدارة الأزمات.

هولوكوست

هو مصطلح استخدم لوصف الحملات الحكومية المنظمة من قبل حكومة ألمانيا النازية وبعض من حلفائها لغرض الاضطهاد والتصفية العرقية لليهود في أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية. كلمة هولوكوست هي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية holókauston، ὁλόκαυστον والتي تعني "الحرق الكامل للقرابين المقدمة لخالق الكون". في القرن التاسع عشر تم استعمال الكلمة لوصف الكوارث أو المآسي العظيمة. أول مرة استعملت فيها كلمة

هولوكوست لوصف طريقة معاملة هتلر لليهود كانت في عام 1942ولكن الكلمــة لــم تلــق انتشاراً واسعا لحد الخمسينيات، ومع السبعينيات أصبحت كلمة هولوكوست تــستعمل حــصراً لوصف حملات الإبادة الجماعية التي تعرض لها اليهود بالتحديد على يد الــسلطات الألمانيــة أثناء هيمنة الحزب النازي بقيادة أدولف هتلر. اليهود أنفسهم كانوا يستعملون كلمــة شــواه (שואה) في الأربعينيات بدلا من هولوكوست وهي كلمة مذكورة في التوراة وتعني الكارثة.

قرار رقم 1929 الصادر عن مجلس الأمن

يشتمل على حزمة من العقوبات ضد إيران من أبرزها:

- **في النشاطات الحساسة ينص القرار على أن "إيران لا يمكنها أن تبني وحدات جديــدة لتخصيب اليورانيوم"، وهو يمنعها من "الاستثمار في الخارج في نشاطات حساسة مثل استخراج اليورانيوم والتخصيب او النشاطات المتعلقة بالــصواريخ البالــستية"، فــي المقابل، على الدول الأخرى أن "تمنع (إيران من القيام) بمثل هــذه الاســتثمارات فــي شركاتها او على أرضها".**
- **في الأسلحة يحظر القرار على إيران شراء ثماني فئات من الأسلحة الثقيلة هي الدبابات القتالية والعربات القتالية المصفحة والمدافع من العيــار الثقيــل والمقــاتلات الجويــة والمروحيات القتالية والبوارج والصواريخ وأنظمة الصواريخ. ويدعو الدول "مــدعوة إلى الحذر والتريث" قبل بيع أي نوع من الأسلحة إلى إيران.**
- **في تفتيش السفن يوسع القرار مجال عمليات التفتيش في عرض البحر لتشمل الحمولات البحرية المشتبه بها والآتية او المتوجهة إلى طهران وهو ما كان قرار سابق يحــصره بالمرفأ.**

- **في حال اكتشاف إي حمولة ممنوعة، على الدول أن تصادرها ولن يسمح لهـا بتقـديم خدمات مرافئها إلى السفن المعنية.**

- **في عقوبات الأفراد والمؤسسات أضاف القرار الجديد اسم جواد رحيقي رئـيس مركـز التكنولوجيا النووية في أصفهان ومنظمة الطاقة الذرية الإيرانية إلـى لائحـة الأفـراد المرتبطين بالبرنامج النووي والبالستي الإيرانيين الذين تم تجميد أرصدتهم في الخـارج ومنعوا من السفر. كما أضيفت أربعون مؤسسة إلى القائمة مـن بينهـا 22 مرتبطـة بنشاطات نووية او بالستية، و15 بالحرس الثوري ثلاثة في الشركة البحرية لإيران.**

- **في مكافحة الانتشار النووي يمنع المشروع إيران مـن ممارسـة أي نـشاط مـرتبط بالصواريخ البالستية القادرة على نقل أسلحة نوويـة وعلـى الـدول الأخـرى تقـديم مساعدات او تكنولوجيا لها علاقة بهذه النشاطات. والدول مدعوة إلى عرقلة أي تحويل مالي مرتبط بالانتشار النووي. كما هي مدعوة إلى رفض السماح لمصارف إيرانية يمكن أن تكون لها علاقة بالانتشار النووي بالعمل علـى أراضـيها. كمـا عليهـا أن تمنـع المصارف الإيرانية من فتح فروع لها إذا كانت مرتبطة بالانتشار النووي.**

- **وأخيرا ينص القرار على مراقبة العقوبات ينص المشروع على تشكيل مجموعة خبراء في الأمم المتحدة لمراقبة تطبيق القرار.**